



الكتاب عن عبد العزيز الفضيلي

مِنْ كِتَابِ الْمُنْظَرِ



جامعة كلية التربية

مَكْتَبَةُ
لِسَانِ الْعَرَبِ



www.lisanarb.com

مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

مَنْ كَرِهَ الْمُنْظَرُونَ

الْكَوْهُ عَبْدُ اللَّهِ الْمَادِيُّ الْفَضِيلِيُّ



مُؤسَّسَة
دار الْكِتَابِ الْإِسْلَامِيِّ
فُتُّم - إِيَّران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
وبعد :

فبعد ربع قرن مضى على صدور كتابي (خلاصة المنطق) ويدعوة
كريمة من (الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية) أعود ثانية إلى الكتابة في علم
المنطق مكرراً تجربتي السابقة مضيفاً إليها غير قليل مما يتطلبه منهاج دراسة
هذه المادة في هذه الجامعة العامرة ، وموضحاً بعضاً منها ، وبقيا البعض
الأخر على ما كان عليه ، لتكون بين يدي الدارس العزيز هذه المذكرة
المتواضعة ، التي أرجو أن تكون قد وفت عن طريقها إلى تقطيبة مفردات
المنهج وفق المطلوب ، والله تعالى ولي التوفيق وهو الغاية .

١٤٠٩/١١/١

عبد الهادي الفضلي

نبذة في تاريخ علم المنطق

يأتي علم المنطق في طبيعة العلوم العقلية التي أفرزتها الحضارة الإغريقية ، وفي طبيعة العلوم التي انتشرت انتشاراً واسعاً لدى الحضارات الأخرى ..

كما أنه - مع قدمه - لا يزال في طبيعة العلوم التي ما فتئت تناول حظاً وافراً في عالم التعليم والبحث .

ويرجع هذا الماء من أهمية علمية تتمثل في افتقار العلوم كافة إليه - كما ستبين هذا فيما يأتي .

وكان (أرسطو) الفيلسوف الإغريقي (٣٢٢ - ٣٨٤ ق. م) « أول من هذب علم المنطق ورتب مسائله وفصوله »^(١) ، وأول من ألف فيه ، ونعرف مجموعة مؤلفاته بـ (الأورغانون Organon) ، وتضم الكتب التالية .

- كتاب المقولات .
- كتاب العبارة .
- كتاب التحليلات الأولى .
- كتاب التحليلات الثانية .

(١) المعجم الفلسفي - مادة المنطق .

- كتاب الجدل .
- كتاب السفسطة .
- وقد يضاف إليها :
- كتاب الخطابة .
- كتاب الشعر^(١) .

ولما قام به أرسطو من إهتمامات في خدمة هذا العلم لقب بـ (المعلم الأول) .

وبعده ألف فرفوريوس الصوري (٢٣٣ - ٣٠٤ ق . م) كتابه الموسوم بـ (ايساغوجي Isagoge) وهي كلمة يونانية معناها (المدخل) وهو الاسم الثاني لهذا الكتاب ، لأنه يبحث في الكليات الخمسة ، ونقله إلى العربية أبو عثمان الدمشقي وكان ذلك في القرن التاسع الميلادي واختصره أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري المتوفي سنة ٦٦٣ هـ = ١٢٦٤ م .

وقبله كانت كتب أرسطو في المتنطق قد ترجمت إلى العربية في القرن الثاني الهجري ، وقيل في القرن الأول ، من قبل النقلة السريان وأشهرهم إسحاق بن حنين (ت ٩١١ م) الذي ترجم كتاب (المقولات) .

وأشهر من أولى المتنطق العناية الفائقة من فلاسفة العرب وأعلامهم أبو نصر الفارابي (ت ٩٥٠ م) ، قال عنه القاضي صاعد الأندلسي في كتابه (طبقات الأمم) : أنه «بذجيمع الفلسفه في صنعة المتنطق وأربى عليهم في التحقيق بها ، فشرح غامضها ، وكشف سرها وقرب تناولها ، وجمع ما يحتاج إليه منها في كتب صحيحة العبارة ، لطيفة الإشارة ، منبهة على ما أغفله الكثني وغيره من صناعة التحليل وأنحاء التعليم ، وأوضح القول فيها عن مواد المتنطق الخمس ، وأقاد وجوه الإنفاع بها ، وعرف طرق استعمالها ، وكيف تعرف صورة القياس في كل مادة ، فجاءت كتبه في ذلك الغاية الكافية ،

والنهاية الفاصلة ،^(١)

ولقب الفارابي لذلك بـ (المعلم الثاني)

وسمى أرسطو هذا العلم بـ (علم التحليل) ، ويقي على هذا الاسم حتى أطلق عليه شراح كتب أرسطو اسم (علم المنطق) ، وعرف عند العرب بهذا الاسم ، كما أنه عرف عندهم أيضاً بـ (علم الميزان) .

وأطلق عليه أبو حامد الغزالى (ت ٥٠٥ هـ = ١١١١ م) عنوان (معيار العلم) ، وعنون كتابه في فن المنطق به .

وسمى عند فلاسفة بور رويا بـ (فن التفكير) .

وتقدم أن مجموعة كتب أرسطو في المنطق عرفت بـ (الأورگانون) ، وهي كلمة يونانية معناها آلة العلوم ، لأن المنطق يقوم بوظيفة المنهج العلمي العام لكل العلوم ، فهو آلة ووسيلة يعتمدها العالم في تنظيم بحثه ليصل إلى نتائج علمية سليمة .

وبعده في ذلك الشيخ الرئيس ابن سينا (٩٨٠ - ١٠٣٧ م) فوصفه بأنه « خادم العلوم لأنه آلة لها ووسيلة إليها »^(٢) .

ونعته أبو نصر الفارابي بـ (رئيس العلوم) لأنه الجذر الأساسي لشجرة المعرفة ، من حيث أنه المنهج العام في البحث عن تحصيل المعرفة .

وأطلق عليه الشيخ الرئيس في كتابه (منطق المشرقيين) اسم : العلم الآلى ، لأنه آلة العلوم أي منهجهما العام في كل بحث .

ولكنه اشتهر وعرف من بين هذه الأسماء بـ (علم المنطق) ، ولفظ (المنطق) مأخوذ من (النطق) ، والنطق كما يطلق في اللغة العربية على التكلم يطلق كذلك على الفهم وإدراك الكلمات ، ومنه عبر الفلسفه القدماء

(١) تاريخ فلاسفة الإسلام ، محمد لطفي جمعة ، ص ١٧ .

(٢) المعجم الفلسفي - مادة المنطق .

..... مذكرة المنطق عن النفس الإنسانية بالنفس الناطقة أي المدركة للمعقولات .

فعبارة (علم المنطق) تعني (علم التفكير) أو (فن التفكير) كما سماه به فلاسفة بور روياً استخلاصاً للتسمية من واقعه وطبيعته .

ويقسم (المعجم الفلسفى) المنطق إلى قسمين :

- المنطق الصورى .

- والمنطق العام .

ويعرف المنطق الصورى بأنه « النظر في التصورات والقضايا والقياسات من حيث صورتها لا من حيث مادتها » ، ويقول عنه بأنه « يطلق - في العادة - على منطق أرسطو ، أو على المنطق القياسي بوجه عام » .

« أما المنطق العام فهو البحث عن طرق الانتقال الفكرى لمعرفة أي طريق منها يوصل إلى الحقيقة وأيها يوصل إلى الخطأ ، وهو لا يقتصر على دراسة الصور التي تتألف منها البراهين ، بل يدرس المواد التي يتم بها تأليفها ، وأوضح طرق هذا المنطق المادى طرق الملاحظة والفرضية والتجربة والاستقراء ، وغيرها من طرق البحث العلمي »^(١) .

إلا أنه قد يلاحظ على هذا التقسيم بأن المنطق الصورى أيضاً يدرس مواد القضايا وذلك في ما يعرف بـ (بحث الصناعات) وكذلك يدرس الاستقراء ، ويعتبره طريقة من طرق الاستدلال .

نعم الملاحظة والتجربة قد لا نجد لهما - بمعناهما المعروف حديثاً - ذكرًا في المنطق الصورى القديم لأنهما من مواليد الفكر الحديث .

ومع هذا أدخلنا في الدراسات المنطقية الحديثة للمنطق الصورى في أكثر من مؤلف .

وعليه : لا أرى وجهاً مهماً لهذا التقسيم .

(١) المعجم الفلسفى - مادة المنطق .

ووصف هذا المنطق بـ (الصوري) نسبة إلى الصورة في مقابلة المادة لأنه يعني بصور وأشكال وقوالب نظم التفكير الإنساني فيما اشتهر منه وهو مبحث التصورات ومبحث التصديقات.

ولأنه - كما ألمحت - يبحث أيضاً في مواد القضياء ، فيما يسمى بـ بـ مبحث الصناعات يكون وصفه بالصوري من باب التغليب .

وبعد هذه الإلمامـة بشيء من تاريخ وبعض شؤون هذا العلم تستقل إلى دراسة ويبحث مقدمته العلمية .

مقدمة علم النطق

البحث إلى أن علم المنطق يقوم بدور أو وظيفة تنظيم التفكير الإنساني وفق قواعده المنطقية التي يقدمها لنا . . فكما تعنى قواعده بتنظيم ما لدينا من معلومات لتتوصل عن طريقها إلى مجهولات وتصبح بعد ذلك معلومات جديدة تضاف إلى معلوماتنا - أو بتعبير آخر فكما تعرفنا قواعده كيفية تنظيم خطوات البحث ، كذلك تعرفنا كيفية تدوين البحث ليأتي منظماً تنظيماً عضوياً مترباً ومتسلسلاً ، فيعلمنا أن نبدأ عندما نريد تدوين علم من العلوم كمقرر دراسي وتأليف تعليمي بتقديم مقدمة له ، تشتمل على الأمور التالية :

- تعريف العلم .
 - بيان موضوع العلم الذي يبحث فيه وتدور دراسته داخل إطاره .
 - ذكر غاية العلم أو بيان الفائدة المتواخة من تعليمه وتعلمها .
- وفي ضوء هذا لا بد أن يبدأ المنطق بنفسه فيطبق ما يدعوه إليه على مقرراته الدراسية ومدوناته العلمية .

ومن هنا نقول : إن مقدمة علم المنطق تبحث في تعريفه وبيان موضوعه والغاية من دراسته ، أخذها بما قرره ، ومما تلة للعلوم الأخرى .

تعريف علم المنطق

إن أقدم وأشهر تعريف لعلم المنطق هو التعريف القائل بأنه « آلة قانونية تعصم مراءاتها الذهن عن الخطأ في الفكر »^(١) .

ويوضح القطب الرازي في (شرح الرسالة الشمية)^(٢) عبارة (آلة قانونية) من التعريف المذكور بقوله : « والقانون : أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحکامها منه . . . وإنما كان المنطق آلة لأن واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسيبة في الاكتساب وإنما كان قانوناً لأن مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها » .

وهو بهذا يعني أن المناطقة الذين عرّفوا المنطق بهذا التعريف كانوا يهدفون إلى بيان أن المنطق من العلوم الآلية التي لا تدرس كافية ولذاتها وإنما يتعلمها المتعلم كوسيلة إلى علم آخر أو معرفة أخرى .

فالآلة - هنا - تعني وسيلة ، وذلك لأن الإنسان يتسلل به ويتحذّذ منه واسطة يحصل عن طريقها بتنظيم ما لديه من معلومات وفق قوانينها أو قواعدها على معلومات أخرى .

(١) انظر : تعريفات الجرجاني : مادة منطق ، شرح الشمية للقطب الرازي ص ١٦ والمنطق لشيخنا المظفر ١٠/١ وغيرها .

(٢) ص ١٩ .

كما أنهم يريدون من القانون القاعدة العامة كما هو واضح من تعريفه له .

وفي ضوء شرحه هذا يمكننا أن نقول : إن علم المنطق : مجموعة من القواعد العامة التي متى ما التزمها الإنسان حالة التفكير للحصول على معلومات جديدة يضيفها إلى ما لديه من معلومات تعصم ذهنه عن الواقع في الخطأ .

غير أن التعريف هذا - كما تراه - فيه شيء غير قليل من الضغط في التعبير .. ومن المظنون قوياً أن هذا جاء من المترجم ومحاولته الاختصار . ولهذا عدل بعضهم عنه فعرف علم المنطق بأنه «علم بقوائين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها ، بحيث لا يعرض الغلط في الفكر»^(١)

وكان الفائل بهذا التعريف حاول أن يعدل في عبارة التعريف السابق وإزالة ما طرأ عليه من غموض بسبب محاولة الاختصار .

ومن التعريف الأصل والتعريف المصحح له من حيث التعبير نخلص إلى التعريف الذي خلصنا إليه قبل هذا في كتابنا (خلاصة المنطق) وهو : علم المنطق : هو علم يبحث فيه عن القواعد العامة للتفكير الصحيح .

أو قل مختصاراً :
المنطق : دراسة قواعد التفكير الصحيح .

(١) كشاف إصطلاحات القانون للتهاوني : مادة منطق .

موضوع علم المنطق

حدَّدَ الشِّيخُ الرَّئِيسُ مُوْضِعَ عِلْمِ الْمَنْطَقِ فِي كِتَابِهِ (الْمِنْطَقُ
الْمَشْرِقَيْنَ) ^(١) بِقُولِهِ : « وَمُوْضِعُهُ : الْمَعْانِي مِنْ حِيثِ هِيَ مُوْضِعَةً لِلتَّأْلِيفِ
الَّذِي تَصِيرُ بِهِ مُوْصَلَةً إِلَى تَحْصِيلِ شَيْءٍ فِي أَذْهَانَا لَيْسَ فِي أَذْهَانَا لَا مِنْ
حِيثِ هِيَ أَشْيَاءٌ مُوْجَودَةٌ فِي الْأَعْيَانِ كَجَوَاهِرٍ أَوْ كَمِيَاتٍ أَوْ كَيْفِيَاتٍ أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ ». .

وَحدَّدَ النَّجَمُ الْقَزوِينِيُّ فِي (الرِّسَالَةِ الشَّمْسِيَّةِ) ^(٢) بِقُولِهِ : « الْمَبْحَثُ
الثَّانِي فِي مُوْضِعِ الْمَنْطَقِ : مُوْضِعُ كُلِّ عِلْمٍ مَا يَبْحَثُ فِيهِ عَنْ عَوَارِضِهِ التِّي
تَلْحَقُهُ لَمَا هُوَ، أَيْ لَذَانِهِ أَوْ لَمَا يَسَاوِيهِ أَوْ لَجَزِئِهِ فَمُوْضِعُ الْمَنْطَقِ :
الْمَعْلُومَاتِ التَّصْوِيرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ ». .

وَحدَّدَ السَّعْدُ التَّفَتازَانِيُّ فِي مِنْتَهِيَّ (الْتَّهذِيبِ) ^(٣) بِقُولِهِ « وَمُوْضِعُهُ :
الْمَعْلُومَاتِ التَّصْوِيرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ مِنْ حِيثِ أَنَّهُ يَوْصِلُ إِلَى مَطْلُوبِ تَصْوِيرِيِّ فِي سِمِّيِّ
مَعْرُفًا أَوْ تَصْدِيقِيِّ فِي سِمِّيِّ حَجَّةٍ ». .

وَفِي حَاشِيَةِ الْمَلاَءِ عبدِ اللهِ الْيَزْدِيِّ عَلَى مِنْتَهِيَّ (الْتَّهذِيبِ) المَذَكُورِ يَحدِّدُ

(١) ص ٢١.

(٢) ص ٢٢.

(٣) ص ٣.

الملا موضع علم المنطق بقوله : الموصى إلى تصور (الإنسان) .

« إن موضع المنطق هو : المعرف والحججة » .

ثم يعرّف المعرف والحججة بقوله :

« أما المعرف : فهو عبارة عن المعلوم التصوري ، ولكن لا مطلقاً بل من حيث أنه يوصل إلى المجهول التصوري كـ (الحيوان الناطق) الموصى إلى تصور (الإنسان) .

« وأما المعلوم التصوري الذي لا يوصل إلى المجهول التصوري فلا يسمى معرفاً ، والمنطقي لا يبحث عنه كالأمور الجزئية المعلومة نحو زيد وعمرو .

وأما الحججة : فهي عبارة عن المعلوم التصديق ، ولكن لا مطلقاً أيضاً بل من حيث أنه يوصل إلى المجهول التصديق كقولنا : (العالم متغير + وكل متغير حادث) الموصى إلى التصديق بقولنا : (العالم حادث) .

واما ما لا يوصل كقولنا : (النار حارة) - مثلاً - فليس بحججة ، والمنطقي لا ينظر فيه ، بل المنطقي يبحث عن المعرف والحججة من حيث أنهما كيف ينبغي أن يتربا حتى يوصلان إلى المجهول »^(١) .

وباللقاء نظرة تحليلية على هذه النصوص المنقوصة تنتهي إلى التائج التالية :

١ - إن ابن سينا حدد مجال بحث علم المنطق في المعاني الكلية ، وفهم هذا من قوله : (لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان) القيد الذي احتزز به لإخراج الجزئيات عن حريم موضع المنطق .

٢ - إن المعاني الكلية الموجودة المخزونة في أذهاننا لا تعتد موضوعاً لبحث المنطقي على نحو الإطلاق ، بل بشرط أن توصلنا إلى مجهولات .

٣ - ان النجم القزويني عَبَر عن المعاني الكلية بالمعلومات لأنها موجودة في الذهن الذي هو موطن العلم ف تكون معلومات ، ثم نوعها إلى تصورية وتصديقية .

٤ - أما السعد التفتازاني فاشترط للمعلوم التصوري ليكون موضوعاً لبحث المنطقى أن يوصلنا إلى مطلوب تصوري كان مجهولاً لدينا ، وكذلك في المعلوم التصديقى لا يكون موضوعاً لبحث المنطقى إلا بشرط الإيصال إلى مطلوب تصديقى كان مجهولاً لدينا .

٥ - وأشار إلى أن المعلوم التصوري الموصى إلى المطلوب التصوري يسمى (معرضاً) - بصيغة اسم الفاعل .

والى أن المعلوم التصديقى الموصى إلى المطلوب التصديقى يسمى (الحجـة) .

وأوضح الملا اليزدي هذا بما لا يحتاج إلى توضيح لا شرعاً ولا تمثيلاً .

ونخلص من هذا إلى :

أن المنطق يبحث في أمرين هما : المعرف والحجـة .

موضوعه - إذن - هو : المعرف والحجـة .

ويريد المنطق بالتعرف : التعريف ، وبعبارة أدق : طريقة التعريف ، وبالحجـة : الدليل ، ويتعـبر أكثر تحديداً : طريقة الاستدلال .

يعنى أن المنطق يدرس طرق تعريف الأشياء وطرق الاستدلال لإثبات صحة أو بطلان الأفكار .

وإذا علمنا أن علم المنطق كما يدرس طرق التعريف وطرق الاستدلال يدرس في خاتمه أيضاً كيفية تنظيم البحث وتدوين العلم نعرف أنه يبحث أيضاً في مناهج البحث العلمي ، ومن هنا حددت موضوعه في (الخلاصة) بالأمور الثلاثة التالية :

التعريف والاستدلال ومناهج البحث .

وقلت في توضيحيه : « يهمنا ، لنا علم المنطق : قواعد التعريف وقواعد الاستدلال وقواعد المنهج أو طريقة البحث العلمي ، فيعلمونا : كيف نعرف الأشياء تعريفاً يبين حقيقتها أو يوضح معناها . . . ويعلمونا : كيف نستدل على صحة الفكرة أو خطأها . . . ويعلمونا : كيف نبحث المعلومات بحثاً منظماً يبعد البحث عن العق摸 أو الواقع في الخطأ »^(١) .

(١) خلاصة المنطق ط مؤسسة الوفاء ص ١٠ .

الغاية من تعلم المتنطق

أوضح ابن سينا الفائدة المطلوبة من دراسة وتعلم المتنطق في كتابه (منطق المشرقيين)^(١) بقوله : « نريد أن نبين أننا كيف نسلك من أشياء حاصلة في أوهامنا وأذهاننا إلى أشياء أخرى غير حاصلة في أوهامنا وأذهاننا نستخلصها بتلك الأولى » .

وقال في كتابه الآخر (النجاة)^(٢) تحت عنوان : (في متفة المنطق) : « فالمنطق هو الصناعة النظرية التي :

- تعرف أنه من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً ، والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهاناً .

- وتعرف أنه عن أي الصور والمواد يكون الحد الإقناعي الذي يسمى رسمأ .

- وعن أي الصور والمواد يكون القياس الإقناعي الذي يسمى ما قوي منه وأوقع تصديقاً شبيهاً باليقين جدلياً ، وما ضعف منه وأوقع ظناً - غالباً - خطابياً .

(١) ص ٢٩ .

(٢) ص ٤٤ .

- ونعرف أنه عن أي صورة ومادة يكون الحد الفاسد .. وعن أي صورة ، ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطياً وسوفسطائياً ، وهو الذي يتراءى أنه برهاني أو جدللي ، ولا يكون كذلك .

وأنه عن أي صورة ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقاً للبتة ولكن تخيلأً يرغل النفس في شيء أو ينفرها ويقرزها أو يسيطرها أو يقضمها وهو القياس الشعري .

فهذه فائدة صناعة المنطق .

ونسبتها إلى الروية نسبة النحو إلى الكلام والعرض إلى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما أغناها عن تعلم النحو والعرض وليس شيء من الفطر الإنسانية بمستغن في استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الآلة إلا أن يكون إنساناً مؤيداً من عند الله تعالى » .

فابن سينا - هنا - يقرر أن الحاجة إلى علم المنطق حاجة أساسية وماة لا يستغني عنها أحد إلا من كان مسدداً في تفكيره من قبل الله تعالى .

ويرجع هذا إلى أنها عن طريق معرفتنا لقواعد المنطق نستطيع أن ننظم معلوماتنا على وفقها فتوصلنا إلى مجهرات تصبح معلومات أخرى جديدة نضيفها إلى المعلومات التي أوصلتنا إليها .

هذا ما عنده في (منطق المشرقيين) ، ثم فصله تفصيلاً وافياً في نص (النجاة) .

وبالملمة ما ذكره المناطقة لفائدة المنطق ومن خلال تجارب المتعاملين مع المنطق دراسة وتطبيقاً نستطيع أن نقول : إن الفائدة المتواحة من دراسة المنطق والمنفعة المقصودة من تطبيقه في حياتنا العلمية تمثل في النقطة التالية :

١ - من الواضح أن جميع العلوم هي نتاج التفكير الإنساني ، ومن الواضح

أيضاً أن الإنسان حينما يفكر قد يهتدى إلى نتائج صحيحة ومحبولة وقد ينتهي إلى نتائج خاطئة وغير مقبولة.

فالتفكير الإنساني - إذن - معرض بطبيعته للخطأ والصواب ، ولأجل أن يكون التفكير سليماً وتكون نتائجه صحيحة ، أصبح الإنسان بحاجة إلى قواعد عامة تهديه له مجال التفكير الصحيح متى سار على صوتها .

والعلم الذي يتکفل بوضع وإعطاء القواعد العامة للتفكير الصحيح هو علم المنطق .

فإذن حاجتنا إلى دراسة علم المنطق شيء ضروري لا بد منه وذلك لأجل أن يكون تفكيرنا العلمي صحيحاً وذا نتائج مقبولة .

٢ - إننا بتعلمنا قواعد المنطق نستطيع أن نقد الأفكار والنظريات العلمية فتبين أنواع الخطأ الواقع فيها ونعرف أسبابها .

٣ - كذلك نستطيع أن نميز المناهج العلمية السليمة التي تؤدي إلى نتائج صحيحة من المناهج العلمية غير السليمة التي تؤدي إلى نتائج غير صحيحة .

٤ - نستطيع أيضاً أن نفرق بين قوانين العلوم المختلفة وأن نقارن بينها بيان مواطن الالقاء والشبه ومواطن الاختلاف والإفتراق .

والخلاصة : « إن القيمة الدراسية لعلم المنطق هي بتوفه على تكوين قدرة التفكير السليم في البحث والنقد ، وتقدير الأراء والأفكار وتقدير الأدلة والبراهين في مختلف مجالات الفكر الإنساني »^(١)

هذه (أعني التعريف وبيان الموضوع وتوضيح الفائدة) ما يتطلبه المنطق من المؤلفين أن يذكروه في مقدمات كتبهم العلمية .

ولمزيد الفائدة نضيف إليها الأمور التالية لحاجة الطالب للإطلاع عليها ،

وهي :

- تصنيفه .
- علاقته بالعلوم الأخرى .
- تبويبه .

تصنيف علم المنطق

يقسم الأقدمون العلوم من حيث الحاجة إليها والفائدة المقصودة من تعلمها ودراستها إلى قسمين :

١ - العلوم الآلية .

٢ - العلوم الاستقلالية .

- ويريدون بالعلوم الآلية : تلك العلوم التي لا تطلب لذاتها أو كفاية ، وإنما تدرس آلة ووسيلة إلى علوم أخرى كعلم النحو بالنسبة لمن يريد التخصص بعلم الفقه والإجتهد فيه فإنه يدرس النحو كوسيلة من الوسائل التي يستعين بها على فهم النصوص الشرعية الواردة في القرآن الكريم والسنة الشريفة ، فعلم النحو بالنسبة إليه ولغايته من دراسته علم الفقه يعتبر علمًا آلياً .

- ويقصدون بالعلوم الاستقلالية تلك العلوم التي تطلب لذاتها لا آلة أو واسطة ووسيلة لعلم آخر ، مثل علم الفقه لمن يريد التخصص فيه والإجتهد به لأنه غايته المنشودة ~

وفي ضوء هذا وللحاجة جمیع العلوم إلى المنطق صنف العلماء المنطقيون علم المنطق في عداد العلوم الآلية .

ويرجع هذا إلى أن كل علم من العلوم - نظرياً كان أو غير نظري له

مفاهيمه ومصطلحاته وهي - بدورها - تحتاج إلى تعریف ولا نعرف كيفية التعریف وطراحته إلا من علم المنطق .

وكذلك في كل علم مسائل وقضايا تحتاج إلى البرهنة على صحتها أو بطلانها ولا نعرف طرق الاستدلال إلا من علم المنطق .

فكان علم المنطق بهذا وسيلة أساسية لكل علم من العلوم ، بل آلة الآلات العلمية .

وبهذا يأتي إدراجه في قائمة العلوم الآلية أمراً طبيعياً وضرورياً لا بد منه .

علاقة علم المنطق بالعلوم الأخرى

وما تقدمه عرّفنا علاقة علم المنطق بالعلوم الأخرى ، وهي مجئه آلة ووسيلة لجميع العلوم ليقوم بوظيفة تزويد العاملين فيها بقواعد التعريف وقواعد الاستدلال .

وله رأينا - فيما سبق - اعتبار الفارابي المنطق رئيس العلوم واعتبار ابن سينا له خادم العلوم ، ورئيس القوم خادمهم .

فعلاقة علم المنطق بجميع العلوم علاقة الجذر الأساس بالشجرة : ساقها وفرعوها وورقها وثمرها .

ومن هنا وضع في شجرة المعرفة موضع الجذر ، والفلسفة موضوع الساق أو الجذع ، والعلوم الأخرى موضوع الفروع والأوراق والثمار .

تبويب علم المنطق

يتبّب الأقدمون كتب علم المنطق وبخاصة المقررات الدراسية كالتالي :

١ - المقدمة :

ويضمّنونها : تعريف علم المنطق ، وبيان موضوعه الذي يبحث فيه ، ثم ذكر الفائدة المنشودة من تعلمه ومدى الحاجة العلمية إليه .

٢ - بحث الألفاظ :

ويستعرضون فيه المصطلحات المنطقية العامة تعريفاً وتمثيلاً .

٣ - بحث التصورات :

ويحتوي موضوع التعريف : أقسامه و مجالاتها .

٤ - بحث التصدبيقات :

ويشتمل على دراسة القضايا وأحكامها ، وموضوع الاستدلال : أقسامه و مجالاتها .

٥ - بحث الصناعات :

وهي خمس : صناعة البرهان وصناعة الجدل وصناعة الخطابة وصناعة الشعر وصناعة المغالطة ، وهي التي تعرف بم مواد القضايا التي تستخدم في صور الاستدلال .

٦ - الخاتمة :

ويعرضون فيها لأجزاء العلوم : منهج البحث وتنظيم كتابة البحث .
وقد يطلق بعضهم على مبحث التصورات : مبحث المعرف ، وعلى
مبحث التصديقات : مبحث الحجة .
وقد يلحق بعضهم بمبحث المعرف : القسمة - كما صنع أستاذنا الشيخ
المظفر في كتابه المتنطق .

كما أن المعرف قد يسمى (القول الشارح) .
ونظراً لأهمية بعض الموضوعات ومشاركتها لموضوعات المتنطق القديم
في حاجة جميع العلوم لها أدرجها علماء المتنطق المحدثون في قائمة
محتوياته ، وهي أمثل :

- التقسيم
- التصنيف .
- أصول البحث .

ومن هنا رأيت أن لا أعدل عما سرت عليه في تدوين (خلاصة
المتنطق) فأبوب هذه المذكرة التبويب نفسه لأجمع بين القديم والحديث ،
ولتضمن هذه المذكرة أهم ما ينبغي للطالب أن يلم به ويعرفه ل حاجته إليه في
دراساته التخصصية ، مستبعداً من المتنطق القديم الموضوعات التي لا
يحتاجها الطالب ، أو يحتاجها ولكن حاجته إليها قليلة جداً ... وهو
كالتالي :

- | | |
|------------------------|----------------------|
| ١ - المقدمة | ٢ - المصطلحات العامة |
| ٣ - التعريف | ٤ - التقسيم |
| ٥ - التصنيف | ٦ - الاستدلال |
| ٧ - التحليل | ٨ - التركيب |
| ٩ - مناهج البحث العلمي | |

المُصْطَلَحَاتُ الْمُنْطَقِيَّةُ الْعَامَّةُ

في كل علم من العلوم مصطلحات ، وهي مجموعة من الألفاظ يصطلح أهل العلم على تحديد دلالاتها في معانيها العلمية .

وتنقسم المصطلحات إلى قسمين : عامة وخاصة .

والخاصة : هي التي تختص بفصل أو باب أو موضوع معين من العلم وتعرف وتبيّن دلالتها العلمية في موضوعها الخاص بها .

والعامة : هي التي لا تختص بموضوع معين من العلم ، وإنما تعم أكثر من موضوع أو باب أو فصل .

وقد دأب المؤلفون العلميون على وضع باب تمهيدي بعد المقدمة العلمية يعرّفون فيه المصطلحات العامة للعلم .

كما دأب القدماء على تسمية هذا الباب التمهيدي بعنوان (مبحث الألفاظ) ، وهم يعنون بالألفاظ المصطلحات العامة .

وعلى هذا يأتي ترتيب الكتاب الدراسي كالتالي :

١ - المقدمة :

وتتضمن - كما تقدم - تعريف ذلك العلم ، وبيان موضوعه ، وذكر الفائدة من دراسته .

٢ - الباب التمهيدي :

ويعقد لتعريف المصطلحات العامة لذلك العلم .

٣ - الأبواب العلمية :

وهي التي تخصص لبحث موضوع ذلك العلم .

فالباب التمهيدي ليس من موضوع العلم - كما هو واضح من الترتيب المذكور في أعلاه .

ولكن لا بد من ذكره لتوقف معرفة المعاني العلمية للمصطلحات ، العامة عليه ، يقول الملا عبد الله البزدي في (حاشيته على التهذيب)^(١) « قد علمت أن نظر المنطق بالذات إنما هو في (المعرف) و (الحجة) وهما من قبيل المعاني^(٢) . لا الألفاظ ، إلا أنه كما تعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق ، ليُفيد بصيرة في الشروع (بدراسة المنطق) ، كذلك تعارف إيراد مباحث الألفاظ بعد المقدمة ليعين على الإفاداة والاستفادة ، وذلك بأن يبين معاني الألفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات أهل هذا العلم من : المفرد والمركب والكتلي والجزئي والمتواطيء والمشكك ، وغيرها » .

ولأن المصطلحات العلمية ألفاظ لها دلالتها اللغوية ، ولها أيضاً دلالاتها العلمية التي أضافها إليها العلماء كان من اللازم أن يميز بين دلالاتها اللغوية ودلالاتها العلمية ، ولا يتم هذا إلا ببيان معانيها العلمية التي يقصد أن تدل عليها في لغة العلم ارتأى المنطقية أن يعرفوا (الدلالة) بصفة عامة ، ثم يتقللوا إلى تعريف دلالاتها اللغوية على معانيها سواء كانت في لغة المجتمع أو لغة العلم ليخلصوا بعد ذلك إلى كيفية استفادة المعنى المقصود للمتكلم من اللفظ الذي يستخدمه .

(١) ص ٤٥ - ٤٦ .

(٢) يعلق زميلنا الكريم السيد مصطفى الحسيني الدشتى على قول الملا (وهو ما من قبيل المعاني) بقوله « وذلك لأن ما يعرف ماهية (الإنسان) مثلاً - إنما هو معنى (الحيوان الناطق) لا لفظهما ، ولو لا ذلك لكان (لفظ) التعريف مفيداً بالنسبة إلى من لا يعرف معنى الحيوان الناطق » .

وكان من الأفضل - منهجياً - الاقتصار على تعريف الدلالة اللفظية كما صنع بعضهم - لأن المصطلحات ألفاظ - كما تقدم والمنطق يتعامل مع مصطلحاته المنطقية باعتبارها ألفاظاً لها دلالاتها المنطقية العلمية .

ولما أن مغاراة أكثر القوم في سلوكهم تكون مفتقرة أحياناً وإن كان فيها ما يشير إلى المخالفة المنهجية رأيت المغاراة ، وهي - كما المحت - تدعوا إلى بحث موضوع الدلالة بصورة عامة .

الدلالة

تعريفها :

« عرف القطب الرازي الدلالة بقوله : « هي : كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر » ^(١) .

وتعريفها الملا اليزدي بقوله : « الدلالة : وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر » ^(٢) .

وتعريفها أستاذنا الشيخ المظفر بقوله : « الدلالة : هي كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر » ^(٣) .

وكما ترى ، أن التعريفات الثلاثة تلتقي عند نقطة واحدة هي إشارتها إلى التلازم بين الدال والمدلول أو الاقتران بينهما .

ويتغير أوضاع : إنها تريد أن تقول : الدلالة : هي العلاقة القائمة بين الدال والمدلول بحيث لو علمت بالدال علمت بالمدلول .

وقد يشكل عليها بأن هذا إنما يتم في الصور الواقعية لا الاعتبارية

(١) شرح التسمية ص ٢٨ .

(٢) حاشية التهذيب ص ٤٦ .

(٣) المتنطق ١/٣٣ .

فمثلاً : لو رأيت دخاناً علمت بوجود نار ، لأن الدخان طبيعياً يأتي من النار . ولكن لو سمعت لفظاً من ألفاظ اللغة الفرنسية - مثلاً - وأنت لا تعرف شيئاً من اللغة الفرنسية لا يتقبل ذهنك إلى معناه رغم وجود العلاقة والتلازم بين هذا اللفظ الفرنسي ومعناه .

فياذن ، التعاريف المذكورة غير دقيقة في شمولها للدلالة التي نريدها هنا وهي الدلالة اللغوية الوضعية .

ويرجع هذا - فيما أقدر - إلى أن معنى الدلالة من المفاهيم التي يتعامل معها الإنسان في كل لحظات حياته ويعدها ، فهي كمفهوم الوجود ومفهوم الحياة ، وهكذا مفاهيم تكون من الجملة والوضوح لدى الإنسان بشكل لا يجد من التعريفات ما يكون أ洁ى وأوضح منها لاستخدامه في تبيينها وتوضيحها ، فتراه - مثلاً - يقول : هذا الزي يدل على أن صاحبه عسكري وهذه الإشارة العروية الخضراء تدل على الإنطلاق ، وسرعة النبض تدل على ارتفاع درجة الحرارة ، وحمرة الوجه تدل على المخجل ، وهكذا .

ولكن حينما تسأله ما هي الدلالة لا يستطيع أن يعرب لك عن معناها الموجود في ذهنه بسبب وضوحاً جلياً .

فالدلالة : هي العلاقة بين الشيئين اللذين يدل أحدهما على الآخر .

سواء علمنا بهما معاً أو بأحدهما أم لم نعلم بهما ..

سواء انتقل ذهتنا من الدال إلى المدلول أم لم يتنتقل ..

سواء كانت على نحو التلازم أم على نحو الاقتران .

أقسامها :

يقسم المناطقة الدلالة إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١ - الدلالة العقلية :

وهي التي يحكم العقل بوجودها بين الدال والمدلول بالشكل الذي تكون بينهما ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي ، وذلك مثل العلاقة القائمة

بين العلة والمعلول ، فإنه عندما يوجد المعلول يحكم العقل بوجود العلة ، ذلك للملازمة الذاتية في وجودهما الخارجي .

وهي على قسمين لفظية وغير لفظية .

أ - الدلالة العقلية اللفظية ، مثل : دلالة سماع كلام يأتي من خارج الدار - مثلاً - على وجود متكلم خارج الدار .

ب - الدلالة العقلية غير اللفظية ، مثل : دلالة رؤية الدخان على وجود نار .

٢ - الدلالة الطبيعية :

وهي العلاقة الناشئة بين الدال والمدلول بسبب اقتضاء طبعهما لها . وتنقسم أيضاً على : لفظية وغير لفظية .

أ - الدلالة الطبيعية اللفظية ، مثل : دلالة لفظ (آخر) على التألم ، فإن من طبيعة الإنسان أنه إذا تألم قد يطلق لفظ (آخر) ، معرباً ومنفساً عن ألمه .

ب - الدلالة الطبيعية غير اللفظية مثل : دلالة سرعة حركة النبض على وجود الحمى وذلك من طبع الإنسان إذا ارتفعت درجة حرارة بدنه تزداد سرعة حركة نبضه .

والفرق بين الدلالتين العقلية والطبيعية هو لأبديّة الدلالة في العقلية وعدمها في الطبيعية وذلك أنه متى وجد الدال في الدلالة العقلية لا بد من وجود المدلول لتلازمهما في الوجود وعدم انفكاك أحدهما عن الآخر .

والأمر في الطبيعية ليس كذلك ، فقد يقول الإنسان (آخر) وهو ليس بمتالم ، وقد يتالم ولا يقول (آخر) فيعبر عن ألمه بالسكتوت وقد يعبر عن ألمه بالاصرار عن الأكل .

ففي هذه الدلالة تختلف الدوال ، وتتجلّف عن مداولتها باختلاف طباع الناس .

٣ - الدلالة الوضعية :

وهي العلاقة الناشئة بين الدال والمدلول بسبب التواضع والإصطلاح .
وكذلك تنقسم إلى قسمين : لفظية وغير لفظية .

أ - الدلالة الوضعية غير اللفظية ، مثل دلالة إشارات السير أو المرور الكهربائية (الضوئية) حيث تواضعت واصطلحت هيئات المرور والسير العالمية على أن الضوء الأحمر يدل على المنع من السير والضوء الأخضر يدل على السماح بالمرور ، والضوء الأصفر يدل علىأخذ الاستعداد للوقوف .

ب - الدلالة الوضعية اللفظية ، وهي : دلالة الألفاظ على معانٍ لها اللغوية أو العلمية ، فإن أبناء المجتمع يتواضعون تلقائياً على أن ، هذا اللفظ المعين يدل على هذا المعنى ، وكذلك أهل العلم يصطلحون على أن هذا اللفظ يراد به هذا المعنى العلمي .

وهذه الدلالة هي المقصودة هنا ، والتي يبحث فيها منطقياً .

الدلالة الوضعية اللفظية

تعريفها :

ما تقدم نستطيع أن نعرف هذه الدلالة بأنها : العلاقة القائمة بين اللفظ ومعناه بسبب وضع اللفظ للمعنى ، بحيث متى علم بهذا الوضع يتقلل الذهن من سماع اللفظ أو قراءته إلى المعنى الموضوع له .

أقسامها :

تنقسم الدلالة الوضعية اللفظية إلى ثلاثة أقسام هي :
المطابقة والتضمنية والإلتزامية .

١ - الدلالة المطابقة : وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له .

ويأتي هذا فيما إذا كان المعنى مؤلفاً من أجزاء وأريد به مجموع الأجزاء كاملة .

فمثلاً : الصف الدراسي يتألف عادة من غرفة وسبورة وكراسي وطلاب ، فإذا أطلق متكلم ما كلمة (صف) وأراد به مجموع هذه الأشياء التي يتتألف منها الصف وفهم السامع منه ذلك كانت الدلالة مطابقة لأن اللفظ فيها طابق المعنى أي استوعبه واستوفاه .

٢ - الدلالة التضمنية : وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع

له .

ويأتي هذا أيضاً فيها إذا كان المعنى مثلاً من أجزاء وأريد منه عند إطلاق لفظه بعض أجزائه فقط كلفظ (الصف) إذا أريد به الطلاب فقط ، فمثلاً : لو قال مدير المدرسة : (على الصف الأول أن يطلبوا من أولياء أمورهم الحضور في المدرسة غداً) فإن مقصوده من (الصف) هنا (الطلاب) الذين هم جزء الصف وليس الصف كله ، وفهمنا هذا من قرينة السياق .

وسميت هذه الدلالة بالتضمنية لأن المعنى متضمن للجزء المطلوب .

٣ - الدلالة الإلتزامية : وهي دلالة اللفظ على معنى ملازم للمعنى الموضوع له .

ويأتي هذا غالباً في الاستعمالات المجازية ، نحو دلالة لفظ (حاتم) عند العرب - على الكرم .

فمثلاً : حينما يقال : (خالد حاتم) لا يراد بكلمة (حاتم) هنا (حاتم الطائي) وإنما يراد وصف خالد بالكرم الملازم لحاتم الطائي .

فكلمة (حاتم) هنا استعملت في المعنى الملازم (وهو الكرم) للمعنى الذي وضع له اللفظ (وهو حاتم الطائي) .

ويشترط في استعمال الألفاظ للدلالة الإلتزامية : أن يكون السامع أو القارئ عالماً بالملازمة بين المعنى الذي وضع له اللفظ وبين المعنى الملازم له الذي استعمل فيه اللفظ .

فائدة البحث :

قلت إن الذي يهم المنطقي بحثه من الدلالة هو الدلالة الوضعية اللفظية ، وغايته من ذلك ، أو الفائدة التي يرمي إليها المناطقة من بحث

الدلالة الوضعية اللغوية بأقسامها الثلاثة هي معرفة كيف تستفيد نوع الدلالة من اللفظ على معناه عندما نراه مستعملاً - أو إذا أردنا أن نستعمله - في جملة وكلام له علاقة بالتعريف أو الاستدلال أو غيرهما ، هل هي بالمطابقة أو التضمن أو الإلتزام ، فنقول : إن القاعدة هي :

- ١ - إذا كان اللفظ مقوساً بقرينة تدل على نوع الدلالة مطابقة أو تضمناً أو إلتزاماً يحمل اللفظ على المعنى الذي تدل عليه القرينة .
- ٢ - وإذا كان اللفظ مجردأ عن القرinaire يحمل على المعنى المطابقي لأنّه الأصل بمعنى أنّ الأصل في اللفظ أن يوضع للمعنى المطابقي .
- ٣ - إذا أردت من اللفظ المعنى التضمني لا بد للمتكلّم من اعتماد القرinaire لذلك .
- ٤ - وكذلك إذا أراد المتكلّم من اللفظ المعنى الإلتزامي لا بد له من الاعتماد على القرinaire لذلك .
- ٥ - وفي حالة الشك فيما هو المعنى المقصود للمتكلّم ، إما لعدم نصبه قرينة على مقصوده أو لغموض القرinaire التي اعتمدتها ، يرجع إلى الأصل ، وهو (أعني الأصل) يقرر حمل اللفظ على المعنى المطابقي .

أنواع اللفظ

ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الم موضوع له أو المستعمل فيه إلى :
مختص ، مشترك ، منقول ، مرتجل ، حقيقة ، ومجاز .

١ - **المختص** : هو اللفظ الذي له معنى واحد ، مثل : حديد ،
حيوان ، شجر ، إنسان ، جماد .

٢ - **المشترك** : وهو اللفظ الذي له عدة معانٍ ، مثل : عين ، خال ،
جون ، قراء .

٣ - **المنقول** : وهو اللفظ الذي وضع لمعنى ثم استعمل في معنى آخر
لوجود مناسبة بين المعنین وهجر استعماله في المعنى الأول الذي وضع له .

ويدخل فيه كل الألفاظ التي نقلت من قبل أبناء المجتمع (العرف
العام) من معناها اللغوي إلى معنى توافق عليه العرف كلفظ (سيارة) فإنه
في اللغة العربية للجماعة من الناس يسيرون من مكان إلى آخر ولكن العرف
نقلوه إلى وسيلة النقل المعروفة بـ (السيارة = العربية البخارية Motor car)
واشتهر استعماله فيها وهجر استعماله في المعنى اللغوي .

وكذلك يدخل فيه الألفاظ الشرعية كالصلة والصوم والحجج والزكاة . . .
الخ .

وأيضاً يدخل فيه المصطلحات العلمية - في لغة أهل العلم .

٤ - المرتجل : وهو اللفظ الذي وضع لمعنى ثم استعمل في معنى آخر مع عدم المناسبة بينهما ، مثل : حارث ، أسد ، فضل ، نعمان ، غسان ، (من أسماء الأعلام) .

٥ - الحقيقة : وهي اللفظ المستعمل في معناه الذي وضع له ، مثل لفظ (أسد) عندما يستعمل في الحيوان المعروف .

٦ - المجاز : وهو اللفظ المستعمل في غير معناه الذي وضع له لوجود علاقة بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الموضوع له ، مثل لفظ (أسد) حينما يستعمل في الرجل الشجاع ، لعلاقة المتشابهة بين الرجل الشجاع والأسد في الجرأة والاقدام .

فائدة البحث :

والقاعدة التي علينا أن نلتزم بها عندما نتعامل مع هذه الأنواع المذكورة في التعريفات وكذلك في الاستدلال ، هي :

١ - إن اللفظ المختص إذا لم يقترن بما يصرفه عن الحمل على معناه يحمل على معناه .

٢ - أما المشترك فإنه لا يصح استعماله إلا مقترناً بقرينة تعين المعنى المراد للمتكلم ومتى أهمل المتكلم القريئة التي تعين مراده نهمل اللفظ فلا نحمله على أي معنى من معانيه .

٣ - والمنقول ينسب إلى ناقلها فيقال : (منقول عرفي) إذا كان الناقل له أبناء المجتمع كلفظ (السيارة) ، و (منقول شرعى) إذا كان الناقل له الشارع مثل لفظ (الصلة) ومنقول علمي منسوباً للعلم الذي هو من مصطلحاته فيقال (منقول نحوبي) إذا كان الناقل له النحوة مثل لفظ (الفاعل) ، وهكذا .

وعندما يستعمل المتن قول مجرداً من القرينة وكان من المتنقولات العرفية يحصل على المعنى الثاني ، وإذا أريد منه المعنى الأول لا بد من قرنه بما يدل عليه .

ومثله المتن قول الشرعي .

أما إذا كان من المصطلحات العلمية ففي لغة علمه وحوارات علمائه يحمل على المعنى الثاني ، وإذا استعمل لدى أبناء العرف العام ولم يقرنوه بما يدل على إرادة المعنى الثاني (العلمي) يحمل على المعنى الأول .

٤ - والمرتجل لا يصح حمله على أحد معنييه إلا مع القرينة الدالة عليه ، وكذلك لا يصح استعماله إلا مع الاعتماد على القرينة المعينة لأحد المعنيين .

٥ - والللفظ ذو المعنى الحقيقي يحمل على المعنى الحقيقي إذا كان مجرداً من القرينة الصارفة عنه إلى المعنى المجازي .

وكذلك إذا خفيت القرينة أو غمضت يحمل على المعنى الحقيقي لأنه الأصل ، أي أن الأصل في الللفظ أن يوضع للمعنى الحقيقي .

٦ - والللفظ ذو المعنى المجازي لا يحمل على المعنى المجازي إلا إذا قرنه المتكلم بقرينة تصرف الللفظ عن الدلالة على المعنى الحقيقي إلى الدلالة على المعنى المجازي .

النسبة بين الألفاظ

إذا نسب لفظ إلى لفظ آخر باعتبار ما يدل عليه من معنى لا تخرج نسبة بينهما من أن تكون نسبة ترادف أو نسبة تبادل.

يقول النجم القرزوني : « وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له إن توافقا في المعنى ، ومبادر له إن اختلفا فيه »^(١).

١ - الترادف : هو إتفاق لفظين أو أكثر في الدلالة على معنى واحد مثل (إنسان وبشر) و (هرة وقطة وسنوره) .

٢ - التبادل : هو اختلاف الألفاظ في الدلالة بحيث يدل كل لفظ منها على معنى هو غير ما يدل عليه اللفظ الآخر ، مثل : أرض ، سماء ، منضدة ، حائط .

تقسيم التبادل :

وتقسم الألفاظ المتبادلة باعتبار ما بين معانيها من تغير إلى ثلاثة أقسام : المتماثلة ، المترادفة ، المتقابلة .

٣ - نسبة التماثل : هي أن يكون معنى أحد اللفظين مماثلاً لمعنى اللفظ

(١) الرسالة الثمثية ص ٤١ .

الأخر ، بمعنى أن يشتركا في حقيقة واحدة نحو : (زينب) و (فاطمة) فإنهما مشتركان في الإنسانية ، و (الببل) و (الأرب) فإنهما مشتركان في الحيوانية ، وهكذا .

ويصلح منطقياً على مثل هذين اللفظين بـ (المثلين) .

ب - نسبة التخالف : هي أن يكون معنى أحد اللفظين معايراً ومخالفاً لمعنى اللفظ الآخر لأن يكون كل منهما حقيقة غير حقيقة الآخر ولحظاً بما هما كذلك لا بما هما مشتركان في حقيقة أخرى أعلى من حقيقتهما ، مثل (الفيل والحصان) وهكذا .

ويصلح منطقياً على مثل هذين اللفظين بـ (المخالفين)

ج - نسبة التقابل : وهي أن يكون بين معنى اللفظين تنافر بمعنى أنها لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد مثل (السواد والبياض) .

ويصلح منطقياً على مثل هذين اللفظين بـ (المتقابلين) .

أقسام التقابل :

ويقسم التقابل إلى أربعة أقسام هي :

١ - تقابل النقيضين :

والنقيضان : هما شيئاً : وجودي وعدمه .

والقابل بينهما هو تقابل إيجاب ، وسلب ذلك الإيجاب ، مثل : (إنسان) و (لا إنسان) .

والنقيضان - كما هو معلوم بالبداهة - لا يجتمعان ولا يرتفعان فكل شيء - تطبيقاً لمثالنا المتقدم - إما إنسان أو لا إنسان ، وليس غير هذا .

٢ - تقابل الملكة والعدم :

ويراد بالملكة - هنا - : الوجود ، وبالعدم : عدم ذلك الوجود الخاص

الذي هو الملكة ، كالتناظر بين البصر والسماع ، فالبصر هو الوجود أو الملكة والسماع هو عدمه ، ولكن هذا العدم لا يكون إلا فيمن من شأنه أن يكون بصيراً .

والملكة والعدم أيضاً لا يجتمعان ولكن يجوز أن يرتفعا عنهم لا شأنية ولا قابلية فيه للملكة .

٣ - تقابل الضددين :

والضدان : هما الوصفان الوجوبيان اللذان لا يجتمعان في محل واحد ولكن يجوز أن يرتفعا عنه معاً ، مثل السواد والبياض .

٤ - تقابل المتضادين :

وهما كالضددين ، وصفان وجوديان لا يجتمعان في محل واحد ، ويجوز أن يرتفعا عنه معاً ، مع فارق أن تصور وتعقل أحد المتضادين متوقف على تصور وتعقل الآخر ، وليس الأمر هكذا في الضددين فإنه يمكننا أن نتصور أحدهما من دون أن نتصور الآخر .

ومثال المتضادين : الأبوة والبنوة ، والفوق والتحت ، فإننا لا نستطيع أن نتصور أباً من غير ابن ، أو ابناً من غير أب ، كما أنهما لا يجتمعان في شخص واحد فيكون أباً وابناً لشخص واحد .

المفرد والمركب

وينقسم اللفظ باعتبار دلالته على معناه إلى قسمين : مفرد ومركب .

١ - المفرد :

وينوّعه المناطقة إلى نوعين :

أ - اللفظ المفرد المكوّن من حرف هجائي واحد ، مثل الباء الجارة و (ق) فعل أمر من وقى يقى .

فالباء وق لأن كلاً منها مؤلف من حرف هجائي واحد يكون غير مرکب لأنه لا جزء له .

ب - اللفظ المفرد المؤلف من أكثر من حرف هجائي مثل (محمد) أو المؤلف من أكثر من كلمة مثل (عبد الله) - اسمًا لشخص - إذا كان معناه واحداً مركباً أي له أجزاء ، فإن أجزاء اللفظ - كما هو واضح - لا يدل شيء منها على شيء من أجزاء المعنى ، وإنما اللفظ بكامله يدل على المعنى بكامله .

فاللفظ - هنا - لا يدل جزؤه على جزء معناه .

وهذا يعني أن المركبات النحوية إذا كانت أسماء أعلام هي في رأي المناطقة مفردات لا مركبات ، وكذلك المثنىات والجمع وأسماء الجموع وأسماء الأجناس ، فإنها ليس شيء منها يدل جزؤه على جزء معناه .

الخلاصة :

إن اللفظ المفرد عند المناطقة هو : ما لا جزء له ، وما لا يدل جزؤه على جزء معناه .

ويعرفه التصير الطوسي بـ «اللفظ الذي لم يجعل لأجزائه فيه دلالة أصلًا»^(١) .

وتعريفه هذا أقرب إلى طبيعة اللغة ، ذلك أن الدلالة تنشأ إما بالوضع وإما بالاستعمال ، والحرروف الهجائية التي يتكون منها لفظ المفرد إذا كان الكلمة واحدة لم تحمل أية دلالة لا وضعاً ولا استعمالاً وإنما الذي حمل الدلالة الكلمة بمجموعها .

وكذلك الكلمات التي يتالف منها لفظ المفرد مثل (عبد الله) - اسمًا لشخص - لم تحمل أية دلالة حين وضع اللفظ اسمًا للشخص وإنما حمل المجموع - كمجموع - بدلالة واحدة هي تعيين الشخص المسمى بهذا الاسم .

٢ - العرکب :

وهو اللفظ الذي يدل جزؤه على جزء معناه إذا كان معناه مركباً أيضاً نحو (محمد نبي) فإن لفظ (محمد) يدل على معناه وهو (شخص محمد) ، وللفظ (نبي) يدل على معناه وهو (المتصف بالنبوة) .

أقسام المفرد :

يقسم المناطقة المفرد إلى ثلاثة أقسام هي : الاسم ، الكلمة ، الأداة .

أ - الاسم : هو الاسم النحوي ، مثل : محمد ، كتاب ، معهد .

ب - الكلمة : هي الفعل النحوي ، مثل : يحمد ، كتب ، إعهد .

ج - الأداة : هي الحرف النحوي ، مثل : هل ، لن ، عن ، والتسمية

(١) تجريد المنطق ١٠ .

بالأداة نجدها عند تحاة الكوفة فإنهم يسمون الحرف أداة .

وللمقارنة : إنما نقول في علم النحو : الكلمة تنقسم إلى اسم و فعل وحرف ، ولكن في علم المنطق نقول : المفرد ينقسم إلى اسم وكلمة وأداة .

أقسام المركب :

وينقسم المركب - منطقياً - إلى قسمين : تام ، ناقص .

أ - المركب التام : هو الجملة التحوية التامة ، نحو : (علي إمام) و (اعتقد بإمامية علي) .

ب - المركب الناقص : هو الجملة التحوية الناقصة ، نحو : (قيمة كل أمرىء ...) و (إذا جاء نصر الله ...) .

أقسام التام :

وينقسم المركب التام إلى قسمين أيضاً هما : الخبر ، الإشاء . ويقوم تقسيم المركب التام إلى هذين القسمين على أساس أن الجملة التامة أو المركب التام له نسبة قائمة بين طرفيه (المستند إليه والممسد) وظيفتها الربط بينهما ، وهي ما يعرف في التحو العربي بـ (الإسناد) .

وهذه النسبة تنقسم بحسب الواقع الاستعمالي ويحسب مقصود المتكلم منها إلى :

- نسبة وقوع .

- نسبة إيقاع .

أ - نسبة الواقع : وهي النسبة التي تخبر عن وقوع شيء أو لا وقوعه مثل : (زيد شاعر) نسبة الشاعرية إلى زيد - في هذه الجملة - تخبر عن وقوع أو حدوث أو تحقق اتصاف زيد بالشاعرية .

ومثل : (ليس زيد شاعراً) حيث تخبر النسبة - هنا - عن عدم وقوع أو حدوث أو تتحقق اتصاف زيد بالشاعرية .

وهذه النسبة عندما يطلقها المتكلّم قد تأتي مطابقة للواقع من حيث الواقع ، أو عدم الواقع ، وقد تأتي غير مطابقة .

فإن طابت الواقع كان الخبر صدقاً والمخبر صادقاً ، وإن لم تطابق كان الخبر كاذباً والمخبر كاذباً .

وهذه النسبة هي ما يعبر عنه المناطقة بـ (الخبر) .

ومن هنا عرفوه بـ (المركب التام الذي يحتمل الصدق والكذب) .

وذلك أن هذه الجملة إذا لحظت قبل معرفة السامع لمطابقتها أو عدمها ومن غير أن يلحظ فائلتها من حيث كونه صادقاً أو كاذباً يحتمل فيها المطابقة فتكون صدقاً ويحتمل فيها اللا مطابقة ف تكون كاذباً .

وهو معنى قولهم (يحتمل الصدق والكذب) .

ب - نسبة الإيقاع : وهي النسبة التي يقصد فيها إيقاع أو إيجاد أو إنشاء شيء غير واقع .

مثل : جملة الأمر ، نحو (اقرأ درسك) فإن القراءة حال التكلّم بهذه الجملة لا واقع لها ، أي غير موجودة في الواقع الخارجي ، وإنما الأمر طلب من المأمور أن يرفعها ويوجدها .

وهكذا بقية صيغ الطلب كالنهي والإستفهام والنداء والتمني والترجي والعرض والتحضير .

وكذلك صيغ التعجب .

ومثلها صيغ العقود والإيقاعات الشرعية أمثال : صيغ الإجارة والبيع والزواج ، وصيغ الطلاق والعتق والوقف .

فعندهما يقول من يريد طلاق زوجته : (أنت طالق) يقصد إيقاع الطلاق وإيجاده ، لا الإخبار عن وقوعه .

وكذلك عندما يقول البائع : (بعثك داري هذه بكلّها دينار) فإنه لا

يقصد الإخبار عن بيع قد وقع سابقاً، وإنما يرمي إلى إيقاع بيع لم يقع قبل التلفظ بهذه الصيغة.

وهذه النسبة لأنه لا واقع لها قبل إجراء الصيغة لا يصح وصفها بصدق أو كذب لأن الصدق مطابقة الواقع والكذب عدم مطابقة الواقع وهذه لا واقع لها حتى تطابقه أو لا تطابقه.

ومن هنا قالوا : الإنشاء : هو المركب التام الذي لا يتحمل الصدق والكذب .

وسميت هذه النسبة بالإنشاء لأن المتكلم بها أو بواسطتها ينشئ الفعل ويوجده ويوقعه .

وكما أطلقنا على النسبة الأولى بأنها نسبة الواقع وعلى الثانية بأنها نسبة الإيقاع ، يمكننا كذلك أن نطلق على الأولى نسبة الوجود وعلى الثانية نسبة الإيجاد ، إذ المعنى واحد .

فائدة البحث :

ينصب اهتمام علم المنطق على المركب الخبري من نوعي المركب التام ومن هنا كان البحث فيهما ليميز الخبر من الإنشاء .

أنواع المعنى

ينقسم المعنى باعتبار وجوده إلى قسمين هما : المفهوم والمصدق .
 ١ - المفهوم : هو المعنى الموجود في الذهن .

وتسميتها (مفهوماً) تدل على ذلك ، إذ هو اسم مفعول من (الفهم) والفهم مصدر ، معناه : تصور الشيء وإدراكه ، تقول : (فهم زيد الشيء) فالشيء مفهوم ، أي علم زيد الشيء فهو معلوم ، ومن المعلوم والمفهوم أن المعلوم والمفهوم موطنهما الذهن .

٢ - المصدق : هو المعنى الموجود في الخارج .
 ويعني المناطقة بـ (الخارج) : خارج الذهن ، ويعبّرون عنه بـ (العالم الخارجي) وهو كل العالم أو الكون بكامله خارج إطار الذهن .
 وكلمة (صدق) أخذت بطريق النحت اللغوي عن عبارة (ما صدق) و (من صدق) .

ولإيضاح هذا نقول : معنى (حيوان ناطق) يصدق على (زيد) الموجود في الخارج لأنّه إنسان ، فزيد - على هذا - يكون هو (من صدق) عليه المعنى ، بمعنى انطبق عليه بصدق . . . ونقول : (هذا السائل الذي في الكأس غير نجس) ، فيصدق عليه أنه ظاهر ، فهو (ما صدق) عليه وانطبق بصدق مفهوم أو معنى ظاهر .

واختصاراً غلبت (ما) لغير العاقل على (من) التي هي للعاقل فصار يقال (ما صدق) ثم أدخلت عليه الألف واللام للتعریف فقيل : (المصدق) ثم وبطريق النحو اللغوي قيل : (المصدق) أي ما يصدق عليه المفهوم بمعنى ينطبق عليه بصدق .

ولأجل أن نستوضح معنى المفهوم والمصدق أكثر نأخذ مثلاً : (الإنسان) :

إن أفراد الإنسان الموجودين في الخارج مثل : محمد وخالد وزكي وفاطمة وسعاد ، كل واحد هو مصدق .

والمعنى الموجود في أذهاننا والذي تحمله للإنسان ونعرفه به هو المفهوم .

فالعلاقة بين المفهوم والمصدق هي علاقة انتباق المفهوم على مصادقه .

مثلاً : (الإنسان : حيوان ناطق) مفهوم ، و (محمد وخالد وزكي وفاطمة وسعاد) - الذين ينطبق على كل واحد منهم أنه حيوان ناطق - مصاديقه .

أنواع المفهوم

ينقسم المفهوم إلى قسمين هما : الجزئي والكلبي .

الجزئي :

(تعريفه) :

الجزئي : هو المفهوم الذي يمتنع إنطباقه على أكثر من مصداق واحد ،
مثل : جعفر ، موسى ، بغداد .

(أقسامه) :

ينقسم الجزئي إلى قسمين أيضاً هما : الحقيقى والإضافى .

أ - **الجزئي الحقيقى :** هو الجزئي الذى تقدم تعريفه أعلاه .

ب - **الجزئي الإضافى :** هو المفهوم المندرج تحت مفهوم أوسع منه
مثل : قحطان ، إنسان .

فالجزئي الإضافى قد يكون جزئياً حقيقةً مثل (قططان) ، فباعتبار
إنطباقة تعريف الجزئي الحقيقى عليه هو جزئي حقيقى ، وباعتبار اندرجته
تحت مفهوم (إنسان) الذى هو أوسع منه هو جزئي إضافى .

وقد يكون كلياً مثل (إنسان) لأندرجته تحت مفهوم (حيوان) الذى هو
أوسع منه .

الكلي :

(تعريفه) :

الكلي : هو المفهوم الذي لا يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد ، مثل : إنسان ، كتاب ، مدرسة .

(تقسيمه ١) :

ينقسم الكلي إلى قسمين أيضاً هما : المتساوٍ ، والمشكك .

١ - المتساوٍ : هو الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتساوي ، مثل : الإنسان ، الذهب .

٢ - المشكك : هو الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتفاوت ، مثل : الوجود ، البياض .

يقول أستاذنا الشيخ المظفر في بيان معنى الإنطباق بالتساوي والإنطباق بالتفاوت :

«أولاً : إذا لاحظت كلياً مثل الإنسان والحيوان والذهب والفضة وطبقته على أفراده ، فإنك لا تجد تفاوتاً بين الأفراد في نفس صدق المفهوم عليه ، فزيد عمرو وخالد إلى آخر أفراد الإنسان من ناحية الإنسانية سواء ، من دون أن تكون إنسانية أحدهم أولى من إنسانية الآخر ، ولا أشد ، ولا أكثر ، ولا أي تفاوت آخر في هذه الناحية ، وإذا كانوا متفاوتين ففي نواحٍ أخرى غير الإنسانية كالتفاوت بالطول واللون والقسوة والصحة والإخلاص وحسن التفكير ... وما إلى ذلك .

وكذا أفراد الحيوان والذهب ونحوهما . . ومثل هذا الكلي المتساوية أفراده في مفهومه يسمى (الكلي المتساوٍ) أي المتساوية أفراده فيه ، والتواطؤ : هو التوافق والتساوي .

ثانياً : إذا لاحظت كلياً مثل مفهوم البياض والعدد والوجود وطبقته على أفراده ، تجده على العكس من النوع السابق متفاوتاً بين الأفراد في صدق

المفهوم عليها . بالاشتداد ، أو الكثرة أو الأولوية أو التقدم ، فنرى بياض الثلوج أشد بياضاً من بياض القرطاس ، وكل منها بياض ، وعدد الألف أكثر من عدد المائة وكل منها عدد ، وجود الخالق أولى من وجود المخلوق ، وجود العلة متقدم على وجود المعلول بنفس وجوده لا بشيء آخر ، وكل منها وجود .

وهكذا الكلي المتفاوتة أفراده في صدق مفهومه عليها يسمى (الكلي المشكك) والتفاوت يسمى تشكيكاً^(١) .

(تقسيمه ٢) :

وينقسم الكلي إلى قسمين أيضاً هما : الذاتي والعرضي .

وينقسم الذاتي إلى : النوع والجنس والفصل .

وينقسم العرضي إلى : الخاصة والعرض العام .

وتعرف هذه الكليات بـ (الكليات الخمسة) وهي كالتالي :

الكليات الخمسة

تنقسم الكليات الخمسة إلى قسمين هما : الذاتي والعرضي :

الذاتي :

(تعريفه) :

الذاتي : هو الكلي الذي يعد حقيقة مستقلة ، أو جزء حقيقة مثل : (الإنسان) الذي يعد حقيقة مستقلة ، و (الحيوان) الذي يعد جزء حقيقة الإنسان المولفة من (الحيوان والناطق) ، و (الناطق) الذي يعد جزء حقيقة الإنسان أيضاً .

(تقسيمه) :

ينقسم الذاتي إلى ما يلي :

أ - النوع : وهو الكلي المنطبق على جزئيات ذات حقيقة واحدة . مثل «الإنسان» المنطبق على : خالد وعلي وأحمد وما ماثلها من الجزئيات المختلفة في حقيقة الإنسانية .

ب - الجنس : وهو الكلي المنطبق على أنواع مختلفة ، مثل «الحيوان» المنطبق على : الإنسان والطير والسمك .

ج - الفصل : وهو الكلي العَمِيز للنوع عن الأنواع المشاركة له في

الجنس ، مثل : « الناطق » المميز لنوع (الإنسان) عن الأنواع المشاركة له في جنس « الحيوان » كنوع الأسد ، ونوع الطير ، ونوع الفيل ونوع السمك .

العرضي :

(تعريفه) :

العرضي : هو الكلي الذي يعد وصفاً للحقيقة ، مثل (الضاحك) الذي يعد وصفاً للإنسان ومثل (الماشي) الذي يعد وصفاً للإنسان والفرس .

(تقسيمه) :

ينقسم إلى ما يلي :

١ - **الخاصة** : وهي الكلي المختص وصفاً لنوع واحد مثل (الضاحك) المختص صفة للإنسان .

٢ - **العرض العام** : وهو الكلي العام وصفاً لأنواع مختلفة مثل (الماشي) العام صفة للإنسان والفرس والأسد والفيل .

(نتائج) :

ويستنتج - على ضوء ما تقدم - التنتائج التالية :

أ - النوع : يتالف من الجنس والفصل .

ب - الجنس : هو الجزء العام لحقيقة النوع .

ج - الفصل : هو الجزء الخاص لحقيقة النوع .

الخلاصة :

الكتاب

العرضي

الذاتي

العرض العام

الخاصة

الجنس

النوع

الفصل

تقسيم الجنس :

ينقسم الجنس إلى ما يلي :

١ - الجنس القريب : وهو أقرب جنس إلى نوعه : مثل (الحيوان) بالإضافة إلى الإنسان .

٢ - الجنس بعيد : وهو ما يقع بعد الجنس القريب : مثل « الجسم الحي » بالإضافة إلى الإنسان . فإنه يقع بعد الحيوان (إنسان ← حيوان ← جسم حي) .

تقسيم الفصل :

وينقسم الفصل إلى ما يلي :

١ - الفصل القريب : وهو أقرب فصل إلى نوعه . مثل « الناطق » بالإضافة إلى الإنسان .

٢ - الفصل بعيد : وهو ما يقع بعد الفصل القريب مثل « الحساس المتحرك بالإرادة » - الذي هو فصل لنوع الحيوان - بالإضافة إلى الإنسان .

* النسب الأربع *

ويراد بها النسبة بين الكليين في مجال انتطاق كل واحد منها على مصاديق الآخر .

مثلاً : النسبة بين الطائر والحيوان : هي أن الحيوان ينطبق على كل مصاديق الطائر والطائر ينطبق على بعض مصاديق الحيوان (وهي مصاديق الطائر نفسه) .

والنسب بين الكليين أربع هي :

١ - التساوي : وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين ينطبق كل واحد منها على جميع مصاديق الآخر .
مثل : الإنسان والناطق .

فإن مفهوم الإنسان ينطبق على كل مصاديق الناطق . . . وكذلك مفهوم الناطق ينطبق على كل مصاديق الإنسان فيقال :
(كل إنسان ناطق) .
و (كل ناطق إنسان) .

٢ - التباين : وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين لا ينطبق كل واحد منها على شيء من مصاديق الآخر .
مثل : الحيوان والجماد .

فإن مفهوم الحيوان لا ينطبق على شيء من مصاديق الجماد وكذلك مفهوم الجماد لا ينطبق على شيء من مصاديق الحيوان . . . فيقال :
 (لا شيء من الحيوان بجماد) .
 و (لا شيء من الجماد بحيوان) .

٣ - العموم والخصوص مطلقاً : وتقع هذه النسبة بين الكلين اللذين ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر ، وينطبق الآخر على بعض مصاديقه .

مثل : الحيوان والطائر .

فإن مفهوم الحيوان ينطبق على كل مصاديق الطائر .

ومفهوم الطائر لا ينطبق إلا على بعض مصاديق الحيوان (وهي مصاديق الطائر نفسه) فيقال :
 (كل طائر حيوان) .
 و (بعض الحيوان طائر) .

٤ - العموم والخصوص من وجه : (أي من جانب) وتقع هذه النسبة بين الكلين اللذين ينطبق كل واحد منهما على بعض مصاديق الآخر . . . ويفترق كل منهما في الإنطباق على مصاديق أخرى .
 مثل الحيوان والأبيض .

فإن مفهوم الحيوان ينطبق على بعض مصاديق الأبيض (وهي الحيوانات البيضاء) .

ويفترق عن مفهوم الأبيض في انطباقه على الحيوانات غير البيضاء .
 ومفهوم الأبيض ينطبق على بعض مصاديق الحيوان (وهي الحيوانات البيضاء) .

ويفترق عن مفهوم الحيوان في انطباقه على الأشياء البيضاء غير الحيوان .

ونقطة الإلتقاء بين مفهومي الأبيض والحيوان هي : الحيوانات البيضاء .
 ونقطة افتراق الحيوان عن الأبيض هي : في الحيوانات غير البيضاء
 ونقطة افتراق الأبيض عن الحيوان هي : في الأشياء البيضاء غير الحيوان
 فيقال :

- (بعض الحيوان أبيض) .
- و (بعض الحيوان ليس بأبيض) .
- و (بعض الأبيض حيوان) .
- و (بعض الأبيض ليس بحيوان) .

فائدة البحث :

تفيد من نتائج هذا البحث في استخدامها في التعريفات العلمية .
 فالكلي الأخص لا يصلح لأن يكون معرفاً للأعم .
 وكذلك الكلي العابين لا يصح أن يعرف به المبادر الآخر ، وهكذا ،
 كما سترىه بوضوح عند عرضنا لشروط التعريف .

* الحمل *

تعريفه :

الحمل : هو نسبة شيء إلى آخر .

وسمى حملأ لأنّه يقع بين الموضوع (المسند إليه) والمحمول (المسند) ويتم بحمل المحمول على الموضوع ، أي ببنبته واستناده إليه . فالحمل هو ما يعرف في علم النحو بـ (الإسناد) .

شرطه :

واشترط المنطق لكي يقع الحمل صحيحاً الشرطين التاليين :

- ١ - الإتحاد بين الموضوع والمحمول من جهة .
- ٢ - والتفاير بينهما من جهة أخرى .

ومن هنا قالوا : « لا يصح الحمل بين المتبادرتين إذ لا اتحاد بينهما . ولا يصح حمل الشيء على نفسه ، إذ الشيء لا يغير نفسه »^(١) .

تقسيمه :

يقسم الحمل إلى قسمين هما : الذاتي الأولي ، والشائع الصناعي .

١ - **الحمل الذاتي الأولي** : هو ما كان الإتحاد فيه بين الموضوع والمحمول في المفهوم والتغاير في الإعتبار .

مثل : (الإنسان حيوان ناطق) فمفهوم الإنسان ومفهوم حيوان ناطق واحد ، فهما متحددان في المفهوم .

والتشابه الإعتباري بينهما في أن (الإنسان) بالنسبة إلى (حيوان ناطق) مجلل ، و (حيوان ناطق) بالنسبة إلى (الإنسان) مفصل فالتشابه بينهما في الإجمال والتفصيل ...

أو قل : إن التغاير الإعتباري بينهما في كون الإنسان معروفاً وحيوان ناطق تعرضاً أو معروضاً .

٢ - **الحمل الشائع الصناعي** : هو ما كان الإتحاد فيه بين الموضوع والمحمول في المصدق والتغاير في المفهوم .

مثل (الإنسان حيوان) فإن مفهوم (الإنسان) غير مفهوم (حيوان) ولكنها في المصدق واحد أو متعدنان ، إذ كل إنسان حيوان .

وسمى هذا الحمل بالشائع الصناعي « لأنه هو الشائع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم »^(١) .

تقسيمه ٢ :

وينقسم الحمل إلى قسمين آخرين هما : حمل المساواطة وحمل الإشتقاء .

١ - **حمل المساواطة** : ويسمى أيضاً حمل (هومو) بمعنى أن الموضوع هو المحمول ، أي « أن ذات الموضوع نفس المحمول ، وإذا شئت فقل : معناه : هذا ذاك »^(٢) .

(١) المنطق ٨١/١ .

(٢) م . ن .

مثل : (الإنسان ضاحك) .

ويدخل فيه حمل الكليات الخمسة بعضها على بعض كما في المثال المذكور حيث حمل الخاصة على النوع .

٢ - حمل الإشتقاق : ويسمى حمل (ذهراً) « كحمل (الضحك) على (الإنسان) فإنه لا يصح أن تقول : (الإنسان ضاحك) بل (الإنسان ضاحك) أو (الإنسان ذو ضحك) وسمي حمل اشتقاء ، وحمل ذهراً ، لأن هذا المحمول (وهو الضحك في مثالنا) بدون أن يشتق منه اسم ك (الضاحك) أو يضاف إليه (ذو) لا يصح حمله على موضوعه ، فيقال للمشتقة كالضاحك محمولاً بالمواطأة ، وللمشتقة منه كالضحك محمولاً بالإشتقاق .

والمقصود بيان أن المحمول بالإشتقاق كالضحك والمشي والحس لا يدخل في أقسام الكليات الخمسة فلا يصح أن يقال :

الضحك خاصة للإنسان ولا اللون خاصة للجسم ولا الحس فصل للحيوان بل الضاحك والملون هو الخاصة ، والحساس هو الفصل ... وهكذا ^(١) وهذه هي فائدة هذا البحث .

التصور والتصديق

يعتبر هذان المصطلحان (التصور والتصديق) أهم المصطلحات المنطقية العامة لأنهما موضوع علم المنطق ، ذلك أن علم المنطق - كما تقدم - يبحث في المعلوم التصوري وهو المعرف - أو التعريف - بأنواعه من أجل أن يوصلنا إلى مجهول تصوري ، ويبحث في المعلوم التصديقى وهو الحجة - أو الدليل - بأنواعه من أجل أن يوصلنا إلى مجهول تصديقى . فالتصور والتصديق هما مدار الدرس المنطقي ، وفيهما وعليهما تقوم بحوثه .

والى هذا يشير ابن سينا بقوله : « كل معرفة وعلم فبما تصور وإنما تصدق » .

والتصور هو العلم الأول ، ويكتسب بالحد وما يجري مجرأه ، مثل تصورنا ماهية الإنسان .

والتصديق إنما يكتسب بالقياس أو ما يجري مجرأه مثل تصديقنا بأن للكل مبدأ .

فالحد والقياس آثاراً بهما يكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية^(١) .

ونظراً إلى أهميتها هذه قد يكون من حقهما التقديم على جميع المصطلحات التي تقدم عرضها وتعريفها ، ولكن لأنهما المدخل المباشر لموضوع علم المنطق ، أخرتهما إلى هنا للدخول عن طريقهما وبهما مبحثي التعريف والإستدلال أو المعرف والحججة ، بشكل مباشر .

التصور :

للتصور اطلاقان في المصطلح المنطقي ، هما :

- التصور المطلق .
- التصور الساذج .

١ - التصور المطلق :

ويرادف المنطقيون بينه وبين العلم ، فالتصور المطلق هو العلم .

ويعرف بعضهم التصور المطلق أو العلم بـ :

«حضور صورة الشيء عند العقل »^(١) بمعنى انطباعها في العقل .

و «حصول صورة الشيء في العقل »^(٢) .

و «الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل »^(٣) .

وذهب بعضهم إلى أن العلم في غنى عن التعريف لأن معناه مشهور عند الناس ومستفيض .

وذهب آخر إلى أنه لا يمكن أن يعرف لبداية تصوره فهو كالوجود والجوع والعطش التي هي من الواضح بحيث لا يوجد ما هو أوضح منها ليوضحها لنا .

وأياً ما كان الأمر ، فالعلم هو العلم بما نفهمه عنه ، وربما كان التعريف

(١) المنطق ١٣/١ .

(٢) الشمية ٧ .

(٣) الحاشية ٣٨ .

اللغوي له أقرب إلى حقيقته وهو : إدراك الشيء بحقيقةه أو بوجه « ما »^(١) .

(تقسيمه ١) :

وهذا العلم أو التصور المطلق ينقسم إلى قسمين هما .

- التصور الساذج .

- التصديق .

٢ - التصور الساذج :

وهو الإدراك المجرد من الحكم أي الذي لم يتبع بحكم ووصف الساذج يشير إلى هذا .

ويغية أن نستوضح هذا أكثر نقول : إننا عندما نشاهد أول مرة ساعة بيك بن Big Ben الشهيرة في لندن وتنطبع صورتها في ذهتنا ، هذا الإنطباع هو إدراكنا لها ، وهو التصور وكذلك لو كنا بعدَ لِمَا نظر لندن وحدثونا عن ساعة بيك بن ، وحملنا لها فكرة في أذهاننا ، هذه الفكرة هي ادراكنا وتتصورنا لها ، ومثله لو مسنا الجوع أول مرة وشعرنا وأحسنا به وحملنا من هذا الشعور والإحساس فكرة عن الجوع في أذهاننا ، هذه الفكرة هي ادراكنا وتتصورنا له .

من هذا ندرك أن التصور هو الإدراك الذي لم يتبع بحكم .

ويراد بالحكم هنا - معناه الآتي في تعريف التصديق فانتظر قليلاً جزيت خيراً - لتكتفى مؤنة المراجعة .

وأيضاً من هذا نعلم أن التصور يكون مقسمًا للتصديق وهو التصور المطلق ، ويكون قسيماً له وهو التصور الساذج يقول القطب الرازي « التصور كما يطلق فيما هو المشهور على ما يقابل التصديق أعني التصور الساذج كذلك يطلق على ما يرافق العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصور »^(٢) .

(١) المنجد : مادة علم .

(٢) شرح الرسالة الشمسية ص ٨ .

التصديق :

اختلفوا في تعريف التصديق لإختلافهم في حقيقته بين البساطة والتركيب .

فمن ذهب إلى أنه معنى بسيط - كالحكماء (الفلاسفة القدماء) ومن تبعهم - عرّفه بـ (الإعتقداد) بالنسبة الخبرية الثبوانية أو السلبية .
ومن هؤلاء السعد التفتازاني ، قال في (التهذيب) :
« العلم إن كان إذاعناً للنسبة فتصديق »^(١) .

ومن ذهب إلى أنه معنى مركب كالفارغ الرازي - قال إنه يتألف من أربعة أجزاء وهي :
- تصور المحكوم عليه .
- وتصور المحكم به .
- وتصور النسبة بين المحكوم عليه والمحكم به .
- والرابع الإذعان والحكم .

ويقارن القطب الرازي بين المذهبين ويتيهي إلى التائج التالية في الفرق بينهما ، يقول : « والفرق بينهما من وجوهه :

- أحدهما : أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الإمام (الرازي) .
- وثانيها : أن تصور الطرفين (المحكم عليه والمحكم به) والنسبة (بينهما) شرط للتصديق ، خارج عنده على قوله (يعني الحكماء) وشطره (يعني جزءه) الداخل فيه على قوله (يعني الرازي) .
- وثالثهما : أن الحكم نفس التصديق على زعمهم ، وجزءه الداخل على زعمه ^(٢) .

(١) التهذيب : المقدمة .

(٢) شرح الشمسية ص ٩ .

والقائلون بأن التصديق هو الإعتقاد (الإذعان) اختلفوا في متعلق الإذعان على قولين هما :

أ - متعلق الإذعان ، والذي يقع عليه الإعتقاد هو النسبة الخبرية القائمة بين المحكوم عليه والمحكوم به .
واليه ذهب الأقدمون .

ب - متعلق الإذعان هو وقوع النسبة أولاً وقوعها .
واليه ذهب المتأخرن .

ويقوم خلافهم هذا على أساس من اختلافهم في عدد أجزاء القضية المنطقية أهي أربعة أم ثلاثة ؟

فذهب القدماء إلى التسلية فقالوا : أجزاءها ثلاثة :

هي :

- ١ - المحكوم عليه .
- ٢ - والمحكم به .
- ٣ - والنسبة القائمة بين المحكوم عليه والمحكم به ، سواء كانت ايجابية أو سلبية .

والنسبة - التي هي الجزء الثالث - هي التي يقع عليها الإعتقاد وتكون متعلقة للإذعان .

وذهب المتأخرن إلى التربيع فقالوا : أجزاء القضية المنطقية أربعة هي :

- ١ - المحكم عليه .
- ٢ - المحكم به .
- ٣ - النسبة القائمة بين المحكم عليه والمحكم به .

٤ - وقوع النسبة التقييدية (الإضافية) أو لا وقوعها^(١) .
والمقصود بها إضافة المحكوم به بعد تأويله بال المصدر إلى المحكوم عليه ، ففي قولنا : (زيد قائم) تكون النسبة الإضافية هي : (وقوع قيام زيد) .

فوقوع النسبة في القضية الإيجابية ، ولا وقوعها في القضية السلبية هو محظ الإعتقاد ومتصل الإذعان .

هذا ما ذكره المناطقة ، ولكننا نستطيع أن نقول من خلال ما نستشعره وجداً وما نشاهده عياناً : إن التصديق هو الإيمان بصحة النسبة أو لا صحتها .

فعندما يقال : (زيد كريم) فإن إيماناً بهذه القضية ينصب على صحة نسبة الكرم إلى زيد ، فإذا دلنا الوجдан على ذلك أو قام البرهان اعتقادنا وأمنا بصحة هذه النسبة ، وإذا دل الوجدان أو قام البرهان على العكس آمناً واعتتقدنا بعدم صحة هذه النسبة .

ولكي نتبين معنى التصديق أكثر نقول : إننا إذا أقمنا البرهان على صحة نظرية ما وأثبتنا بالبرهان صحتها واعتقدنا بها هذا الإعتقاد هو التصديق ، أو أقمنا البرهان على بطلانها وأثبتنا ذلك واعتقدنا به ، إن اعتقادنا هذا هو التصديق .

واسم التصديق يعلق علينا ذلك إذ التصديق معناه الإيمان والإعتقاد بصدق شيء ، فقد نصدق بصحة شيء وقد نصدق ببطلانه وفي كلتا الحالين هو تصديق .

تقسيمه ٢ :

وينقسم التصور المطلق أو العلم إلى قسمين أيضاً هما :

(١) النسبة التقييدية أو الإضافية : هي ما يعرف بالمركب الناقص كالموصوف ووجهه ، والمضاف والمضاف إليه ، والشيء بالمضاف ، والموصول وصلة .

- الضروري .
- النظري .

ومعنى هذا أن كل واحد من قسميه (التصور الساذج والتصديق) ينقسم إلى هذين القسمين ، كما سنرى في الأمثلة أدناه .

- ١ - الضروري : وهو الإدراك البديهي الذي لا يتطلب تفكيراً .
 - ٢ - النظري : هو الإدراك غير البديهي والذي يتطلب تفكيراً .
- أمثلة :

أ - التصور الضروري : كتصورنا معنى الشيء ، وتصورنا معنى الوجود .

ب - التصور النظري : كتصورنا حقيقة الكهرباء .

ج - التصديق الضروري : كتصديقنا بأن الواحد نصف الاثنين .

د - التصديق النظري : كتصديقنا بأن الأرض متحركة وتصديقنا بأن زوايا المثلث تساوي زاويتين قائمتين .

التعريف

تعرفنا فيما تقدم من مقدمة وتمهيد أن علم المنطق يبحث في المعرف واللحجة .

وأوضحنا هناك أن المراد بالمعنى هو التعريف ، وله نجد النجم القزويني يعنون هذا المبحث في كتابه (الرسالة الشمسية) بـ (التعريفات) .

فهذا الباب من أبواب علم المنطق يتتوفر على دراسة ويبحث كيفية وطرق تعريف المفاهيم الفكرية والمصطلحات العلمية وكافة الأشياء الأخرى مما نتعامل معه في هذه الحياة من محسوسات ومعقولات ، مادييات ومعنويات .

ولا إدخال أن هناك علمًا من العلوم يخلو من المفاهيم والمصطلحات العلمية أو أن ما فيه من مفاهيم ومصطلحات علمية لا يحتاج إلى التعريف بالكشف عن حقيقته أو على الأقل بيان معناه ولو بوجه من الوجوه .

ولهذا وأيضاً لثلا يقع الإضطراب ، وتعم الفوضى في تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية كانت الحاجة ماسة لوضع نظام للتعريف بنطوي على قواعد وشرائط إن اتبعها تبعد بنا عن الخطأ والإضطراب والفوضى .

وكان هذا النظام هو علم المنطق في بابه هذا الموسوم بمبحث (التصورات) أو (التعريفات) أو (المعرف) أو (التعريف) كما سميـناه ، ما

شتّت فعير ، فكلها أسماء تشير إلى مسمى واحد هو التعريف .
تعريفه :

عرف النجم الفزويني التعريف بقوله (المعرف للشيء : هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء وامتيازه عن كل ما عداه)^(١) .
ويعني (بذلك الشيء) المعرف - بصيغة اسم المفعول - مفهوماً فكريأً
كان أو مصطلحاً علمياً أو أي شيء آخر .
فمعنى ما تصورنا المعرف (التعريف) وعرفناه وعلمنا به عرفنا الشيء
المعرف .

فإذا قلنا في تعريف الكلمة التحوية (الكلمة : قول مفرد) وعرفنا معنى
(قول مفرد) الذي هو التعريف عرفنا معنى الكلمة .
والتعريف مأخوذه - فيما ييدو لي - من (عُرِفَ الشيء) إذا جعله معرفة
بعد أن كان نكرة ، أي جعله معروفاً بعد أن كان غير معروف .
وربما كان مأخوذاً من قولهم (عُرِفَ الشيء) بمعنى أعلمه إيه إذ -
التعريف يجعل الشيء معلوماً بعد أن كان مجهولاً . ولعله الأقرب إلى طبيعة
الإشتقاق .

والخلاصة : إننا نستطيع أن نعرف التعريف بأن نقول التعريف : هو
بيان حقيقة الشيء أو اوضح معناه ولو بوجه ما .
أقسامه :

ينقسم التعريف إلى الآتي :

- ١ - العدد التام : وهو التعريف بالجنس والفصل القريبين .
مثل (الإنسان : حيوان ناطق) .

٢ - الحد الناقص : وهو التعريف بالجنس البعيد والفصل القريب أو بالفصل وحده .

مثل (الإنسان : جسم حي ناطق) ... أو (الإنسان : ناطق) .

٣ - الرسم التام : وهو التعريف بالجنس والخاصة .
مثل (الإنسان : حيوان ضاحك) .

ملحق (١)

ومن الرسم التام : التعريف بالمثال .

والتعريف بالمثال : هو التعريف بذكر مصداق من مصاديق الشيء المعرف .

كقولنا : (الإنسان : مثل محمد وخالد وعبد الله) .

٤ - الرسم الناقص : وهو التعريف بالخاصة وحدها .
مثل (الإنسان : ضاحك) .

ملحق (٢)

ومن الرسم الناقص : التعريف بالتشبيه .

والتعريف بالتشبيه : هو التعريف بذكر ما يشبه الشيء المعرف .
مثل (الكليان المتباهيان : كالخطين المتوازيين) .

ملحق (٣)

ومن الرسم الناقص أيضاً : التعريف بالقسمة .

والتعريف بالقسمة : هو التعريف بذكر أقسام الشيء المعرف .
مثل (الكلمة : اسم و فعل و حرف) .

وفي صوئه :

- لا يجوز التعريف بما توقف معرفته على معرفة نفس الشيء المعرف .

مثل (الشمس : كوكب يرى في النهار) .

في حين أن معرفتنا للنهار تتوقف على معرفتنا للشمس لأن النهار هو
زمان رؤية الشمس .

- أن يكون التعريف بالفاظ واضحة المعاني ، غير مبهمة أو غامضة .

القسيم والتصنيف

التقسيم

تعريفه :

التقسيم « أو القسمة » هو تجزئة الشيء إلى أنسواعه أو تحليله إلى عناصره .
فمثلاً :

إذا قلنا : (الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي : الاسم والفعل والحرف) فإننا بهذا نكون قد جزأنا الكلمة إلى أنواعها الثلاثة المذكورة .
وإذا قلنا : (الماء ينحل إلى عنصرين هما : الأوكسجين والأيدروجين)
نكون قد حللنا الماء إلى عناصره اللذين تركب منها .
تلك التجزئة وهذا التحليل هو القسمة (أو التقسيم) .

أساسه :

لأجل أن يكون التقسيم ذا فائدة لا بد من أساس يقوم عليه والأساس هو الغاية التي يهدف إليها المُقْسَم . والصفة التي يلاحظها أثناء التقسيم ويتخذ منها مقياساً عاماً في تقسيمه .

فمثلاً : إذا قسمنا الحيوانات إلى آكلة اللحوم وآكلة النبات كان أساس التقسيم نوع الغذاء الذي يأكله الحيوان .

وإذا قسمنا المثلث إلى متساوي الأضلاع ومتساوي الساقين ومختلف الأضلاع كان أساس القسمة هو نوع الأضلاع التي يتالف منها المثلث .

تبنيه :

قد يقسم الجنس الواحد بتصنيفات مختلفة إلى أنواع مختلفة وذلك لإختلاف الأسس التي يراعيها المقسم عند التقسيم .

فقد يقسم الإنسان على أساس اللون إلى أسود وأبيض .

وقد يقسم على أساس الشعب إلى عربي وفارسي وهندي .

وقد يقسم على أساس المجتمع الذي يعيش فيه إلى بدوي وحضري ... وهكذا .

أنواعه :

تنوع القسمة إلى نوعين هما : القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية .

١ - القسمة الطبيعية : هي تحليل الشيء إلى أجزاءه التي يتالف منها .

مثل : تقسيم الماء إلى عنصري الأوكسجين والهيدروجين وقسمة الزجاج إلى عنصري الرمل وثاني أوكسيد السلكون وهكذا .

٢ - القسمة المنطقية : هي تحليل الشيء إلى أنواعه التي ينطبق عليها .

مثل : تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف ... وقسمة الزاوية إلى العادة والقائمة والمنفرجة .

شروط القسمة المنطقية :

يشترط في القسمة المنطقية ما يلي :

١ - فرض أساس واحد للتقسيم :

فلا تصح قسمة الشيء الواحد على أكثر من أساس في آن واحد .

٢ - مساواة مصاديق الأقسام إلى مصاديق المقسم :
ويراد به أن كل مصدق ينطبق عليه القسم لا بد أن ينطبق عليه
المقسم .

فمثلاً لفظة (المدرسة) وهي مصدق الاسم الذي هو قسم من الكلمة
ينطبق عليها الاسم فيقال (المدرسة اسم) وتنطبق عليها الكلمة التي هي
المقسم للاسم فيقال (المدرسة كلمة) وهكذا .

٣ - عدم تداخل الأنواع :

فمثلاً لا يصح تقسيم الحيوان ذي العمود الفقري إلى ماله رئة وما له
ثدي لأن الثديات من ذات الرئة .

٤ - اتصال حلقات السلسلة :

فلا يصح قطع سلسلة القسمة في بعض حلقاتها ... كتقسيم الكلمة
إلى أقسامها الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) وتقسيم الفعل إلى المرفوع
والمنصوب والمجزوم وترك تقسيمه إلى الماضي والمضارع والأمر . لأن
المرفوع والمنصوب والمجزوم أنواع للفعل المعرب وهو المضارع فقط .

الفرق بين القسمتين :

يتلخص الفرق بين القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية بما يلي :

١ - يصح حمل القسم على المقسم وحمل المقسم على القسم في القسمة
المنطقية فيصح أن يقال (الاسم كلمة) و (هذه الكلمة اسم) . ولا
يصح ذلك في القسمة الطبيعية . فلا يصح أن يقال (الأوكسجين ماء) و
(هذا الماء أوكسجين) .

٢ - القسمة المنطقية عملية تنازليه يبدأ فيها من الجنس إلى أنواعه ومن النوع
إلى أصنافه ومن الصنف إلى أفراده .

أساليب التقسيم :

لأجل أن تكون القسمة صحيحة وجمعة لجميع الأقسام . هناك طريقتان
تسميان بأسلوبي التقسيم هما : الطريقة الثانية والطريقة التفصيلية .

١ - طريقة القسمة الثانية : وهي طريقة الترديد بين النفي والإثبات .
ويعنى بها : تقسيم الشيء تقسيماً دائرياً بين إثبات القسم ونفيه مثل
تقسيم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق ، والناطق إلى الرجل وغير الرجل ،
والرجل إلى العالم وغير العالم ، والعالم إلى العربي وغير العربي ، وهكذا .
ويرجع إلى هذه الطريقة - عادة - في القسمة المطولة لأجل الإختصار .

٢ - طريقة القسمة التفصيلية : وهي قسمة الشيء إلى جميع أقسامه
تفصيلاً .

مثل : تقسيم الكلمة إلى اسم و فعل و حرف ، والاسم إلى معرب
ومبني ... الخ .

أهمية التقسيم :

لا أظن أن هناك من لا يدرك أهمية القسمة وفائدها . . . لأنها لولا
القسمة لا نستطيع أن نفهم تسلسل الأشياء ومبادئها .

فمثلاً بالتقسيم الطبيعي المعروف في علم الحيوان نستطيع أن نعرف أن
فصيلة الأسد من طائفة الضواري ، وأن طائفة الضواري من صنف اللبائن وأن
صنف اللبائن من الشعبة الفقارية .

ومثله في علم النبات فمثلاً لولا القسمة لا نستطيع أن نعرف أن البكتيريا
من الفطريات الإنশطارية ، وأن الفطريات الإنشطارية من الفطريات غير
الحقيقية .

التصنيف

تعريفه :

التصنيف : هو وضع الأفراد في مجموعات متميزة على أساس خاص .

توضيحه :

إذا قمنا بتنظيم مكتبة المدرسة - مثلاً - فجعلنا مجلدات الكتب مجموعات متميزة على ضوء موضوعاتها العلمية فوضعنا كتب الإجتماعيات في مجموعة وكتب الطبيعيات في مجموعة وكتب الرياضيات في مجموعة وكتب اللغات في مجموعة . . . فإننا تكون قد صنفنا المكتبة .

وهكذا حينما يقوم عالم الحيوان بت分区 الطيور إلى مجموعتين الطيور القديمة والطيور الحديثة ويفرق مجموعة الطيور الحديثة إلى ثلاثة مجتمعات : الطيور المسنة البائدة والطيور الرمادية ، والطيور الجوزئية ، فإنه بهذه العملية من الت分区 يكون قد قام بتصنيف الطيور .

أساسه :

ولا يختلف التصنيف عن التقسيم في وجوب قيامه على أساس موحد معين ، لنفس الأسباب التي ذكرت هناك .

تقسيمه :

وينقسم التصنيف إلى قسمين هما :

١ - التصنيف العلمي : وهو الذي يقصد منه وضع الأشياء في نظام واحد يميز بعضها عن بعض ويوضح نقاط الالتجاء بين أنواعها ونقاط الإفتراق .

٢ - التصنيف غير العلمي : هو ما يعتمد فيه على ملاحظة الصفات الخارجية للأشياء كالشكل والحجم ولا يراعي فيه - عادة - غاية علمية خاصة .

أهمية التصنيف :

إن نظرة واحدة تلقى على علمي الحيوان والنبات فقط ، وإلى التصنيفات الموجودة فيما كافية في بيان فائدة التصنيف وأهميته في حياتنا العلمية .

الفرق بين التصنيف والتقسيم :

الفرق بين التصنيف والتقسيم هو أن التقسيم يبدأ فيه - كما تقدم - بالجنس إلى الأنواع ثم من الأنواع إلى الأصناف ثم من الصنف إلى الفرد .
والتصنيف يعكسه تماماً يبدأ فيه بالأفراد إلى الصنف ومن الأصناف إلى النوع ومن الأنواع إلى الجنس .

فالعملية في التقسيم مترادفة من الأعلى إلى الأسفل وفي التصنيف متضادة من الأسفل إلى الأعلى .

الاستدلال

الاستدلال

تعريفه :

الاستدلال : اقامة الدليل لإثبات المطلوب .

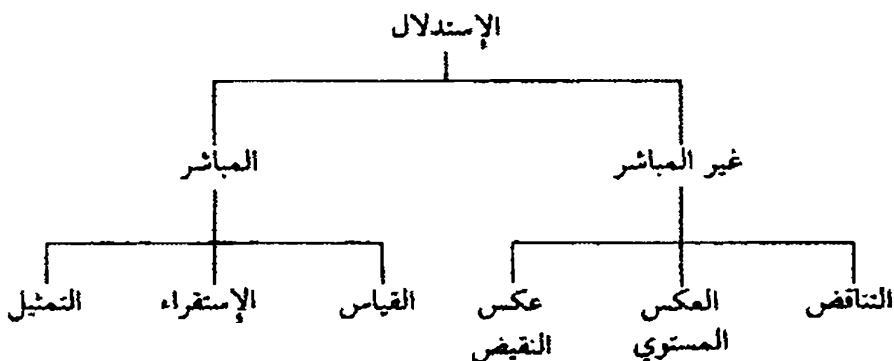
تقسيمه :

ينقسم الاستدلال إلى قسمين هما :

١ - الاستدلال غير المباشر : وله ثلاثة طرائق هي : التناقض ، العكس المستوي ، عكس التقيض .

٢ - الاستدلال المباشر : وله ثلاثة طرائق أيضاً هي : القياس ، الاستقراء ، التمثيل .

الخلاصة :



القضايا

لابد من دراسة القضايا قبل دراسة طرق الإستدلال لأن القضايا هي مواد الإستدلال وعناصره التي يتألف منها .

تعريفها :

قال ابن سينا « القضية والخبر » هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب ^(١) .

قوله « فيه نسبة بين شيئين » يعني به أن القضية مركب تام ، لأن الذي يترکب من طرفين (محکوم عليه ومحکوم به) ونسبة بينهما هو المركب التام - كما تقدم .

وقوله : « يتبعه حكم صدق أو كذب » يعني به الخبر (الجملة الخبرية) لأنها التي تحتمل الصدق والكذب .

ومن هنا عرفها استاذنا الشيخ المظفر بـ « المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب » ^(٢) .

(١) النجاة من ٥٠ .

(٢) المنطق ١٢٧/٢ .

ويمكتنا أن نختصر التعريف فنقول : القضية : هي الجملة الخبرية الثالثة .

ثم إن التعبير عنها بـ (القول) لبيان أن المراد بالقضية - منطقياً ما يشمل القضية الملفوظة والقضية المعقولة وهي التي موطنها الذهن وذلك قبل أن يتلفظ بها إذ هي أيضاً محط بحث المنطق لأن القول - منطقياً - يشمل الاثنين : الكلام الملفوظ والكلام المعقول ، يقول الملا عبد الله : « القول في عرف هذا الفن (يعني المنطق) يقال للمركب (التام) سواء كان مركباً معقولاً أو ملفوظاً ، فالتعريف (يعني تعريف التهذيب القائل بأن القضية : قول يحتمل الصدق والكذب) يشتمل على القضية المعقولة والم ملفوظة^(١) . كما أنهم يقصدون بـ (الصدق) المطابقة للواقع وبـ (الكذب) اللامطابقة للواقع^(٢) .

تقسيمها ١ :

تنقسم القضية إلى قسمين هما : الحملية والشرطية .

١ - الحملية :

تعريفها :

الحملية هي ما حكم فيها بشيء لشيء أو نفي شيء عن شيء .
مثل : (خالد حاضر) : (طالب ليس بغائب) .
وتتألف القضية الحملية من ثلاثة أركان هي :

- ١ - المحكوم عليه ، ويسمى (الموضوع) .
- ٢ - المحكوم به ، ويسمى (المحمول) .
- ٣ - الحكم ، ويسمى (النسبة) .

(١) العاشية ٨٩ .

(٢) انظر : م - س .

ففي المثالين المتقدمين :

الموضوع : خالد ، طالب .

المحمول : حاضر ، غائب .

النسبة : في المثال الأول : ثبوت الحضور لخالد .

في المثال الثاني : نفي الغياب عن طالب .

تبنيه :

يقول النصير الطوسي : « وكل قضية تشتمل على جزئين :

- ما يحکم عليه .

- وما يحکم به .

والتأليف الأول يكون من مفردات تام الدلالة ، وجزئاه موضوع - هو اسم لا محالة - ومحمول تربطه به رابطة ، ربما لا يتلفظ بها وتكون القضية ثنائية كقولنا (زيد كاتب) (أو) يتلفظ بها فتصير ثلاثة كقولنا (زيد هو كاتب) وفي الفارسية لا بد منها وهي لفظ (أست) بلغتهم ^(١) وقال الملا اليزيدي « إن الرابطة تنقسم إلى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك أي لا تدل على اقترانها بالزمان » ^(٢) .

وذكر الفارابي أن الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية إلى العربية وجد القوم أن الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الأفعال الناقصة ، ولكن لم يجعلوها في تلك اللغة (العربية) رابطة غير زمانية تقوم مقام (أست) في الفارسية و (أستين) في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة (هو) و (هي) ونحوها مع كونها في الأصل أسماء لا أدوات .

وقد يذكر للرابطة الغير زمانية أسماء مشتقة من الأفعال الناقصة وغيرها

(١) التجريدة ١٧ .

(٢) من تعليقة السيد الحسيني الشنقيطي على الحاشية ٩٠ .

(من الأفعال العامة كوجود وثبت^(١) نحو (كائن) و (موجود) في قولنا (زيد
كائن قائماً) و (هوميروس موجود شاعراً)^(٢) ...)

وللتوضيح ما ذكر نقول : تقدم أن أشرت في مدخل المذكورة إلى : أن
المنطق ولد يونانيًّا ونشأ كذلك ثم نقل إلى اللغة العربية عن اليونانية وعن
الفارسية .

والذي يبدو أن الجملة في اللغة اليونانية ثلاثة التركيب أي مؤلفة من
ثلاثة عناصر ، هي المسند إليه والمسند ورابطة تربط المسند بالمسند إليه وهي
(أبستين) - كما ورد في الحاشية .

وكذلك هي في اللغة الفارسية مؤلفة من مسند إليه ومسند ورابطة هي
(أست) .

فلما نقل المنطق من هاتين اللغتين اليونانية والفارسية وقف المناطقة
العرب - عند ما يشبه المشكلة وهو أن الجملة في اللغة العربية ثنائية التركيب
أي أنها تتألف من مسند إليه ومسند ، فليس فيها رابطة يتلفظ بها .

ويرجع هذا إلى أن العرب - اختصاراً - اعتمدوا على نفس التركيب
للقiam بوظيفة الإسناد والسبة .

ولكن المתרגمين لم يلتفتوا إلى هذا وذهبوا يغتسلون عن الرابطة في
اللغة العربية فأشاروا إلى أفعال الكينونة ومشتقاتها من أسماء وإلى ضمير
الفصل بفروعه .

والواقع أن أفعال الكينونة في اللغة العربية لا تقوم بدور الربط كما هو
الشأن في اللغة الإنجليزية وإنما تقوم بوظيفة إضافة العنصر الزمني للجملة
فقط .

(١) من تعلقة السيد العسني على الحاشية ٩١ .

(٢) الحاشية ٩٠ - ٩١ .

..... مذكرة المنطق كما أنها ليست بأدوات (حروف) في عرف النحو العربي ، وإنما هي أفعال ، والرابطة لا تكون إلا أداة .

وكذلك ضمائر الفصل لا دور لها بالربط ، وإنما تستخدم لتأكيد خبرية الخبر في حالة التباسه بالوصف وإن ذهب غير واحد من النحاة العرب إلى أنها أدوات (حروف) لا أسماء ، أما مشتقات أفعال الكينونة كما مثل به الملا اليزدي فهذا التركيب ليس من أسلوب الجملة العربية في شيء .

والذي ينبغي أن يقال هنا - وبما يتمشى وطبيعة اللغة العربية وأصول الترجمة - هو أن الجملة العربية أو القضية في اللغة العربية ثنائية التركيب من حيث اللفظ وثلاثيته من حيث النظام والأسلوب ، وذلك لقيام تركيب الجملة أو هيئة القضية بدور الرابطة .

٢ - الشرطية :

تعريفها :

الشرطية : هي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما .

مثل : (إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود) .
و (ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس) .
تأليفها :

تتألف القضية الشرطية من ثلاثة أركان هي :

- ١ - المقدم وهو في المثال الأول : (أشرقت الشمس) وفي المثال الثاني : (دق الجرس) .
- ٢ - التالي وهو : في المثال الأول : (النهار موجود) وفي المثال الثاني : (قد حان وقت الدرس) .
- ٣ - الرابطة : وهي أدوات الربط ... كإذا والفاء في المثال الأول وكلما والفاء في المثال الثاني .

تقسيم القضية ٢ :

وتنقسم القضية - حملية كانت أو شرطية إلى قسمين هما الموجبة والسلبية .

١ - الموجبة : هي القضية المثبتة . مثل (المدرسة كبيرة) و (إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود) .

٢ - السلبية : هي القضية المنفية . مثل (خالد ليس بغائب) و (ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس) .

تقسيم الحملية ١ :

وتنقسم القضية الحاملية - موجبة كانت أو سلبية - باعتبار موضوعها إلى شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة .

١ - الشخصية : وهي ما كان موضوعها جزئياً مثل :
(البصرة ميناء العراق) و (محمد ليس بمجتهد) .

٢ - الطبيعية : وهي ما كان موضوعها كلياً ووجهنا الحكم فيها على
بصفته كلياً ، مثل :
(الإنسان نوع) و (الضاحك ليس بجنس) .

٣ - المهملة : وهي ما كان موضوعها كلياً ووجهنا الحكم فيها على
مصاديقه مع إهمال بيان كمية المصاديق المحكم عليها مثل :
(الإنسان في خسر) (الطالب المجد لا يرسب) .

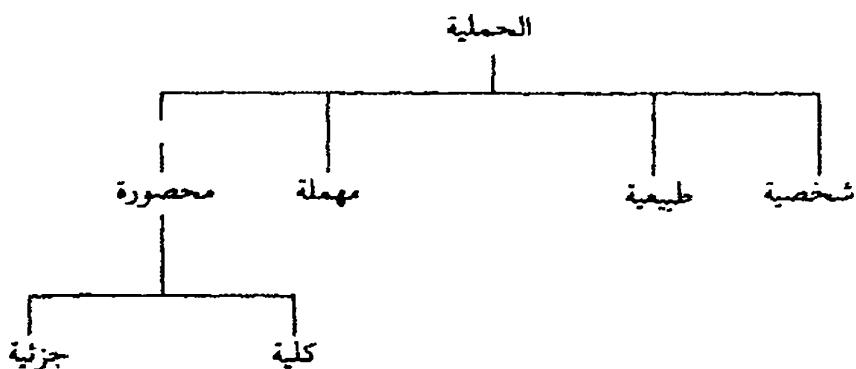
٤ - المحصورة : وهي ما كان موضوعها كلياً ووجهنا الحكم فيها على
مصاديقه مع حصر كمية المصاديق المحكم عليها كلاً أو بعضاً مثل :
(كل نبي مبعوث من قبل الله) (بعض الطلاب فقراء) .

تقسيم المحصورة :

وتنقسم القضية المحصورة إلى قسمين هما : الكلية والجزئية :

١ - الكلية : وهي ما حكم فيها على جميع المصاديق مثل : (كل نفس ذاتة الموت) (لا شيء من الكسل بناعف) .

٢ - الجزئية : وهي ما حكم فيها على بعض المصاديق مثل : (بعض المدارس أهلية) (بعض الطلاب ليسوا بمعجتهدين) .
الخلاصة :



تقسيم الحالة العملية الموجبة :

وتنقسم الحالة العملية الموجبة فقط على اعتبار مواقع وجسد موضوعها إلى ثلاثة أقسام هي :

١ - الذهنية : وهي ما كان موقع موضوعها الذهن مثل :
(شريك الخالق مستحييل) .

فإن مفهوم شريك الخالق لا موقع له إلا الذهن لأنه ليس له مصدق في الواقع الخارجي .

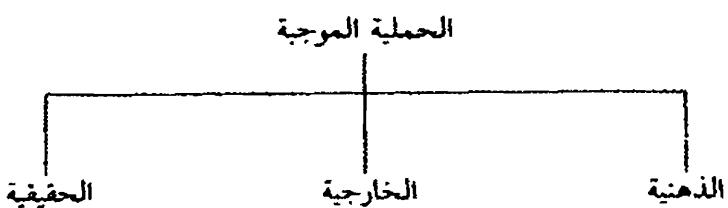
٢ - الخارجية : وهي ما كان موقعها الخارج .
ويعني ذلك أن الحكم فيها يوجه إلى مصاديق الموضوع الموجودة في الخارج

مثل :

(كل طالب يحضر درسه غداً) .

فإن المقصود بكل طالب هنا : الطلاب الموجودون حالياً .

٣ - الحقيقة : وهي ما كان موقع موضوعها الخارج الحاضر والمستقبل .
 ومعناه أن الحكم فيها يوجه إلى مصاديق الموضوع الموجودة في الخارج الحاضر والتي ستوجد في المستقبل مثل :
 كل من قال : (لا إله إلا الله محمد رسول الله فهو مسلم) .
 فإن المقصود بذلك كل من قال كلمة الشهادة من الناس الموجودين في الخارج الحاضر والذين سيوجدون في المستقبل .
الخلاصة :



تقسيم الحملية ٢ :

وتنقسم القضية الحاملية باعتبار التصرير بكيفية نسبة المحمول إلى الموضوع القائمة بينهما في نفس الأمر والواقع ، وعدم التصرير بها إلى قسمين : الموجهة والمطلقة .

- ١ - الموجهة : هي التي يصرح فيها بالجهة .
- ٢ - المطلقة : هي التي لا يصرح فيها بالجهة .

ويصطلح على كيفية النسبة القائمة في نفس الأمر والواقع بـ (مادة القضية) .

ويصطلح على اللفظ الدال على مادة القضية في القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالة على مادة القضية في القضية المعقوله بـ (جهة) .

القضية) ومن هنا سميّت القضية بالموجبة .

والجهات التي ذكرها المناطقة استخلاصاً من الواقع هي :

١ - الوجوب : وهو « ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه على وجه يمنع سلبه عنه »^(١) .

٢ - الإمتناع : وهو « استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه »^(٢) .

٣ - الإمكان الخاص : وهو سلب الضرورة عن طرف القضية معاً .

٤ - الدوام : وهو دوام ثبوت المحمول للموضوع ما دامت ذات الموضوع موجودة .

٥ - اللادوام : وهو عدم دوام ثبوت المحمول للموضوع ما دامت ذات الموضوع موجودة .

ومن الأمثلة على هذا قولنا : (كل انسان حيوان بالضرورة) فلفظ (الضرورة) هنا هو الجهة ، ووجوب نسبة الحيوانية إلى الإنسان في الواقع هي المادة .

والفائدة العترية على هذا البحث هي :

- ١ - أن جهة القضية إذا وافقت مادة القضية كانت القضية صادقة .
- ٢ - وإذا خالفت الجهة المادة كانت القضية كاذبة .

تقسيم الموجهة :

وتقسم القضية الموجهة إلى : بسيطة ومركبة .

١ - الموجهة البسيطة : هي المكونة من قضية واحدة فقط إما موجبة وإنما سالبة .

(١) المنطق ١٤٤/٢ .

(٢) م - ن .

٢ - الموجهة المركبة : هي المزلفة من قضيتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة .

وتحقق هذا التأليف للمركبة بتقييد قضية من القضايا البسيطة الآتى ذكرها بقيد الالادام أو الالا ضرورة وهو يعني القضية الثانية وربما أشير إليها إشارة كما في (الممكنة الخاصة) كما سيأتي .

أقسام البسيطة :

أهم أقسام الموجهة البسيطة ست هي :

١ - الضرورة المطلقة : وهي التي تدل على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة .
مثل : (كل انسان حيوان بالضرورة) .

فحكم فيها بضرورة أو وجوب ثبوت الحيوانية للإنسان ما دامت ذات الإنسان موجودة .
ومثل : (لا شيء من الإنسان بجماد بالضرورة) .

فحكم فيها بضرورة ووجوب سلب الجمامية عن الإنسان ما دامت ذات الإنسان موجودة .

وسميت بالضرورية لاشتمالها على الضرورة (الوجوب) ، وبالمطلقة لعدم تقييد الضرورة بالوصف أو الوقت كما في الموجهات الآتية .

٢ - الدائمة المطلقة : وهي التي تدل على دوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة .
نحو : (كل انسان حيوان دائمًا) .

فحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للإنسان ما دامت ذات الإنسان موجودة
ونحو : (لا شيء من الإنسان بجماد دائمًا) .

ف الحكم فيها بدوام سلب الجمادية عن الإنسان ما دامت ذات الإنسان موجودة .

وسميت بالدائمة لاشتمالها على الدوام وبالملائقة لعدم تقيد الدوام بالوصف .

٣ - المشروطة العامة : وهي التي تدل على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط أن يكون ذات الموضوع متصفة بوصف الموضوع بمعنى أن لوصف الموضوع دخلاً في تحقيق الضرورة .

مثل : (كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً) .

« فإن تحرك الأصابع ليس بضروري الثبوت لذات الكاتب - وهم أفراد الإنسان - بل ضرورة ثبوته إنما هي بشرط اتصافها بوصف الكتابة »^(١) .

ومثل : (لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً) .

« فإن سلب ساكن الأصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري إلا بشرط اتصافها بالكتابه »^(٢) .

وسميت بالمشروطة لاشتمالها على شرط الوصف ، وبالعادة لأنها أعم من المشروطة الخاصة التي ستأتي في أقسام المركبة .

٤ - العرفية العامة : وهي التي تدل على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع متصفة بالعنوان .

ومثالها هو مثال المشروطة العامة نفسه إيجاباً وسلباً - لأنها تشبه المشروطة العامة من ناحية اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع نحو (كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً) فتحريك الأصابع ليس دائماً ما دام الذات ولكن دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتاً لذات الكاتب^(٣) .

(١) شرح الشمية ١٠٣ .

(٢) م - ن .

(٣) المتنطق ١٤٨/٢ .

وسميت عرفية لأن أهل العرف (أبناء المجتمع) يفهمون أن الحكم فيها دائرة العنوان (الوصف) وجوداً وعديماً، وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة التي هي من أقسام المركبة الآتى ذكرها .

٥ - المطلقة العامة - وتسمى الفعلية أيضاً - وهي التي تدل على ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل .
مثل (كل انسان متنفس بالإطلاق العام) .
و (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام) .

وسميت بالمطلقة لأن المفهوم منها لدى العرف عند اطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أو الدوام أو الالاضرورة أو اللادوام هو فعلية النسبة أي تتحققها بالفعل لا بالقدرة .

وبالعامة لأنها أعم من الوجودية الالاذمة والوجودية الالاضرورية اللتين هما من أقسام المركبة الآتى ذكرها .

« وهي أعم من القضايا الأربع المتقدمة لأنه متى صدقت ضرورة أو دواماً بحسب الذات أو بحسب الوصف تكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورتها أو دوامتها ^(١) » .

٦ - الممكنة العامة : وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم .

فإن كان الحكم في القضية بالإيجاب كان مفهوم الإمكان سلب ضرورة السلب لأن الجانب المخالف للإيجاب هو السلب .

وإن كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فإنه هو الجانب المخالف للسلب .

فإذا قلنا (كل نار حارة بالإمكان العام) كان معناه أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري .

وإذا قلنا (لا شيء من الحار بارد بالإمكان العام) فمعناه أن إيجاب البرودة للحار ليس بضروري .

وإنما سميت ممكنة لاحتواها على معنى الإمكان ، وعامة لأنها أعم من الممكنة الخاصة^(١) التي هي إحدى أقسام المركبة .

أقسام المركبة :

وأهم أقسام الموجهة المركبة سبع ، هي :

١ - المشروطة الخاصة : وهي المشروطة العامة مع تقييدها بقييد اللادوام بحسب الذات أو اللادوام الذاتي .

ومعنى اللادوام الذاتي : أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها (وهو السالبة إن كانت موجبة ، والمرجبة إن كانت سالبة) واقعاً البتة في زمان من الأزمنة (الثلاثة) فيكون اشارة إلى قضية مطلقة عامة مخالفة للأصل في الكيف موافقة له في الكم^(٢) .

فتزيد بهذا القيد لدفع إحتمال أن يكون المحمول دائم الثبوت للموضوع إذا جرد من الوصف ، وإحتمال أن لا يكون .

وقييد اللادوام فيها يشير إلى القضية الثانية وهي مطلقة عامة .

وعلى هذا تكون المشروطة الخاصة مركبة من قضية مشروطة عامة صريحة أي مذكورة بلغظتها ، وقضية مطلقة عامة مشار إليها بقييد اللادوام . مثل (كل كاتب متتحرك الأصابع ما دام كتاباً لا دائماً) .

(١) م - ن .

(٢) الحاشية ١٠٣ .

ولأن المطلقة العامة المذكورة في المثال موجبة يكون القيد مشيراً إلى مطلقة عامة سالبة هي (لا شيء من الكاتب بمحرك الأصابع بالفعل) ومثل : (لا شيء من الكاتب باسكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائمًا) .

فهي مركبة من مشروطة عامة سالبة صريحة ومطلقة عامة موجبة أشير إليها بقيد اللادوام وتقديرها (كل كاتب باسكن الأصابع بالفعل) .

٢ - العرفية الخاصة : هي العرفية العامة مع قيد اللادوام الذاتي . وهو (أعني قيد اللادوام الذاتي) يشير إلى قضية مطلقة عامة . فتكون العرفية الخاصة مركبة من عرفية عامة صريحة ، ومطلقة عامة مشار إليها بقيد اللادوام الذاتي .

مثل (لا شيء من الكاتب باسكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائمًا) .

ولأن العرفية العامة المذكورة في المثال سالبة يكون قيد اللادوام مشيراً إلى قضية مطلقة عامة موجبة هي (كل كاتب باسكن الأصابع بالفعل) .

٣ - الوجودية الضرورية : وهي المطلقة العامة مع قيد الضرورية بحسب الذات .

وهو (أعني القيد) يشير إلى قضية ممكنته عامة .

وعليه : فالوجودية الضرورية تألف من مطلقة عامة صريحة وممكنته عامة مشار إليها بالقيد .

نحو (كل إنسان مت نفس بالفعل لا بالضرورة) .

ولأن القضية المطلقة العامة المذكورة في المثال موجبة يكون قيد (لا بالضرورة) يشير إلى قضية ممكنته عامة سالبة هي (لا شيء من الإنسان بمت نفس بالإمكان العام) .

٤ - الوجودية اللادائمة : وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام الذاتي . وهو (أعني القيد) يشير إلى مطلقة عامة .

وعليه تكون القضية الوجودية اللادائمة مركبة من قضيتيين مطلقتين عامتين صرح بأحداها وأشير إلى الأخرى بالقيد .
نحو (كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً) .

ولأن المطلقة العامة المذكورة في المثال موجبة يكون القيد يشير إلى مطلقة عامة سالبة هي : (لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل) ونحو (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل دائماً) .

وحيث أن هذه القضية المذكورة في المثال سالبة تكون القضية المشار إليها موجبة تقديرها (كل انسان متنفس بالفعل) .

٥ - الوقتية : وهي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو على ضرورة سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً بالأدوات الذاتي والقيد فيها يشير إلى مطلقة عامة .

ولأن القضية المذكورة وقتية مطلقة تكون هنا مركبة من وقتية مطلقة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بالقيد .

نحو : (بالضرورة كل قمر منخسف وقت حلوله الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً) .

ولأن القضية الوقتية المطلقة المذكورة في المثال موجبة تكون القضية المطلقة العامة المشار إليها بالقيد سالبة ، وتقدر بقولنا (لا شيء من القمر يمنخسف بالإطلاق العام) .

ونحو (بالضرورة لا شيء من القمر يمنخسف وقت التربع لا دائماً) .

ولأن هذه الوقتية المطلقة المذكورة في المثال سالبة تكون المطلقة العامة المشار إليها بالقيد موجبة وقدر بـ (كل قمر منخسف بالإطلاق العام) .

٦ - المستمرة : وهي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو

على ضرورة سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام الذاتي .

والقيد فيها يشير إلى قضية مطلقة عامة .

فتكون المنتشرة على هذا مركبة من قضية منتشرة مطلقة صريحة وقضية مطلقة عامة مشار إليها بالقيد .

نحو (بالضرورة كل انسان متفس في وقت ما لا دائمًا) .

ولأن المنتشرة المطلقة المصرح بها موجبة تكون المطلقة العامة المشار إليها بالقيد سالبة وتقديرها : (لا شيء من الإنسان بمتفس بالفعل) .

٧ - الممكنة الخاصة : وهي التي تتألف من ممكتبين عامتين .
نحو (كل انسان كاتب بالإمكان الخاص) .

وقيد (الإمكان الخاص) فيها يشار به إلى الممكنة الثانية ، ولأن المذكورة في المثال موجبة تكون المشار إليها سالبة تقدر بـ (لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص) .

ومحتواها : سلب الضرورة المطلقة عن جنبي الإيجاب والسلب وهو يعني أن الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضروريأً كما أن الطرف المخالف حسب التصريح في القضية ليس ضروريأً أيضاً^(١) .

أقسام الشرطية :

تنقسم القضية الشرطية إلى متصلة ومنفصلة .

١ - (المتصلة)

تعريفها :

المتصلة : هي ما حكم فيها بالإتصال بين قضيتين أو ببني الإتصال بينهما .

مثالها :

(إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود) ، و(ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس) .

تقسيمها :

تنقسم المتصلة إلى ما يلي :

أ - اللزومية : وهي التي بين مقدمتها وتاليها إتصال حقيقي .

مثل :

(إذا سخن الماء فإنه يتمدد) .

ب - الإتفاقية : وهي التي ليس بين مقدمتها وتاليها إتصال حقيقي .

مثل :

(كلما دق الجرس تأخر زكي قليلاً عن الدخول إلى الصف) - إذا اتفق ذلك دائماً .

٢ - (المفصلة)

تعريفها :

المفصلة : هي ما حكم فيها بالإنفصال بين قضيتيْن أو ببني الإنفصال

بينهما :

مثالها :

(العدد إما أن يكون فرداً أو زوجاً) .

(ليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً) .

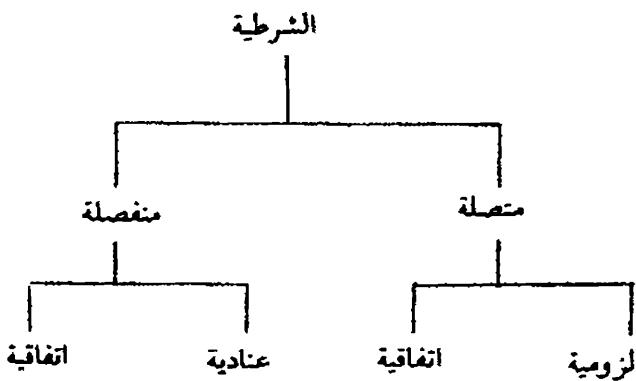
تقسيمها ١ :

تنقسم المفصلة إلى ما يلي :

أ - العنادية : وهي التي بين مقدمتها وتاليها تنافٍ وعناد حقيقي مثل :

(العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً) .

ب - الإتفاقية : وهي التي بين مقدمها ومتاليها تناول اتفاقي وغير حقيقي . مثل :
 (إما أن يكون المدرس الذي في الصف الأول علياً أو أحمد) - إذا اتفق أن غيرهما من المدرسين لا يأتون إلى الصف الأول .
الخلاصة :



تقسيم المنفصلة :

وتنقسم المنفصلة على أساس من استحاللة اجتماع طرفيها (المقدم والمتالي) واستحاللة ارتفاعهما وإمكان اجتماعهما وإمكان ارتفاعهما إلى ما يلي :

١ - الحقيقة : وهي ذات فرعين هما :

أ - الحقيقة الموجبة : هي ما حكم فيها باستحاللة اجتماع طرفيها واستحاللة ارتفاعهما مثل :

(العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً) .

فالزوج والفرد لا يجتمعان في عدد فيكون زوجاً وفرداً ، ولا يرتفعان عنه فيكون لا زوجاً ولا فرداً .

ب - الحقيقة السالبة : وهي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما مثل :

(ليس الحيوان إما أن يكون ناطقاً وإما أن يكون قابلاً للتعليم) . فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الإنسان لأنه ناطق وقابل للتعليم ، ويرتفعان في غيره من الحيوانات فإنها ليست بناطقة وغير قابلة للتعليم .

٢ - مانعة الجمع : وهي ذات فرعين أيضاً وهما :

أ - مانعة الجمع الموجبة : وهي ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما . مثل : (إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود) .

فالأبيض والأسود يستحيل اجتماعهما في جسم واحد ويمكن أن يرتفعا عنه كما في الجسم الأخضر ، فإنه لا أبيض ولا أسود .

ب - مانعة الجمع السالبة : وهي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما مثل : (ليس إما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود) .

فإن غير الأبيض وغير الأسود يستحيلان في الجسم الأخضر ولا يرتفعان معًا عن الجسم الواحد لأنه إما أن يكون غير أبيض وهو فيما إذا كان أسود أو ذا لون من الألوان الأخرى غير الأبيض ، وإما أن يكون غير أسود وهو فيما إذا كان أبيض أو ذا لون من الألوان الأخرى غير الأسود .

٣ - مانعة الخلو : وهي ذات فرعين أيضاً هما :

أ - مانعة الخلو الموجبة : وهي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما مثل : (الجسم إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود) .

فيمكن أن يجتمع فيه الأبيض وغير الأسود وهو فيما إذا كان أخضر أو أحمر ، ويستحيل ارتفاعهما عنه معًا فيكون غير أبيض وغير أسود - كما تقدم - لأنه إما غير أبيض وهو فيما إذا كان متصفاً بلون من الألوان غير الأبيض ، وإما غير أسود وهو فيما إذا كان متصفاً بلون من الألوان غير الأسود ، وإنما غير أسود

وغير أبيض وهو فيما إذا كان متصفاً بلون من الألوان غير الأبيض والأسود كالأخضر والأزرق والأحمر وما شاكله.

أما إذا ارتفع عنه غير الأبيض وغير الأسود فمعناه: أنه لا لون له وهو أمر مستحيل لأن كل جسم لا بد له من لون.

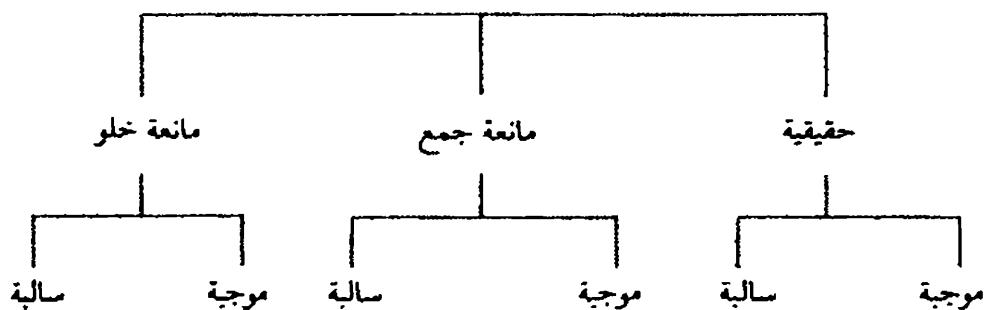
بـ - مانعة الخلو السالبة: وهي ما حكم فيها باستحاللة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما مثل:

(ليس إما أن يكون الجسم أبيض وأما أن يكون أسود).

لأنه قد يكون لا أبيض وقد يكون لا أسود ... إلا أن الأسود والأبيض لا يجتمعان فيه.

الخلاصة:

المفصلة



الاستدلال غير المباشر

تعريفه :

الاستدلال غير المباشر هو اقامة الدليل على لازمة المطلوب لإثباته .

مجال استعماله :

يستعمل الاستدلال غير المباشر في القضايا التي يصعب أو يستعصي
الاستدلال المباشر عليها .

كيفيته :

هي أن يعمد المستدل إلى قضية أخرى لازمة للقضية المطلوب البرهان
عليها فيستدل بالإستدلال المباشر على الأولى .

ثم يتقلل إلى القضية فيثبت المطلوب على أساس من الملازمة بين
القضيتين .

فيكون قد استدل عليها عن طريق غير مباشر .

مثاله :

المطلوب إثبات القضية التالية (الروح موجودة) .

ولما كانت هذه القضية لا يقتدر على إثباتها عن إحدى طرائق الاستدلال

المباشر لا بد من أن نتجيء هنا - إلى لازمتها وهي (الروح غير موجودة) فنبرهن على صدقها أو كذبها لنتهي منه إلى ثبات المطلوب .

وحيث قد قام البرهان فلسفياً على كذب القضية الثانية إذن لا بد من صدق القضية الأولى ، لأن القضية الثانية نقىض الأولى وكذب أحد النقيضين يستلزم صدق الآخر لأن النقيضين لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً ، وهكذا - كما سيأتي -

(التلازم بين القضيتين)

إن أنواع التلازم بين القضيتين التي يقوم الإستدلال غير المباشر على أساس منها هي ما يلي :

- ١ - لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) ... لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها) .
- ٢ - لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) ... لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .
- ٣ - لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) ... لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .
- ٤ - لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) ... لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها) .

(طرائق الاستدلال غير المباشر)

للاستدلال غير المباشر - كما تقدم - ثلاث طرائق هي : التناقض - العكس المستوي - عكس النقيض .

التناقض

تعريفه :

التناقض هو تلازم بين قضيتين يوجب صدق إحداهما وكذب الأخرى .

مجال استعماله :

يستعمل التناقض في القضايا من النوعين الأول والثاني من أنواع التلازم بين القضيتين وهو :

أ - لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) . . . لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها) .

ب - لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) . . . لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .

شروطه :

يشترط في التناقض أن يكون بين القضيتين إتحاد في أمور واختلاف في أخرى وهي ما يلي :

- ١- شروط الإتحاد وتسمى (الوحدات الشمان) :
- ٢- الإتحاد في الموضوع :

فلو اختلفت القضيتان في الموضوع لم تتناقضا . . . مثل :
(على تلميذ - أحمد ليس بتلميذ).

- ٣- الإتحاد في المحمول :

فلو اختلفت القضيتان في المحمول لم تتناقضا مثل :
(زكي تلميذ - زكي ليس بتعلم) .

- ٤- الإتحاد في الزمان :

فلو اختلفت القضيتان في الزمان لم تتناقضا مثل :
(الشمس مشرقة في النهار - الشمس ليست ببشرقة في الليل) .

- ٥- الإتحاد في المكان :

فلو اختلفت القضيتان في المكان لم تتناقضا . . . مثل :
(الأرض مخصبة في الريف - الأرض ليست بمخصبة في البدية) .

- ٦- الإتحاد في القوة والفعل^(١) :

فلو اختلفت القضيتان في القوة والفعل لم تتناقضا مثل :
(محمد ميت بالقوة - محمد ليس بمت بالفعل) .

- ٧- الإتحاد في الكل والجزء :

فلو اختلفت القضيتان في الكل والجزء لم تتناقضا . . . مثل :
(العراق مخصوص ببعضه - العراق ليس بمخصوص كله) .

(١) القوة يراد بها (القابلية) فمثلاً حينما يقال لطفل رضيع (هذا طيب) إنما هو لتوفره على القوة والقابلية لأن يكون في المستقبل طيباً .
وال فعل : يراد به (الزمن الحاضر) فمثلاً : حينما يقال (سير طيب) يعني الآن هو طيب .

٨ - الإتحاد في الإضافة :

فلو اختلفت القضيتان في الإضافة لم تتناقضا . . . مثل :
 (الأربع نصف بالإضافة إلى الثمانية - الأربعة ليست بنصف بالإضافة إلى العشرة) .

ب - شروط الاختلاف :

١ - الاختلاف بالكلم (الكلية والجزئية) :
 فلو اتفقت القضيتان في الكلية أو الجزئية لم تتناقضا . . . مثل :
 (بعض المعدن حديد - بعض المعدن ليس بحديد) .
 فإن كلتا القضيتين صادقتان .

و (كل حيوان انسان - ولا شيء من الحيوان بانسان) .
 فإن كلتا القضيتين كاذبتان .

٢ - الاختلاف في الكيف (الإيجاب والسلب) :
 فلو اتفقت القضيتان في الإيجاب أو السلب لم تتناقضا مثل :
 (كل انسان ناطق - بعض الإنسان ناطق) .
 لأن كلتا القضيتين صادقتان .

و (بعض الإنسان ليس بحيوان - وكل انسان ليس بحيوان) .
 لأن كلتا القضيتين كاذبتان^(١) .

نتائج الاختلاف :

وفي ضوئه : تكون نتائج الاختلاف كالتالي :

الموجة الكلية	السالبة الجزئية	نقيض
الموجة الجزئية	السالبة الكلية	نقيض

النتيجة العامة :

متى توفرت هذه الشروط المذكورة بأجمعها في قضيتين لا بد من أن

(١) هناك شرط ثالث هو : (الاختلاف في الجهة) فيما إذا كانت القضيتان موجهتين ولقلة أهميتها اغرضت عن ذكره .

تناقضاً ... مثل :

- (كل انسان حيوان - بعض الانسان ليس بحيوان) .
- و (بعض الطلاب ناجحون - لا شيء من الطلاب بناجحين) .
- مع ملاحظة أن الشروط جميعها متوفرة في كل من القضايين .

كيفية الاستدلال بالتناقض :

هي أن يعمد المستدل إلى نفيض القضية (المطلوب البرهان عليهما)
فغيرهن على صدقها أو كذبها .

إذا ثبت صدق القضية (النفيض) بالبرهان يطبق عليها قاعدة النفيضين
وهي (النفيضان لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً) .

إذا ثبت كذب القضية (النفيض) ينتج بعد تطبيق قاعدة النفيضين
صدق القضية المطلوب . مثال :

(لا شيء من الأرواح موجودة) .

المطلوب : إثبات صدق القضية أو كذبها .

والمفروض : أن استعمال طرائق الاستدلال المباشر لإثبات المطلوب
صعب ، فينتقل المستدل - هنا - إلى طريقة من طرائق الاستدلال غير المباشر
وهي طريقة (التناقض) ... فيقول :

المطلوب : (لا شيء من الأرواح موجودة) .

النفيض : (بعض الأرواح موجودة) .

الاستدلال : وقد ثبت بالبرهان - في محله - صدق النفيض وهو (بعض
الأرواح موجودة) فلا بد وأن يكذب المطلوب وهو (لا شيء من الأرواح
بموجودة) لأن النفيضين لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً فإذا صدق أحدهما
كذب الآخر ، وقد صدق النفيض فلا بد وأن يكذب المطلوب .

النتيجة : كذب (لا شيء من الأرواح بموجودة) .

الخلاصة :

الخطوات التي تتبع في الإستدلال بالتناقض هي ما يلي :

- ١ - تعين المطلوب .
- ٢ - تعين النقيض .
- ٣ - الإستدلال على صدق النقيض أو كذبه .
- ٤ - تطبيق قاعدة النقيضين .
- ٥ - النتيجة .

العكس المستوي

تعريفه :

العكس المستوي هو تبديل طرف القضية مع بقاء الكيف والصدق .

شرح التعريف :

المراد بالتبديل - هنا - هو تحويل موضوع القضية (المحکوم بصدقها) إلى محمول وتحويل محمولها إلى موضوع أو تحويل المقدم تاليًا وبالتالي مقدمًا . . . مع المحافظة على بقاء الصدق وبقاء الكيف (الإيجاب والسلب) .

وتسمى القضية الأولى بـ (الأصل) .

وتسمى القضية الثانية بـ (العكس المستوي) .

مجال استعماله :

يستعمل العكس المستوي في القضايا من النوع الثالث من أنواع التلازم بين القضيتين وهو :

لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .

شروطه :

يشترط في العكس المستوي ما يلي :

- ١ - تبديل الطرفين : أي تحويل الموضوع محمولاً ، والمحمول موضوعاً . أو تحويل المقدم تالياً ، والتالي مقدماً .
- ٢ - بقاء الكيف : أي إن كانت القضية الأولى موجبة يجب أن تكون القضية الثانية موجبة أيضاً . وإن كانت القضية الأولى سالبة يجب أن تكون القضية الثانية سالبة أيضاً .
- ٣ - بقاء الصدق : أي يلاحظ أن لا يكون تبديل الطرفين موجباً لکذب القضية الثانية .

نتائجها :

ومع توفر الشروط المتقدمة تكون نتائج العكس المستوي هي ما يلي :

- | | |
|---|--|
| ١ - الموجبة الكلية | تعكس موجبة جزئية |
| | يصدق (بعض السائل ماء) |
| | يصدق (كل انسان ناطق) |
| ٢ - الموجبة الجزئية | تعكس موجبة جزئية |
| | يصدق (بعض الماء سائل) |
| | يصدق (بعض الماء سائل) |
| | يصدق (بعض الطير أبيض) |
| | يصدق (بعض الإنسان ناطق) |
| ٣ - السالبة الكلية | تعكس سالبة كلية |
| | (لا شيء من الحيوان بجماد) يصدق (لا شيء من الجماد بحيوان) |
| ٤ - السالبة الجزئية لا عكس لها وذلك لاختلاف انتاج الإستدلال في بعض صورها وهي : فيما إذا كان موضوع القضية السالبة الجزئية أعم من محمولها مثل (بعض الحيوان ليس بانسان) فإنه لا يصح أن يقال (لا | |

شيء من الإنسان بحيوان) أو (بعض الإنسان ليس بحيوان) لأنهما كاذبان وتقديم أن من شروط العكس المستوي بقاء الصدق .

كيفية الإستدلال بالعكس المستوي :

هي أن يعمد المستدل إلى القضية المطلوب البرهان عليها ، فيعكسها . ويرهن على صدق القضية الثانية .

ثم بعد أن يثبت صدقها يطبق قاعدة العكس وهي (إذا صدق الأصل صدق عكسه) .

فيتخرج : صدق القضية المطلوب الإستدلال عليها لصدق أصلها .

مثال :

(بعض السائل ماء) .

المطلوب : إثبات صدق هذه القضية .

والمفترض أن استعمال طرائق الإستدلال المباشر لإثبات المطلوب - هنا - صعب .

فينتقل المستدل - هنا - إلى طريقة من طرائق الإستدلال غير المباشر وهي طريقة (العكس المستوي) فيقول :

المطلوب (بعض السائل ماء) .

الأصل : (كل ماء سائل) .

الإستدلال : وقد ثبت بالبرهان في محله - صدق الأصل وهو (كل ماء سائل) فلا بد من صدق العكس وهو (بعض السائل ماء) لأنه إذا صدق الأصل صدق عكسه ، وقد صدق الأصل وهو (كل ماء سائل) فلا بد أن يصدق عكسه وهو (بعض السائل ماء) .

النتيجة : صدق (بعض السائل ماء) .

الخلاصة :

الخطوات التي تتبع في الإستدلال بالعكس المستوي هي ما يلي :

- ١ - تعين المطلوب .
- ٢ - تعين الأصل .
- ٣ - الإستدلال على صدق الأصل .
- ٤ - تطبيق قاعدة العكس المستوى .
- ٥ - التبيّنة .

ملاحظة :

لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس .

فمثلاً لو كانت نتيجة البرهان هي كذب الأصل لا يلزم منه كذب العكس لأنّه قد يكذب الأصل ولا يكذب العكس .

عكس النقيض

تعريفه :

عكس النقيض هو تحويل القضية إلى قضية موضوعها نقيض محمول القضية الأولى ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى مع بقاء الكيف والصدق .

مثاله :

(كل كاتب انسان) تتعكس (كل لا انسان هو لا كاتب) .

مجال استعماله :

يُستعمل عكس النقيض في نفس المجال الذي يستعمل فيه العكس المستوى وهو النوع الثالث من أنواع التلازم وهو :

لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .

شروطه :

يشترط في عكس النقيض ما يلي :

١ - تبديل طرفي القضية مع قلب الطرف إلى نقيضه أي تحويل نقيض

- محمول القضية الأولى موضوعاً للقضية الثانية ونقىض موضوع القضية الأولى محمولاً للقضية الثانية .
- ٢ - بقاء الكيف أي القضية الموجبة تبقى موجبة بعد التبديل ، والسلبية تبقى سالبة كذلك .
 - ٣ - بقاء الصدق أي يراعى أن لا يكون تبديل الطرفين موجباً لکذب القضية الثانية .

نتائج :

مع توفر الشروط المذكورة تكون نتائج عكس النقىض كما يلى :

- | | |
|--|--------------------------------|
| ١ - السلبية الكلية | تعكس سالبة جزئية |
| (لا شيء من الإنسان بجماد) يصدق | (بعض اللاجماد ليس بلا انسان) |
| ٢ - السلبية الجزئية | تعكس سالبة جزئية |
| (بعض المعدن ليس بحديد) يصدق | (بعض اللاحديد ليس بلا معدن) |
| ٣ - الموجبة الكلية | تعكس موجبة كلية |
| (كل كاتب انسان) يصدق | (كل لا انسان لا كاتب) |
|
 | |
| ٤ - الموجبة الجزئية لا تعكس ، وذلك لتختلف إنتاج الإستدلال فيها فمثلاً قضية (بعض اللاحديد معدن) لا تعكس إلى (بعض اللامعدن حديد) ولا إلى (كل لا معدن حديد) لأنهما كاذبيان ، وتقدم أن من شروط عكس النقىض بقاء الصدق . | |

ملاحظة :

كيفية الإستدلال هنا هي نفس كيفية الإستدلال في العكس المستوى مع مراعاة الفروق بينهما .

النوع الرابع من أنواع التلازم

وفي النوع الرابع من أنواع التلازم وهو :

لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) لكذب القضية الأولى (البرهان عليها) ... يستعمل من طرائق الإستدلال غير المباشر طريقة العكس المستوي وطريقة عكس النفيض أيضاً ... ولكن مع جعل العكس موضوع الإستدلال ثم تطبيق قاعدة العكس عليه وهي :
 (إذا كذب العكس كذب الأصل) .

ملاحظة ١ :

الخطوات التي يجب أن تتبع في الإستدلال هنا - هي نفس الخطوات السابقة في العكس المستوي وعكس النفيض ، مع مراعاة الفارق المذكور .
 ملاحظة ٢ :

لا يلزم من صدق العكس صدق الأصل .

فمثلاً لو كانت نتيجة البرهان هي صدق العكس لا يلزم منه صدق الأصل لأنه قد يصدق العكس ولا يصدق الأصل .

الاستدلال المباشر

تعريفه :

الاستدلال المباشر : هو إقامة الدليل على المطلوب لإناته .

مجال استعماله :

يُستعمل الاستدلال المباشر في القضايا التي لا يمنع من استعماله فيها أي مانع .

وبعبارة أوضح : يستعمل الاستدلال المباشر في كل مجال لا يلتجأ فيه إلى استعمال الاستدلال غير المباشر .

كيفيته :

هي أن يعمد المستدل إلى المطلوب فيقيم البرهان عليه مباشرةً متبعاً خطواته التي ستدرك فيما يلي :

طرائقه :

لل والاستدلال المباشر ثلاثة طرائق - كما نقدم وهي :

القياس ، الاستقراء ، التمثيل .

القياس

تعريفه :

القياس هو : تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم
الجزئيات .

مثاله :

كتطبيق قاعدة (كل من يشرب الخمر فاسق) على (خالد) لأنه يشرب
الخمر لمعرفة الحكم الذي يترب عليه وهو (الفسق) فيقال (خالد يشرب
الخمر + وكل من يشرب الخمر فاسق = فخالد فاسق)

وكتطبيق قاعدة (كل ما يتمدد بالحرارة معدن) على (الحديد) لأنه
يتمدد بالحرارة لمعرفة الحكم الذي يترب عليه وهو (المعدنية) فيقال :
(الحديد يتمدد بالحرارة + وكل ما يتمدد بالحرارة معدن = فالحديد
معدن) .

فالقاعدة الكلية في المثال الأول (كل من يشرب الخمر فاسق) .
وفي المثال الثاني (كل ما يتمدد بالحرارة معدن) .
والجزئي في المثال الأول (خالد) .
وفي المثال الثاني (الحديد) .

والحكم الذي استفيد من تطبيق القاعدة في المثال الأول (فسق خالد) .

وفي المثال الثاني (معدنية الحديد) .

مصطلحاته :

للقياس مصطلحات خاصة به ، وهي :

١ - (صورة القياس) وهي شكل تأليفه وتركيبه .

والقياس يتالف من مقدمتين - كما سيأتي مثل (الحديد معدن + وكل معدن عنصر بسيط) .

فالمجموع بهذا الوضع الخاص من الترتيب - والذي سيتضح فيما بعد - يسمى صورة القياس .

٢ - (المقدمة) تسمى (مادة القياس) أيضاً وهي كل قضية تتالف منها صورة القياس .

قضية (الحديد معدن) في المثال المتقدم مقدمة وكذلك قضية (كل معدن عنصر بسيط) مقدمة .

وتنقسم المقدمة إلى قسمين هما : الصغرى والكبرى .

٣ - (الصغرى) وهي المقدمة التي تشتمل على الجزئي الذي يطلب معرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس وتقع المقدمة الأولى للقياس كالمقدمة (الحديد معدن) في المثال .

٤ - (الكبرى) وهي المقدمة التي تؤلف القاعدة الكلية التي يعمد إلى تطبيقها على الجزئي لمعرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس وتقع المقدمة الثانية للقياس كالمقدمة (وكل معدن عنصر بسيط) في المثال .

٥ - (الحدود) وهي مفردات المقدمتين : الموضوع والمحمول أو المقدم وال التالي .

مثل (الحديد - معدن - عنصر بسيط) في المثال .

٦ - (التيجنة) وهي القضية التي ينتهي إليها بعد تطبيق الكبري على الصغرى .

مثل (الحديد عنصر بسيط) في المثال .

٧ - (المطلوب) وهي التيجنة قبل مزاولة تطبيق الكبري على الصغرى .

أقسامه :

ينقسم القياس إلى قسمين هما : الإستثنائي والإقتراني .

١ - القياس الإستثنائي : وهو ما صرخ في مقدمته بالتيجة أو بنتيجهها .

(مثاله) :

أ - (إن كان محمد عالماً فواجب احترامه + لكنه عالم = محمد واجب احترامه) .

ب - لو كان خالد عادلاً فهو لا يعصي الله + ولكنه قد عصى الله = ما كان خالد عادلاً) .

٢ - القياس الإقتراني : وهو ما لم يصرخ به في مقدمته بالتيجة ولا بنتيجهها .

(مثاله) : (العالم متغير + وكل متغير حادث = فالعالم حادث) .

أقسام الإقتراني :

وينقسم القياس الإقتراني إلى قسمين أيضاً هما : الحتمي والشرطي .

١ - الإقتراني الحتمي : وهو المؤلف من قضائياً حتمية فقط .

(مثاله) : (الحمامات طائر + وكل طائر حيوان = فالحمامات حيوان) .

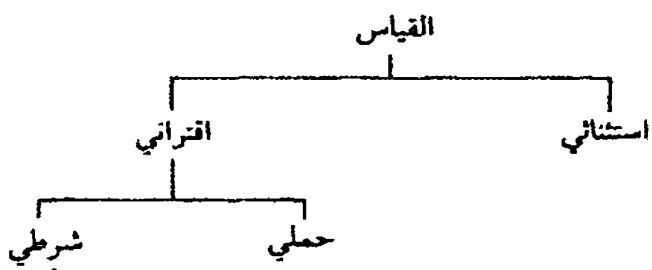
٢ - الإقتراني الشرطي : وهو المؤلف من قضائياً شرطية فقط أو قضائياً حتمية وشرطية .

(مثاله) :

أ - (الاسم كلمة + والكلمة إما مبنية أو معربة = فالاسم إما مبني أو معرب) .

ب - (كلما كان الماء جارياً كان معتصماً + وكلما كان معتصماً كان لا ينجز بخلافة النجاسة = كلما كان الماء جارياً ، كان لا ينجز بخلافة النجاسة) .

الخلاصة :



« الإقتراني الحملي »

حدوده :

تنقسم حدود الإقتراني الحملي إلى ثلاثة أقسام هي :

- ١ - الأوسط : وهو الحد المتكرر في المقدمتين .
- ٢ - الأصغر : وهو الحد المذكور في الصغرى فقط .
- ٣ - الأكبر : وهو الحد المذكور في الكبرى فقط .

القواعد العامة له :

لأجل أن يكون القياس الإقترانى متوجاً يجب أن يتوفّر على ما يلى :

- ١ - تكرر الحد الأوسط .
- ٢ - لا يتألف من سالبتين .
- ٣ = لا يتألف من جزئيتين .
- ٤ - لا يتألف من صغرى سالبة وكبرى جزئية .
- ٥ - أن تكون نتيجته تابعة لأضعف المقدمتين .

ويعنـاه إـذا كانت إـحدى مـقدمـتيـه سـالـبة يـجب أـن تكون النـتيـجة سـالـبة لأنـ السـالـبة أـضـعـفـ منـ المـوـجـةـ إـذاـ كـانـتـ إـحدـىـ مـقـدـمـتيـه جـزـئـيةـ يـجبـ أـنـ تكونـ النـتيـجةـ جـزـئـيةـ لأنـ جـزـئـيةـ أـضـعـفـ منـ الـكـلـيـةـ .

كيفية الاستدلال به :

هي أن يعمد المستدل إلى تأليف قضية أحد عناصرها هو الجزئي ويضعها صغرى القياس .

ثم يعمد إلى إلتماس القاعدة الكلية التي تطبق على الجزئي بعد التأكيد من أنها قد برهن على صدقها في محلها .

مثلاً لو كانت القاعدة من القواعد العامة في الرياضيات أو الفيزياء أو الجغرافية الطبيعية فقبل أن يدرجها المستدل كبرى للقياس عليه أن يتأكد من صحتها وصدقها في محلها من الرياضيات أو الفيزياء أو الجغرافية الطبيعية .

وبعد إلتماس القاعدة الكلية والتأكيد من صدقها يدرجها كبرى القياس .

ثم يعمد إلى استخراج النتيجة وذلك بأن يؤلفها من الأصغر والأكبر بوضع الأصغر موضوعاً والأكبر محمولاً .

فلاستخراج النتيجة من المثال الآتي :

(الحديد معدن + وكل معدن عنصر بسيط) .

نأخذ الأصغر وهو (الحديد) موضوعاً ونأخذ الأكبر وهو (عنصر بسيط) محمولاً ونؤلف منها قضية النتيجة فنقول : (الحديد عنصر بسيط) .

الخلاصة :

والخطوات التي تتبع في الاستدلال بالقياس هي ما يلي :

- ١ - تعين المطلوب .
- ٢ - تأليف صغرى أحد عناصرها الجزئي (المطلوب معرفة حكمه) .
- ٣ - تأليف كبرى من القاعدة الكلية التي تطبق على الجزئي بعد التأكيد من صدقها .
- ٤ - استخراج النتيجة بتأليفها من الأصغر موضوعاً والأكبر محمولاً .

تنبيه :

نتيجة القياس دائمًا تتبع أضعف المقدمتين في الكم والكيف كما سبقت الإشارة إليه - فإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية لا بد وأن تأتي النتيجة جزئية وإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة لا بد وأن تأتي النتيجة سالبة .

الأشكال الأربعـة :

ينقسم الإقراني باعتبار كيفية وضع الحد الأوسط في مقدمته إلى أربعة أقسام تسمى بـ (الأشكال الأربعـة) وهي :

(الشكل الأول)

تعريفه :

الشكل الأول : هو ما كان الأوسط فيه محمولاً في الصفرى موضوعاً في الكبرى .

شروطه :

لأجل أن يكون الشكل الأول متوجعاً يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة المتقدمة ما يلي :

١ - أن تكون صغراه موجبة .

٢ - أن تكون كبراه كليلة .

أقسامه :

إذا توفر الشكل الأول على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المتوجعة أربعة ، هي :

(الأول) : وتنالف صغراه من موجبة كليلة وكبراه من موجبة كليلة أيضاً ويتبعد : موجبة كليلة .

مثاله : (كل خمر مسكر + وكل مسكر حرام = كل خمر حرام) .

(الثاني) : وتنالف صغراه من موجبة كليلة وكبراه من سالبة كليلة .

ويتتجزء : سالبة كلية .

مثاله : (كل خمر مسكر + ولا شيء من المسكر بنافع = لا شيء من الخمر بنافع) .

(الثالث) : وتنتألف صغراء من موجبة جزئية وكبيرة من موجبة كلية .
ويتتجزء : موجبة جزئية .

مثاله : (بعض المعدن حديد + وكل حديد يتمدد بالحرارة = بعض المعدن يتمدد بالحرارة) .

(الرابع) : وتنتألف صغراء من موجبة جزئية وكبيرة من سالبة كلية .
ويتتجزء : سالبة جزئية .

مثاله : (بعض الطيور له أذنان + ولا شيء مما له أذنان يبيض = بعض الطيور لا يبيض) .

«الشكل الثاني»

تعريفه :

الشكل الثاني هو ما كان الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين معاً.

شروطه :

لأجل أن يكون الشكل الثاني متوجاً يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي :

١ - أن تختلف مقدماته بالكيف . . . أي أن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة .

٢ - أن تكون كبراه كلية .

أقسامه :

إذا توفر الشكل الثاني على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المتوجة هي ما يلي :

(الأول) : وتنالف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية .

ويتبع : سالبة كلية .

مثاله : (كل مجرر ذو ظلف + ولا شيء من الطائر بذى ظلف = لا شيء من المجرر بطائر) .

(الثاني) : وتألف صغراء من سالبة كلية وكبراه من موجبة كلية .
ويتسع سالبة كلية .

مثاله : (لا طالب من الكسالى بناجح + وكل مجد ناجح = لا طالب
من الكسالى بمجده) .

(الثالث) : وتألف صغراء من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية .
ويتسع : سالبة جزئية .

مثاله : (بعض المعدن ذهب + ولا شيء من الفضة بذهب = بعض
المعدن ليس بفضة) .

(الرابع) : وتألف صغراء من سالبة جزئية وكبراه من موجبة كلية .
ويتسع : سالبة جزئية .

مثاله : (بعض الجسم ليس بمعدن + وكل ذهب معدن = بعض الجسم
ليس بذهب) .

«الشكل الثالث»

تعريفه :

الشكل الثالث هو : ما كان الأوسط فيه موضوعاً في المقدمتين معاً.

شروطه :

لأجل أن يكون الشكل الثالث متوجاً يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي :

- ١ - أن تكون صغراء موجبة .
- ٢ - أن تكون إحدى مقدمتيه كلية .

أقسامه :

إذا توفر الشكل الثالث على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المتوجة هي ما يلي :

(الأول) : وتألف صغراء من موجبة كلية وكباره من موجبة كلية أيضاً .
ويتبع موجبة جزئية .

مثاله : (كل ذهب معدن + وكل ذهب غالى الثمن = بعض المعدن غالى الثمن) .

(الثاني) : وتنالف صغراه من موجة كلية وكبراه من سالبة كلية .
ويتتج : سالبة جزئية .

مثاله : (كل ذهب معدن + ولا شيء من الذهب بفضة = بعض المعدن
ليس بفضة) .

(الثالث) : وتنالف صغراه من موجة جزئية وكبراه من موجة كلية .
ويتتج : موجة جزئية .

مثاله : (بعض الطائر أبيض + وكل طائر حيوان = بعض الأبيض
حيوان) .

(الرابع) : وتنالف صغراه من موجة كلية وكبراه من موجة جزئية .
ويتتج : موجة جزئية .

مثاله : (كل طائر حيوان + وبعض الطائر أبيض = بعض الحيوان
أبيض) .

(الخامس) : وتنالف صغراه من موجة كلية وكبراه من سالبة جزئية .
ويتتج : سالبة جزئية .

مثاله : (كل حيوان حساس + وبعض الحيوان ليس بإنسان = بعض
الحساس ليس بإنسان) .

(السادس) : وتنالف صغراه من موجة جزئية وكبراه من سالبة كلية .
ويتتج : سالبة جزئية .

مثاله : (بعض الذهب معدن + ولا شيء من الذهب بحديد = بعض
المعدن ليس بحديد) .

«الشكل الرابع»

تعريفه :

الشكل الرابع : هو ما كان الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى .

شروطه :

لأجل أن يكون الشكل الرابع متوجاً يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي :

- ١ - أن لا تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية .
- ٢ - أن تكون صغراء كلية إذا كانت مقدمتها موجبتين .

أقسامه :

إذا توفر الشكل الرابع على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المتوجة هي ما يلي :

(الأول) : وتألف صغراء من موجبة كلية وكبراه من موجبة كلية أيضاً .
ويتتجزء : موجبة جزئية .

مثاله : (كل إنسان حيوان + وكل ناطق إنسان = بعض الحيوان ناطق) .

(الثاني) : وتألف صغراء من موجبة كلية وكبراه من موجبة جزئية .
ويتتبع : موجبة جزئية .

مثاله : (كل إنسان حيوان + بعض الولود إنسان = بعض الحيوان
ولود) .

(الثالث) : وتألف صغراء من سالبة كلية وكبراه من موجبة كلية .
ويتتبع : سالبة كلية .

مثاله : (لا شيء من الإنسان بجماد + وكل ناطق إنسان = لا شيء من
الجماد بناطقي) .

(الرابع) : وتألف صغراء من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية .
ويتتبع : سالبة جزئية .

مثاله : (كل سائل يتبخّر + لا شيء من الحديد بسائل = بعض ما
يتبخّر ليس بحديد) .

(الخامس) : وتألف صغراء من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية .
ويتتبع : سالبة جزئية .

مثاله : (بعض السائل يتبخّر + لا شيء من الحديد بسائل = بعض ما
يتبخّر ليس بحديد) .

الاقترانـي الشرطي

تعريفه :

نقدم أن الإقترانـي الشرطي هو الذي يتـألف من شرطـيتين أو من قضـيتين أحـدـاهـما شـرـطـية والأـخـرـى حـمـلـيـة .

حدودـه :

أما حدودـه فـهي حدودـ الإـقـترـانـيـ الـحـمـلـيـ ذاتـها : (الأـصـفـرـ والأـوـسـطـ والأـكـبـرـ) وبالـتـعـرـيفـ المـتـقـدـمـ لهاـ هـنـاكـ .

أـقـاسـامـه :

ينـقـسمـ الإـقـترـانـيـ الشـرـطـيـ باـعـتـبارـ ماـ يـتـأـلـفـ منـ قـضـائـاـ إـلـىـ الأـقـاسـ

ـ التـالـيـةـ :

١ - المؤـلـفـ منـ المـتـصـلـاتـ :

ويـشـرـطـ فيـ المـتـصـلـلـيـنـ الـلـتـيـنـ يـتـأـلـفـ مـنـهـمـاـ أـنـ تـكـوـنـاـ لـزـومـيـتـيـنـ «ـلـأنـ

ـ إـنـقـاقـيـاتـ لـأـحـكـمـ لـهـاـ فـيـ إـنـتـاجـ ،ـ نـظـرـاـ إـلـىـ أـنـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ حـدـودـهـاـ لـيـسـ

ـ ذاتـيـةـ»ـ^(١)ـ .

مـثـلـ :

كـلـمـاـ كـانـ إـلـاـنسـانـ عـاقـلـاـ قـنـعـ بـمـاـ يـكـفـيـهـ +ـ وـكـلـمـاـ قـنـعـ بـمـاـ يـكـفـيـهـ اـسـتـغـنـيـ =

كلما كان الإنسان عاقلاً استغنى .

وكما نرى - في المثال - لا يختلف هذا القياس في صورته عن قسمه الإقراراني الحتمي من إشتراك مقدمتيه بالجزء المتكرر فيهما .

ومن هنا يمكن أن تأتي منه الأشكال الأربعية للإقراراني الحتمي بشروطها في الكم والكيف ، وعليه لا وجه للإعادة والتكرار كما يقول شيخنا المظفر (قوله)^(٢) .

٢ - المؤلف من المتصلات :

ولتيسير جعل هذا القسم متوجاً وتسهيل الوصول إلى المطلوب يحول إلى القسم الأول أي إلى مؤلف من متصلتين متوفرتين على حد أو سط مشترك بينهما ليتسنى للمستدل تأليف الأشكال الأربعية منه وبالتفصير المتقدم .

ويتم هذا التحويل باتباع الخطوات التالية :

أ - تحويل مقدمتيه المتصلتين إلى المتصلات التي يمكن أن تتحول إليها بطريقة التحويل التي سذكرها بعد إتمام ذكر هذه الخطوات .

ب - اختيار المتصلتين اللتين يمكن أن تؤلفا واحداً من الأشكال الأربعية وذلك بتوافرهما على الحد الأوسط المشترك بينهما بوروده في كل منها ، من مجموع المتصلات التي تم تحويل المتصلتين إليها .

(طريقة التحويل) :

١ - تحويل المتصلة الحقيقة : تتحول هذه المتصلة إلى أربع متصلات هي : « متصلتان : مقدم كل واحدة منها عين أحد الطرفين والتالي نقىض الآخر » والمتصلتان مقدم كل واحدة منها نقىض أحد الطرفين والتالي عين الآخر » ومثاله :

- المتصلة الحقيقة : العدد إما زوج أو فرد .

المتصلات الأربع :

- أ - إذا كان العدد زوجاً فهو ليس بفرد .
- ب - إذا كان العدد فرداً فهو ليس بزوج .
- ج - إذا لم يكن العدد زوجاً فهو فرد .
- د - إذا لم يكن العدد فرداً فهو زوج .

٢ - تحويل مانعة الجمع : وتحول هذه المنفصلة إلى متصلتين : « كل واحدة منها عين أحد الطرفين وبالتالي نقىض الآخر » ومثاله :

- المنفصلة مانعة الجمع : الشيء إما شجر وإما حجر .

المتصلتان :

- أ - إذا كان الشيء شجراً فهو ليس بحجر .
- ب - إذا كان الشيء حيناً فهو ليس بشجر .

٣ - تحويل مانعة الخلو : تتحول هذه المنفصلة إلى متصلتين « مقدم كل واحدة منها نقىض أحد الطرفين وبالتالي عين الآخر » ومثاله :

- المنفصلة مانعة الخلو : زيد إما في الماء أو لا يغرق .

المتصلتان :

- أ - إذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق .
- ب - إذا غرق زيد فهو في الماء^(٣) .

وبعد هذا نأخذ للتطبيق المثال الذي ذكره شيخنا المظفر وهو :

« لو أن حاكماً جيئ له بمنهم في قتل وعلى ثوبه بقعة حمراء ، ادعى المتهم أنها حبر ، فأول شيء يصنعه الحاكم لأجل التوصل إلى ابطال دعوى المتهم أو تأييده أن يقول :

هذه البقعة إما دم أو حبر (مانعة جمع) .
وهي إما دم أو لا تزول بالغسل (مانعة خلو) .

تحول مانعة الجمع إلى المتصلتين :

١ - كلما كانت البقعة دمأً فهي ليست بحبر .

٢ - لكن كانت حبراً فهي ليست بدم .

وتحول مانعة الخلو إلى المتصلتين :

٣ - كلما لم تكن البقعة دمأً فلا تزول بالغسل .

٤ - كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم .

وبمقارنة المتصلتين رقم ١ ، ٢ بالمتصلتين ٣ ، ٤ تحدث أربع صور :

الثنان منها لا يتكرر فيها حد أو سط وهم المؤلفتان من رقم ١ ، ٣ ومن رقم ٤ ، ٢ .

«أما المؤلفة من رقم ١ ، ٤ فهي من الشكل الأول إذا جعلنا رقم ٤

صغرى » يعني هكذا :

كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم + وكلما كانت البقعة دمأً فهي ليست

بحبر = كلما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر .

« وأما المؤلفة من رقم ٢ ، ٣ فهي من الشكل الأول أيضاً » يعني

هكذا :

كلما كانت البقعة حبراً فهي ليست بدم + وكلما لم تكن البقعة دمأً فلا

تزول بالغسل = كلما كانت البقعة حبراً فلا تزول بالغسل .

٣ - المؤلف من المتصلة والمنفصلة :

لأجل أن يكون القياس منه متتجهاً تحول المنفصلة فيه إلى متصلة فيرجع

إلى القسم الأول ويتحقق حينئذ أحد الأشكال الأربعية كما تقرر في القسم الأول

المؤلف من المتصلتين .

٤ - المؤلف من المتصلة والحملية :

مثل :

كلما كان المعدن ذهباً كان نادراً + وكل نادر ثمين = كلما كان المعدن

ذهبياً كان ثميناً .

٥ - المؤلف من الحملية والمنفصلة :

مثل :

الثلاثة عدد + والعدد إما زوج أو فرد = الثلاثة إما زوج أو فرد .

القياس الاستثنائي

تعريفه :

تقدم الالامح إلى تعريفه بأنه الذي تذكر نتيجته في أحد مقدمتيه إما بعينها أو بنيقضها وسمى إستثنائياً لاستعماله على أداة الإستثناء وهي (لكن) - كما تبين هذا من الأمثلة .

شروط إنتاجه :

- ١ - أن تكون احدى مقدمتيه كلية .
- ٢ - لا تكون الشرطية فيه إتفاقية .
- ٣ - أن تكون الشرطية فيه موجبة .

تقسيمه :

ينقسم القياس الاستثنائي باعتبار نوع الشرطية فيه إلى قسمين هما :
الإتصالي أو الإنفصالي .

الاستثنائي الاتصالي

تعريفه :

الإستثنائي الاتصالي هو ما كانت الشرطية فيه متصلة .

مثال :

- كلما كان الماء جارياً كان معتصماً + لكن هذا الماء جار = فهو معتصم .
- كلما كان الماء جارياً كان معتصماً + لكن هذا الماء ليس بمعتصم = فهو ليس بجار .

طريقة استخلاص التبيحة :

وكلما رأينا في المثالين المذكورين أن استخلاص التبيحة في المثال الأول بإستثناء عين المقدم وهو (كان الماء جارياً) ونتج عنه عين التالي وهو (كان معتصماً) .

وفي المثال الثاني تم بإستثناء نقيض التالي وهو (ليس هذا الماء معتصماً) ونتج عن هذا نقيض المقدم وهو (الماء ليس بجار) .

والخلاصة : ان استخلاص التبيحة هنا يتم :

- أ - بإستثناء عين المقدم فيتخرج عنه عين التالي .
- ب - أو بإستثناء نقيض التالي فيتخرج عنه نقيض المقدم .

الاستثنائي الانفصالي

تعريفه :

الاستثنائي الانفصالي : هو ما كان الشرطية فيه منفصلة .

مثال :

العدد إما زوج أو فرد + لكن هذا العدد زوج = فهو ليس بفرد .
وقد تم استخلاص التبيحة - كما رأينا في المثال الثاني - بإستثناء عين أحد الطرفين الذي تخرج عنه نقيض الطرف الآخر . ويأتي هذا في الشرطية المنفصلة الحقيقة كما في المثال ، وكذلك في المنفصلة مانعة الجمع ، أما

في المتفصلة مانعة الخلو فitem بإستثناء تقىض أحد الطرفين فيتتج عن عين الآخر .

أهمية القياس :

ما تقدم نستطيع أن ندرك الأهمية العظمى للقياس حيث يعرّفنا كيفية التطبيقات العلمية للحصول على التائج المطلوب .

وفي ضوئه : نستطيع أن ندرك أنَّ القياس يشمل كل المجالات التي تتوفر على قواعد تطبيقية - علمية كانت أو غير علمية .

الاستقراء

تعريفه :

الاستقراء : هو تبع الجزئيات للحصول على حكم كلي (قاعدة عامة) .

شرح التعريف :

يعني بذلك هو أن نتبع جزئيات نوع معين لأجل أن نعرف الحكم الكلي الذي ينطبق عليها . فتؤلف منه قاعدة عامة .

مثل : أن نستقرىء ونتبع استعمال (الفاعل) في مختلف الجمل في اللغة العربية لنعرف حكمه الإعرابي ، فنرى أن الكلمة التي تقع فاعلاً في مختلف الجمل التي استقرأنها تكون مرفوعة ننتهي إلى الترتيبة التالية : وهي : إن الفاعل في لغة العرب « مرفوع » ... فتؤلف من هذه الترتيبة قاعدة عامة هي (كل فاعل مرفوع) .

أقسامه :

ينقسم الاستقراء إلى قسمين هما : الاستقراء التام ، والاستقراء الناقص .

١ - الاستقراء النام : هو تسع جميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه .

كما لو أردنا أن نعرف : هل أن من بين الطلبة الدينين في النجف الأشرف طلاباً إفريقيين . فاننا نستقرر، كل طالب موجود في النجف استقراءً كاملاً حتى ننتهي إلى النتيجة .

هذا النوع من الاستقراء الكامل الشامل لجميع جزئيات الكلي والإنتهاء إلى النتيجة منه يسمى بـ (الاستقراء النام) .

٢ - الاستقراء الناقص : وهو تسع بعض جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه .

كما لو أراد العالم الكيميائي معرفة مدى تأثير الضغط على الغازات فانه يجري التجربة على بعض الغازات . وعندما يرى أنه كلما زاد الضغط على هذه الجزئيات موضوع التجربة قل حجمها وكلما نقص الضغط زاد حجمها بنسبة معينة تحت درجة حرارة معينة ، يتخذ من هذه الظاهرة الطبيعية التي لاحظها أثناء التجربة حكماً عاماً لجميع الغازات . فيضع - على ضوئه - قاعدة العامة : (كل غاز إذا زاد الضغط عليه قل حجمه وإذا نقص الضغط عنه زاد حجمه بنسبة معينة تحت درجة حرارة معينة) .

وهكذا العالم الرياضي متى أراد معرفة : هل أن درجة زاويتي القاعدة في المثلث متساوي الساقين متساوية أو لا ؟ ... فانه يقيم البرهان على مثال واحد أو مثالين ، ومنه يعمم الحكم إلى جميع جزئيات المثلث متساوي الساقين ، فيوضع القاعدة العامة التالية (كل مثلث متساوي الساقين ، زاويتا القاعدة فيه متساويتان) .

أقسام الاستقراء الناقص :

وينقسم الاستقراء الناقص إلى قسمين أيضاً هما : الاستقراء المعلم والاستقراء غير المعلم .

١ - الاستقراء المعلل : هو ما يعمم فيه الحكم على أساس من الإيمان بوجود علة الحكم في كل جزئياته .

كما في مثالي الغاز والمثلث المتقدمين . فان العالم الكيميائي إنما عمم الحكم إلى جميع جزئيات الغاز لأنه يؤمن بأن تلك الظاهرة الطبيعية في الغاز التي شاهدها أثناء التجربة هي نوع من أنواع التغييرات الطبيعية ، ويؤمن أيضاً بأن كل تغير طبيعي لا بد وأن يستند إلى علة وبملاحظة تكرار التجربة على أنواع مختلفة من الغازات انتهى إلى أن زيادة الضغط هي علة قلة الحجم . وأن قلة الضغط هي علة زيادة الحجم ، وبما أنه يؤمن أيضاً بأن الغازات على اختلاف أنواعها ذات طبيعة واحدة من حيث هي غازات ، وضع قاعدته العامة .

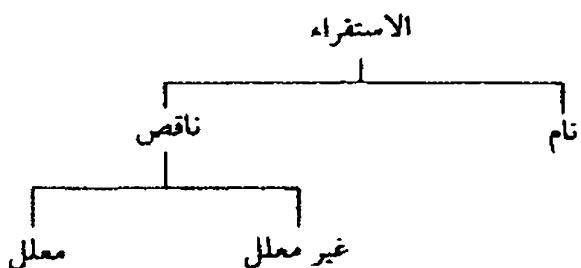
فعلى أساس من إيمانه بوحدة العلة ووحدة الطبيعة في جميع الغازات . وضع قاعدته العامة المذكورة في أعلاه .

وهكذا العالم الرياضي . . . ومثلهما غيرهما من العلماء في مختلف حقول العلوم الرياضية والطبيعية والإجتماعية وغيرها .

٢ - الاستقراء غير المعلل : وهو الذي لا يعتمد في تعميم أحکامه على التعليل .

كما هو الأمر في أغلب الإحصائيات والتصنيفات العلمية .

الخلاصة :



كيفية الاستدلال بالاستقراء :

للاستقراء مراحل يمر بها المستقرىء ، عند قيامه بعملية الاستدلال الاستقرائي تسمى بـ (مراحل الاستقراء) وتتلخص فيما يلى :

- ١ - مرحلة الملاحظة والتجربة .
- ٢ - مرحلة الفرض .
- ٣ - مرحلة القانون .

أولاً : (مرحلة الملاحظة والتجربة) :

وهي مرحلة توجيه المستقرىء فكره نحو المطلوب لمعرفة حقيقته أو بيان معناه .

و (الملاحظة) : هي مشاهدة المطلوب في الطبيعة على ما هو عليه .

و (التجربة) : هي مشاهدة المطلوب في ظروف يهيئها المستقرىء حسماً يريده .

خطوات العملية :

وخطوات العملية العقلية التي يتبعها المستقرىء في هذه المرحلة تتلخص بالآتى :

- ١ - تركيز الانتباه حول المطلوب وحصره به فقط .
- ٢ - فهم معنى الأثر الذي تنقله الحواس إلى العقل بسبب عملية تركيز الانتباه وتفسيره على ضوء خبرات العقل المخزونة فيه .
- ٣ - استحصلال النتائج في ضوء عملية الفهم والتفسير وما تنتهي إليه .

الفروق بين الملاحظة والتجربة :

تفترق التجربة عن الملاحظة بميزاها أهمها ما يلى :

- ١ - إن التجربة تدور في نطاق المطلوب فقط بسبب الظروف التي يهيئها المستقرىء لذلك . بعكس الملاحظة فإنها قد لا يتأنى فيها ذلك .

- فمثلاً : إذا كان الشيء المشاهد مما يقتدر على عزله عما سواه إنما يعزل بالتجربة لا بالمشاهدة وذلك كتجربة معرفة تأثير الجاذبية الأرضية على الأجسام الساقطة داخل نوافيس مفرغة من الهواء .
- ٢ - بالتجربة يستطيع العلماء أن يوجدوا ظواهر طبيعية ومركبات مادية قد لا توجد في الطبيعة أو لا يمكن مشاهتها عن طريق الملاحظة . . . كالمركبات الكيميائية المستخدمة في الطب والصياغة وأدوات الحرب .
- ٣ - إن التجربة أسرع في الوصول إلى النتيجة من الملاحظة .
- ٤ - في التجربة يستطيع العلماء تقدير العوامل التي تساعد على وجود الظواهر الطبيعية تقديرًا كمياً دقيقاً فيزيديون فيها أو ينقصون حسبما تتطلبها الوضعية .

مجال الملاحظة :

يرجع إلى الملاحظة في المجالات التالية :

- ١ - فيما يستحيل إجراء التجربة عليه ، كحركة الفلك والمد والجزر وإعادة الحياة إلى الجسم الميت .
- ٢ - فيما يحدث ضرراً بليغاً على الإنسان كمحاولة معرفة تأثير الغازات السامة على الإنسان أو معرفة ما ينجم عن اتلاف بعض خلايا منخ الإنسان .
- ٣ - فيما يتطلب نفقات كبيرة تصرف على التجربة لا تتناسب وفائدها العلمية .

شروط المرحلة :

يشترط في القيام بالملاحظة أو إجراء التجربة ما يلي :

- ١ - تركيز الإنتباه وحصر الملاحظة أو التجربة في المطلوب دون ما عداه .
- ٢ - الدقة والضبط .
- ٣ - تسجيل الظاهرة المشاهدة .
- ٤ - تكرار العملية إلى القدر الذي ينهي إلى الإطمئنان بنجاحها .

ثانياً : (مرحلة الفرض) :

بعد أن ينتهي المستقرىء من مرحلة الملاحظة والتجربة وذلك عندما تتوفر لديه الأمثلة الكافية حول المطلوب ، يتفضل إلى المرحلة الثانية من الاستدلال بالاستقراء وهي مرحلة الفرض .

و (الفرض) : هو الرأي الذي يضعه المستقرىء لتفسير أسباب الظاهرة المنشاهدة أو آثارها على سبيل التخمين والظن .

فالفرض - في واقعه - تفسير مؤقت يفترضه المستقرىء بغية التوصل عن طريق التأكيد من صحته إلى القانون أو القاعدة العامة المطلوبة .

شروط المرحلة :

لا يعتبر الفرض فرضاً علمياً إلا إذا توفر على الشروط التالية :

- ١ - لا يتعارض الفرض والقوانين العلمية الثابتة .
- ٢ - أن يكون الفرض قضية قابلة للبرهنة على صحتها أو فسادها .
- ٣ - أن يكون الفرض فيه قضية قابلة للتطبيق على جميع الجزئيات المشاهدة .

إثباتات الفرض :

لإختبار صحة الفرض العلمي والتأكيد منها وضفت قواعد علمية وهي : الطريقة القياسية والطرق الخمس التي وضعها (جون استيوارت مل) . والتي تسمى بـ (طرق الاستقراء) أو (قوانين الاستقراء) وهي :

١ - الطريقة القياسية : وهي أن يفترض المستقرىء وجود (علاقة علمية) بين الأشياء موضوع البحث ، ثم يستنتج من ذلك الافتراض نتائج ، ويبحث عما يؤيد صحة هذه النتائج ، فإن عثر على ذلك تيقن صحة فرضه ، وإن لم يعثر على ما يؤيد تلك النتائج عدل عن فرضه إلى فرض آخر .

ويمكن أن نستخدم هذه الطريقة لإثبات مختلف الفروض العلمية

..... مذكرة المنطق وخاصة في العلوم الاجتماعية والعلوم التاريخية وعلم طبقات الأرض وعلم الفلك .

ويستخدم هذه الطريقة توصل علماء الفلك إلى معرفة حركة الأفلاك وحركة الأرض حول الشمس وكروية الأرض وحركة المد والجزر .

وبهذه الطريقة أيضاً يعلل علماء طبقات الأرض الأسباب التي أدت إلى حدوث التغيرات في القشرة الأرضية .

وهكذا بالنسبة إلى الكثير من الحوادث التاريخية والتغيرات الإجتماعية .

٢ - الطرق الخمس :

أ - طريقة التلازم في الواقع : وتقوم على الإيمان بتألم العلة والمعلول وإنقاذهما في الوجود والواقع ، بمعنى أنه متى وجدت العلة وجد المعلول .

فالستقرىء - هنا - يدرس أكثر من حالة من الحالات التي تقع فيها الظاهرة ثم يقوم بتحليل ظروف كل حالة مستقلة عن الحالات الأخرى ، متى ما لاحظ اشتراك جميع الحالات في أمر واحد ، استنتاج أن من الراجح أن يكون ذلك الأمر المشترك بين جميع الحالات هو علة حدوث الظاهرة .

كإيمان عالم النبات بأن مادة (الكلوروفيل) هي علة خضرة أوراق البرسيم لوجود الكلوروفيل في جميع الأوراق التي فحصها .

ب - طريقة التلازم في التخلف : وتقوم على الإيمان بتألم العلة والمعلول في العدم . بمعنى أنه متى عدمت العلة عدم المعلول .

والستقرىء - هنا - يدرس حالتين تقع الظاهرة في إحداهما ولا تقع في الأخرى ، ويحلل جميع ظروف الحالتين ، فإن انتهى إلى أن الحالتين متفقان في كل شيء سوى أمر واحد ، ورأى أن هذا الأمر الواحد كان موجوداً في الحالة التي وقعت فيها الظاهرة وغير موجود في الأخرى استنتاج أن من الراجح

أن يكون هذا الأمر الموجود في حالة والمفقود في أخرى هو علة وجود الظاهرة .

وبهذه الطريقة يستنتج - مثلاً - أن الأوكسجين علة في الاحتراق لأن عدم وجوده يسبب إمتناع الاحتراق . وأن الهواء علة في سماع الأصوات لأنه عند عدم وجوده يستحيل سماع الأصوات .

ج - طريقة التلازم في الواقع والخلاف : وتقوم على الإيمان بأن العلة إذا وجدت وجد المعلول ، وإذا عدلت عدم المعلول .

والمستقرىء - هنا - يهتدى إلى علة الظاهرة بوجود الظاهرة عند وجود عنصر معين مشترك بين حالتين وبعدم الظاهرة عند عدم ذلك العنصر المشترك ، فإنه يستنتاج أن من الراجح أن يكون هذا العنصر المشترك هو علة وجود الظاهرة ، كما لو لوحظ أن ظاهرة (ضعف التكوين العلمي) منتشرة في مدارس متعددة تشتراك في نظام تعليمي خاص ، وغير منتشرة في مدارس أخرى متعددة مشتركة في عدم أخذها بذلك النظام الخاص .

فإن المستقرىء - هنا - يستنتاج أن من الراجح أن تكون علة ضعف التكوين العلمي هو النظام التعليمي الخاص .

د - طريقة التلازم في التغير : وتقوم على الإيمان بأن أي تغير يحدث في العلة لا بد وأن يحدث في المعلول .

وبهذه الطريقة انتهي إلى معرفة أن حركة المد والجزر معلولة لجذب الشمس والقمر للأرض ، وذلك لأن تغير المد والجزر يتبع بانتظام حركة الشمس والقمر طول السنة .

وانتهي بسيئها أيضاً إلى معرفة أن حجم الفاز والضغط الواقع عليه يتناسب تناسباً عكسيأً ... وإلى معرفة تحديد العلاقة بين العرض والطلب في الأسواق التجارية .

هـ - طريقة البوافي : وتقوم على الإيمان بأن علة الشيء لا تكون علة شيء آخر يختلف عنه .

والمستقرىء - هنا - يلاحظ فيما إذا رأى علتين لمعولين مختلفين وعلم بأن علة معينة من العلتين هي علة لمعول معين من المعلولين استنتاج أن من الراجح أن تكون العلة الباقية هي علة المعلول الباقى .

وبهذه الطريقة اهتدى (ليفريريه) إلى إكتشاف الكوكب (نيتون) وذلك حينما وجد إنحرافاً في مدار الكوكب (يورانوس) ونسب ذلك الإنحراف إلى وجود كوكب آخر قريب منه ، لأن علل الظواهر الفلكية الأخرى المتصلة بالكوكب (يورانوس) معروفة لديه سوى الظاهرة الباقية وهي ظاهرة إنحراف مدار (يورانوس) فإذاً من الراجح أن تكون علتها هو وجود كوكب آخر قريب منه .

ثالثاً : (مرحلة القانون) :

وهي المرحلة الأخيرة التي ينتهي إليها المستقرىء وذلك بعد أن ثبتت لديه صحة الفرض الذي افترضه ، وينتقل إلى وضع القاعدة العامة الثابتة والتي تسمى : (القانون) .

الخلاصة :

والخطوات التي تتبع في طريقة الاستدلال بالاستقراء هي : -

- ١ - تعين المطلوب .
- ٢ - دراسة الجزئيات .
- ٣ - استخراج النتيجة .
- ٤ - وضع القاعدة العامة .

تنبيه :

قد تطلق كلمة (نظرية) في العلوم على (الفرض) كما يقال (نظرية التطور) و (نظرية الجاذبية) .

وقد تطلق على (القانون) كما يقال (نظرية العرض والطلب)
و (نظرية أرخميدس في الأجسام الطافية) .

إلا أنه غالباً ما تستعمل كلمة (نظرية) ويراد منها (القانون) .

أهمية الاستقراء :

للاستقراء أهمية كبرى في مناهج البحوث العلمية حيث يتوقف عليه
تأليف القواعد العلمية العامة ، والتوصل إليها .

فعلم الفيزياء لا يستطيع أن يتوصل إلى قواعد علم الفيزياء حول
الظاهرة الطبيعية ما لم يدرس مختلف جزئيات كل ظاهرة من تلك الظواهر
التي يحاول إعطاء قواعد عامة حولها .

وكذلك عالم اللغة العربية لا يستطيع أن يعطي قواعد عامة في اللغة
العربية ما لم يستقرء ويدرس مختلف المفردات والجمل في شتى
استعمالات العرب اللغوية .

وهكذا في كل علم من العلوم الأخرى .

فالاستقراء هو الذي يزودنا بالقواعد العامة التي نستعملها في التطبيقات
العلمية عن طريق القياس لمعرفة أحكام الجزئيات .

وفي ضوئه : نعرف أيضاً مدى علاقة الاستقراء بالقياس .

التمثيل

تعريفه :

التمثيل : هو اثبات حكم الجزئي لثبوته في جزئي مشابه له .

مثاله :

كاثبات حكم حرمة الخمر للنبيذ لأنه يشبه الخمر في الإسكار .

أركانه :

للتمثيل أركان لا يتم الإستدلال به إلا عند توفرها وهي :

١ - الأصل : وهو الجزئي المعلوم ثبوت الحكم له كالخمر في المثال المذكور .

٢ - الفرع : وهو الجزئي المطلوب إثبات الحكم له كالنبيذ في المثال المذكور .

٣ - الجامع : وهو وجة المشابهة بين الأصل والفرع . كالإسكار في المثال المذكور .

٤ - الحكم : وهو الحكم المعلوم ثبوته للأصل والذي يحاول اثباته للفرع ، كالحرمة في المثال المذكور .

كيفية الإستدلال به :

هي أن يعمد المستدل إلى معرفة جزئي يشابه الجزئي الذي يتطلب إثبات حكمه . . ثم يقوم بمحاولة حصر علة الحكم في النقطة أو الوصف الذي يشترك الجزئيان فيه والذي يصلح لأن يكون سبباً للحكم . . ثم يثبت الحكم .

مثل : أن يعمد المستدل وهو يريد معرفة (حكم شرب النبيذ) إلى معرفة ما يشابهه في بعض أوصافه التي تصلح لأن تكون سبباً للحكم وهو (الخمر) - هنا .

ثم يقوم بمحاولة حصر سبب حرمة شرب الخمر بـ (الإسكار) من بين الأوصاف المشتركة بين الخمر والنبيذ ، لأن الإسكار يصلح لأن يكون سبباً للحرمة .

ثم يتنهى بعدها إلى أن الإسكار الذي هو سبب لحرمة شرب الخمر موجود في النبيذ - أيضاً .

فيرتبط عليه : أن حكم شرب النبيذ هو الحرمة أيضاً لأنه مسكر كالخمر .

الخلاصة :

والخطوات التي تتبع في الإستدلال بالتمثيل هي ما يلي :

- ١ - تعين المقلوب .
- ٢ - تعين الأصل .
- ٣ - محاولة حصر سبب الحكم في نقطة مشتركة بين الأصل والفرع ، تصلح لأن تكون سبباً للحكم .
- ٤ - النتيجة .

أهمية التمثيل :

تقدّم أن رأينا في موضوع (إثبات الفرض) من الإستقراء كيف أن

التمثيل يتخذ أساساً لكثير من الفروض العملية في مختلف العلوم .

فمن طريق التمثيل توصل (دارون) إلى وضع (نظرية تنازع البقاء) بين الأحياء ، لأنه لاحظ وجه شبه بين الحياة الإجتماعية في قيامها على أساس من التنافس والتصارع وبين الحياة الطبيعية .

ومن طريق التمثيل أيضاً توصل (نيتون) إلى وضع (نظرية الجاذبية) لأنه لاحظ وجه شبه بين سقوط الأجسام نحو الأرض وحركة القمر حول الأرض وحركة الكواكب جميعها حول الشمس .

والتمثيل هو (القياس الشرعي) الذي يعد في رأي بعض المذاهب الفقهية الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي .
بهذا وأمثاله نستطيع أن ندرك أهمية التمثيل في العلوم .

التحليل والتركيب

التحليل

تعريفه :

التحليل : هو تقسيم الشيء إلى أجزاءه من عناصر أو صفات أو خصائص ، أو عزل بعضها عن بعض ، ثم دراستها واحداً واحداً للوصول إلى معرفة العلاقة القائمة بينها وبين غيرها .

تقسيمه :

ينقسم التحليل إلى فسمين هما : التحليل المادي (أو الطبيعي) والتحليل العقلي (أو المنطقي) .

١ - التحليل المادي : هو تقسيم الشيء إلى أجزاءه أو عزل عناصره بعضها عن بعضها في الواقع الخارجي .

مثاله :

تحليل الماء - كيميائياً - إلى عنصر الأوكسجين وعنصر الهيدروجين بنسبة (٢) من الأوكسجين إلى (١) من الهيدروجين .

وتحليل حامض الكاربونيك إلى (١٦) جزءاً من الأوكسجين و (٦) أجزاء من الكربون .

٢ - التحليل العقلي : هو عزل أجزاء الشيء أو صفاته أو خصائصه بعضها عن بعض في الذهن .

مثاله :

تحليل العالم الكيميائي الذي يبحث في الفضة و خواصها عندما يحللها إلى صفة اللون (البياض) و يعزل هذه الصفة في ذهنه ويتأكّد من وجودها في أفراد أخرى من الفضة ، ثم يحللها إلى خاصية (قبول الفضة للطرق) و يعزلها كذلك ويتأكّد من وجودها أيضاً في أفراد أخرى من الفضة ، ثم يحللها إلى خاصية (سرعة توصيل الفضة للحرارة والبرودة والكهرباء) و يعزلها ويتأكّد منها كما فعل سابقاً ... وهكذا يعمل في بقية الصفات والخواص حتى يتّهي إلى مجموعة من الصفات والخصائص تعطي صورة كاملة للفضة .

التركيب

تعريفه :

التركيب هو جمع أجزاء الشيء أو ربط صفاته وخصائصها بعضها البعض للوصول إلى قوانين عامة.

تقسيمه :

ينقسم التركيب إلى قسمين أيضاً هما: التركيب المادي والتركيب العقلي.

١ - التركيب المادي : وهو جمع أجزاء الشيء متراقبة ترابطاً ظهره مؤلفاً تاليها كاملاً في الواقع الخارجي .

مثاله :

كتراكيب الكيميائي للماء الصناعي من عنصريه المذكورين سابقاً ترتكبياً يشابه الماء الطبيعي بصفاته وخصائصه .

٢ - التركيب العقلي : هو ربط صفات الشيء أو خصائصها بعضها البعض في الذهن .

مثاله :

كتراكيب العالم الهندسي للمثلث من ثلاثة خطوط مستقيمة متتقاطعة ،

والمربع من أربعة خطوط مستقيمة متساوية متعامدة .

مجال استعمال التحليل والتركيب :

يشمل استخدام هاتين الطريقتين جميع العلوم .

وستعملان - غالباً - معاً .

إلا أن طريقة التحليل يكثر استعمالها في علوم الطبيعة والكيمياء وعلم النفس خاصة .

وطريقة التركيب يكثر استعمالها في العلوم الرياضية خاصة .

مناهج البحث العلمي

تعريف المنهج العلمي :

المنهج العلمي : هو الطريقة التي يتبعها العلماء في وضع قواعد العلم وفي استنتاج معارفه على ضوء تلك القواعد .

شرح التعريف :

يعنى بالعلم - هنا - كل مجموعة منظمة من المعارف الإنسانية تدور حول موضوع خاص .

وفي ضوئه : يكون المنهج العلمي بمعنىه العام : هو الطريقة التي ينتهجها الباحثون في دراسة أي موضوع من أي علم من العلوم للوصول إلى القواعد العامة فاستنتاج المعرفات على ضوء تلك القواعد .

تقسيمه :

تشريع مناهج البحث العلمي إلى نوعين مما : المناهج المنطقية (أو المناهج العامة) والمناهج الفنية (أو المناهج الخاصة) .

١ - (المناهج العامة)

تعريفها :

المناهج العامة (أو المناهج المنطقية) : هي الطرق العامة للبحث العلمي التي تشمل كل علم .

شموليها :

تشمل هذه المناهج جميع العلوم بأسرها وذلك لأنها تضع بين يدي العلماء والباحثين القواعد العامة لوضع العلم في هيكله العام وتنظيم عناصر بحثه تنظيمياً يربط بعضها ببعض وتتألف أجزائه تاليقاً متناسقاً حتى تأتي متكاملة ومطابقة لقوانين التفكير الصحيح التي تبعد البحث عن العقم وتبعد الفكر عن الواقع في الخطأ .

وقد رأينا فيما درسناه من موضوعات التعريف والإستدلال وما إليهما من التقسيم والتصنيف والتحليل والتركيب : كيف أن جميع العلوم تشارك في استخدام هذه القوانين في وضع القواعد العامة وفي استنتاج المعرفات العلمية على صونها .

قواعدها :

وأهم القواعد العامة لمناهج البحث العامة التي وضعها علماء المنطق

هي :

- ١ - يجب الشك في كل قضية حتى يثبت صدقها ، فإن كانت من القضايا البدئية لا بد من التأكد من بذاتها ، وإن كانت من غير البدئية لا بد من الرجوع إلى الدليل الناهض ببيانات صدقها .
- ٢ - يجب استخدام طريقة التحليل فيجزأ الموضوع إلى أكبر عدد من الأقسام .
- ٣ - يجب أن تكون خطوات البحث منظمة ومتراقبة يبدأ الباحث بالجزء الأصغر فالأكبر منه ، وهكذا حتى يتنهى إلى المركب .
- ٤ - يجب أن تكون الدراسة مستوعبة لكل أطراف الموضوع والأمثلة مستوفية لكل شرطه .
- ٥ - يجب أن تكون غاية البحث واضحة .
- ٦ - لا تناقض أجزاء البحث بعضها مع بعض .
- ٧ - يجب أن يلم البحث بكل مسائله وتبعده عن غير مسائله .

٢ - (المناهج الخاصة)

تعريفها :

المناهج الخاصة (أو المناهج الفنية) : هي الطرق الخاصة للبحث العلمي التي تختص بعلم معين .

والمناهج الفنية متعددة بتنوع العلوم ومتعددة بتنوعها فلكل علم طريقة ، بل لكل فرع من فروع العلم الواحد طريقة .

خصوصيتها :

ومنشأ خصوصية واختلاف هذه الطرق هو أن كل علم - بطبيعته وبإضافة إلى حاجته لاستخدام الطرق العامة - يتطلب أسلوباً معيناً في

البحث ووسائل معينة تستخدم في البحث بمقدار ما يختلف ويتميز به عن العلوم الأخرى .

وتشتمل الطرق الخاصة في جمع مادة العلم وإعدادها وتصنيفها واستعمال وسائل البحث وما إليها .

أنواعها :

نظراً لتنوع هذه المناهج بتتنوع العلوم وتعددتها بتنوعها - كما تقدم - لا تستوعبها إحصائية كاملة أو مدونة وافية وإنما تستعرض في مواضع ومجالات مختلفة .

والذي يستعرض منها في المتنطق - عادة - الشيء القليل ومنها :

مناهج العلوم الرياضية

العلوم الرياضية :

يعني بالعلوم الرياضية - هنا : الحساب والهندسة .

موضوعها :

موضوع العلوم الرياضية - بصورة عامة - هو (الكم) .

وموضوع الحساب - بصورة خاصة - هو (العدد) .

وموضوع الهندسة - بصورة خاصة - هو (الشكل) .

ويدور كل واحد من الحساب والهندسة حول خواص كل من المدد والشكل .

منهجها :

تعتمد البحوث العلمية الرياضية في منهجها على الأمور التالية :
الأوليات والتعريف والقياس .

١ - (**الأوليات**) : وهي القضايا البديهية التي يصدق بها العقل بمجرد تصور مفرداتها .

ويشترط فيها :

أ - ألا تكون مستنيرة من غيرها .

ب - لا تكون تعريفاً .

ومن القضايا الأولية في الهندسة :

أ - الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .

ب - أجزاء الأشياء المتساوية متساوية .

٢ - (النماريف) : وهي القضايا التي تحدد أو توسع معاني المصطلحات الرياضية مثل :

أ - الاثنان هي : $(1 + 1)$.

ب - المثلث : هو الشكل المولف من ثلاثة خطوط مستقيمة ومتقاطعة .

٣ - (القياس) : وهو القياس المنطقي .

خطوات العملية :

أما خطوات العملية فهي :

١ - يبدأ العالم الرياضي بالمفاهيم الأولية البسيطة .

٢ - عن طريق الأوليات يصل إلى تعاريف لمفاهيم أكثر تعقيداً .

٣ - يبرهن بطريقة القياس المنطقي على خواص الأعداد أو الأشكال فيصل إلى بعض النظريات الرياضية .

٤ - عن طريق النظريات التي أفادها يبرهن بطريقة القياس فيصل إلى نظريات أخرى أكثر تعقيداً .
ومعنى ذلك .

منهج العلوم التاريخية

تبعد العلوم التاريخية في الإنسان من حيث حياته الفردية والإجتماعية
وما نتج عنها من حضارة أو مدينة .

مصادراها :

والمصادر العامة للعلوم التاريخية هي :

- ١ - الوثائق المكتوبة .
- ٢ - الآثار الباقية .

منهجها :

أما منهج البحث التاريخية فيتلخص بالخطوات التالية .

- ١ - جمع المصادر .
- ٢ - تحقيق المصادر .

ولتحقيق المصادر يقوم المؤرخ بعمليات كثيرة منها :

- أ - تحقيقات لمعرفة تاريخ المصدر ونسبة إلى مؤلفه .
- ب - تحقيقات لتصحيح متنون الوثائق بمقابلتها مع الأصول المختلفة لها .

ج - فحص مادة الوثائق بتحليل حقائقها وترتيب موضوعاتها وتصنيف حوادثها أو شخصياتها تصنيفاً زمانياً أو مكانياً لتتضح قيمتها من بين الوثائق الأخرى وتظهر منزلة مؤلفها بين المؤلفين .

٣ - التعليل : وهو تفسير الحقائق التاريخية للوصول إلى التنتائج المطلوبة .

وهو الخطوة الأخيرة .

(والحمد لله رب العالمين)



المراجع

أ- (المباشرة) :

- ١ - تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب ، محمد لطفي جمعة المتوفى ١٩٥٣ م (- المكتبة العلمية -) .
- ٢ - تجريد المنطق ، نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي المتوفى ، ٦٧٢ هـ ، (بيروت : مؤسسة الأعلمى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ط ١) .
- ٣ - تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشعيبية ، قطب الدين محمود بن محمد الرازي المتوفى ٧٦٦ هـ ، (سيهات : مكتبة أحمد عيسى الزواد = تصوير الطبعة المصرية القديمة) .
- ٤ - تعليق السيد مصطفى الحسيني الدشتى (المعاصر) على حاشية ملا عبد الله (بها مشها) .
- ٥ - تهذيب المنطق ، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى ١٣٨٩ م ، (مع حاشية ملا عبد الله) .
- ٦ - حاشية الشريف الجرجاني : علي بن محمد المتوفى ٨١٦ هـ على تحرير القواعد المنطقية (بها مشها) .
- ٧ - حاشية ملا عبد الله (اليزدي المتوفى ١٠١٥ هـ) على التهذيب ، تعليق

- مذكرة المنطق مذكرة المنطق
- السيد مصطفى الحسيني الدشتي (بيروت : مؤسسة أهل البيت (ع) ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) .
- ٨ - خلاصة المنطق ، عبد الهادي الفضلي (بيروت : مؤسسة الوفاء ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ط ٢)
- ٩ - الرسالة الشمية في القواعد المنطقية ، نجم الدين عمر بن علي الفرزوني المعروف بالكتابي المتوفى ٤٩٣ هـ (مع تحرير القواعد المنطقية) .
- ١٠ - المعجم الفلسفى ، الدكتور جميل صليبا (بيروت دار الكتاب اللبناني ١٩٨٢ م) .
- ١١ - المنجد في اللغة ، الأب لويس ملوف اليسوعي (ت ١٩٤٦ م ، ط ٢٣) .
- ١٢ - المنطق ، الشيخ محمد رضا المقطري المتوفى ١٣٨٤ هـ (بيروت : دار التعارف ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
- ١٣ - منطق المشرقيين ، الشيخ الرئيس ابن سينا المتوفى ٤٢٨ هـ ، تقديم شكري النجار (بيروت : دار الحداثة ١٩٨٣ م ط ١) .
- ١٤ - الموسوعة العربية الميسرة .
- ١٥ - النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعة والآلية ، ابن سينا ، نفحه وقدم له الدكتور ماجد فخري (بيروت : دار الأفاق الجديدة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ط ١) .
- ب - (غير المباشرة) :
- ١ - التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني .
 - ٢ - كشاف إصطلاحات الفتنون ، محمد بن علي التهانوي ت بعد ١١٥٨ هـ .

الفهرس

٥	مقدمة المؤلف
٧	نبذة في تاريخ علم المنطق
١٣	مقدمة علم المنطق
١٦	تعريف علم المنطق
١٨	موضع علم المنطق
٢٢	الغاية من تعلم المنطق
٢٦	تصنيف علم المنطق
٢٨	علاقة علم المنطق بالعلوم الأخرى
٢٩	تبويب علم المنطق
٣١	المصطلحات المنطقية العامة
٣٦	الدلالة
٤٠	الدلالة الوضعية اللفظية
٤٣	أنواع اللفظ : المختص . المشترك . المنقول . المرتجل . الحقيقة والمجاز
٤٦	النسبة بين الألفاظ : الترافق . التباين . أقسام التقابل
٤٩	المفرد والمركب
٥٤	أنواع المعنى : المفهوم . المصداق

١٨٢

مذكرة المتنطع	٥٦	أنواع المفهوم : الجزئي . الكلي
الكلمات الخمسة : النوع . الجنس . الفصل . الخاصة . العرض	٥٩	العام
النسب الأربع : التساوي . التباين . العموم والخصوص مطلقاً . العموم والخصوص من وجه	٦٢	الحمل
التصور والتصديق	٦٥	التعريف
التقسيم والتصنيف	٧٥	التقسيم
الاستدلال (القضايا)	٨٣	التصنيف
الحملية	٨٧	الاستدلال
الشرطية	٩٣	(القضايا)
الموجبة	٩٧	الحملية
السالبة	٩٧	الشرطية
الشخصية	٩٧	الموجبة
الطبيعية	٩٧	السالبة
المهملة	٩٧	الشخصية
المحصورة	٩٧	الطبيعية
الكلية	٩٨	المهملة
الجزئية	٩٨	المحصورة
الذهبية	٩٨	الكلية
الخارجية	٩٨	الجزئية
الحقيقة	٩٩	الذهبية

١٨٣	المطلقة
٩٩	الموجهة البسيطة
١٠٠	الموجهة المركبة
١٠١	البساط : الضرورية المطلقة . الدائمة المطلقة . المشروطة العامة . العرفية العامة . المطلقة العامة . الممكنة العامة
١٠١	المركيبات : المشروطة الخاصة . العرفية الخاصة . الوجودية اللاضورية . الوجودية اللادائمة . الوقتية المستمرة . الممكنة الخاصة
١٠٤	المتصلة
١٠٧	المنفصلة
١٠٨	الحقيقة
١٠٩	مانعة الجمع
١١٠	مانعة الخلو
١١٢	الاستدلال غير المباشر
١١٣	التلازم بين القضيتيں
١١٤	طرائق الاستدلال غير المباشر
١١٤	التنافض
١١٩	العكس المستوى
١٢٣	عكس التقيض
١٢٦	الاستدلال المباشر
١٢٧	القياس
١٢٩	القياس الاستثنائي
١٢٩	القياس الاقتراني
١٢٩	الاقتراني الحولي
١٢٩	الاقتراني الشرطي
١٣٤	الشكل الأول

مذكرة المطلع	١٣٦	الشكل الثاني
	١٣٨	الشكل الثالث
	١٤٠	الشكل الرابع
	١٤٢	الاستقراء
	١٤٣	الاستقراء التام
	١٤٣	الاستقراء الناقص
	١٤٥	كيفية الاستدلال بالاستقراء
	١٤٥	مرحلة الملاحظة والتجربة
	١٤٧	مرحلة الفرض
	١٥٠	مرحلة القانون
	١٥٢	التمثيل
	١٥٥	التحليل والتركيب
	١٥٧	التحليل
	١٥٩	التركيب
	١٦١	مناهج البحث العلمي
	١٦٤	المناهج العامة
	١٦٥	المناهج الخاصة
	١٦٧	مناهج العلوم الرياضية
	١٦٩	منهج العلوم التاريخية
	١٧١	المراجع
	١٧٣	الفهرست